

ابن قسيم الجوزية

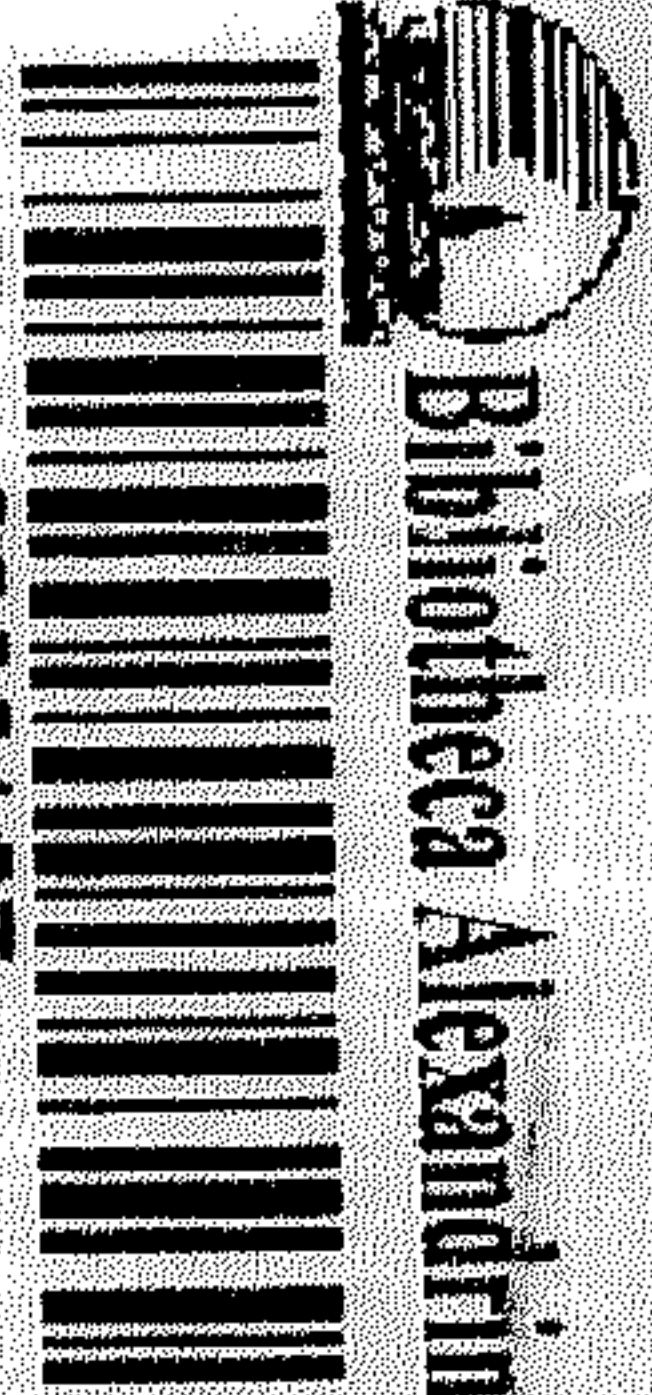
جهوده في الدرر اللغوي

الدكتور طاهر سليمان محمود
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار الإصدارات المصرية
تليفون ٤٤١١٦٩٤٤ - الإسكندرية

ناشر

0009183



Bibliotheca Alexandrina

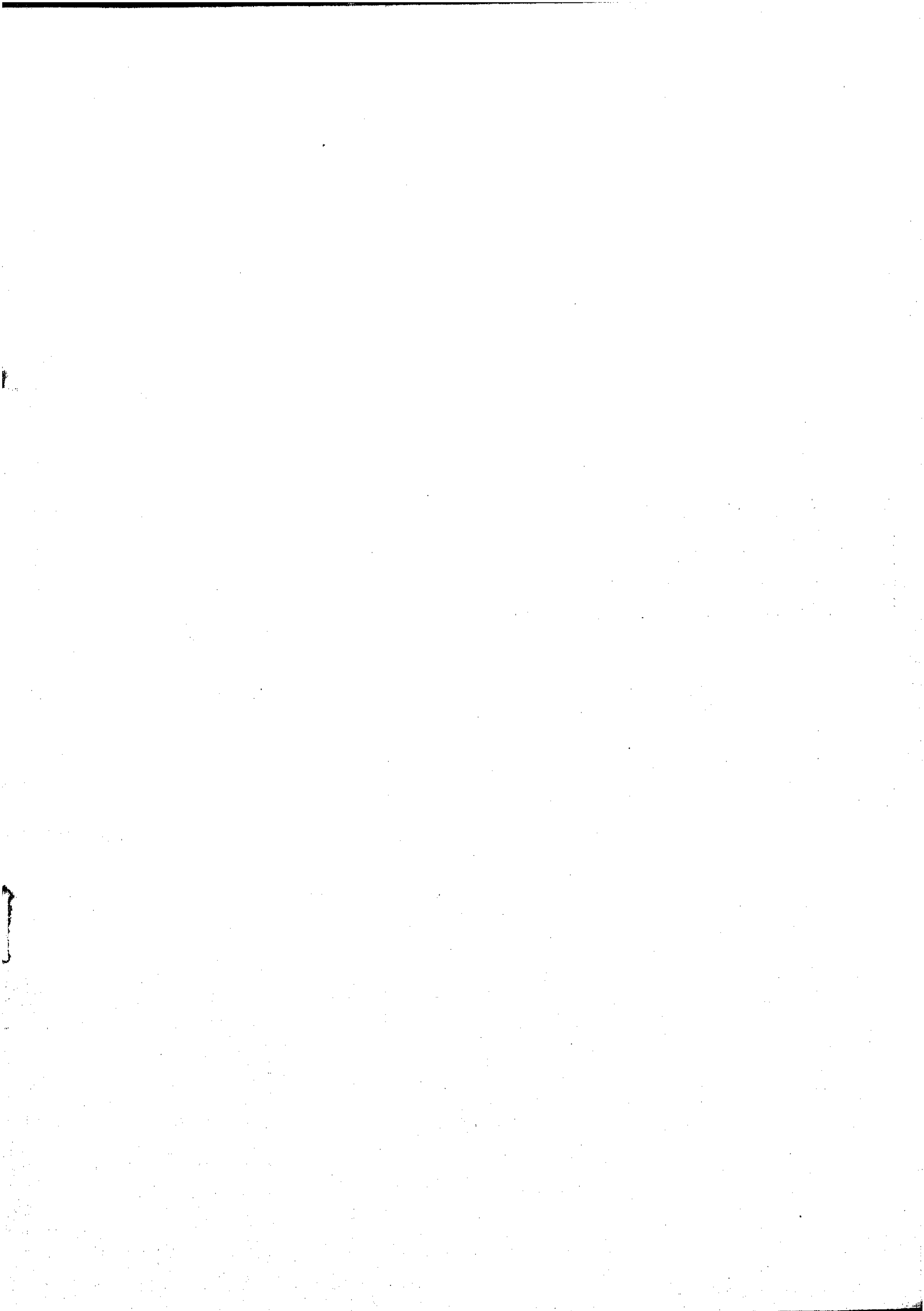
4



492-75

552

4



2014

ابن قسيم الجوزية

جهوده في الدراسات اللغوية

المهية له من مكتبة الاسكندرية

رقم القيد : 499.75

ط. أ. م.

رقم التسجيل : 6007



Faculty of Arts, Alexandria University (GAU)
Library (GAL)
Bibliothèque Universitaire

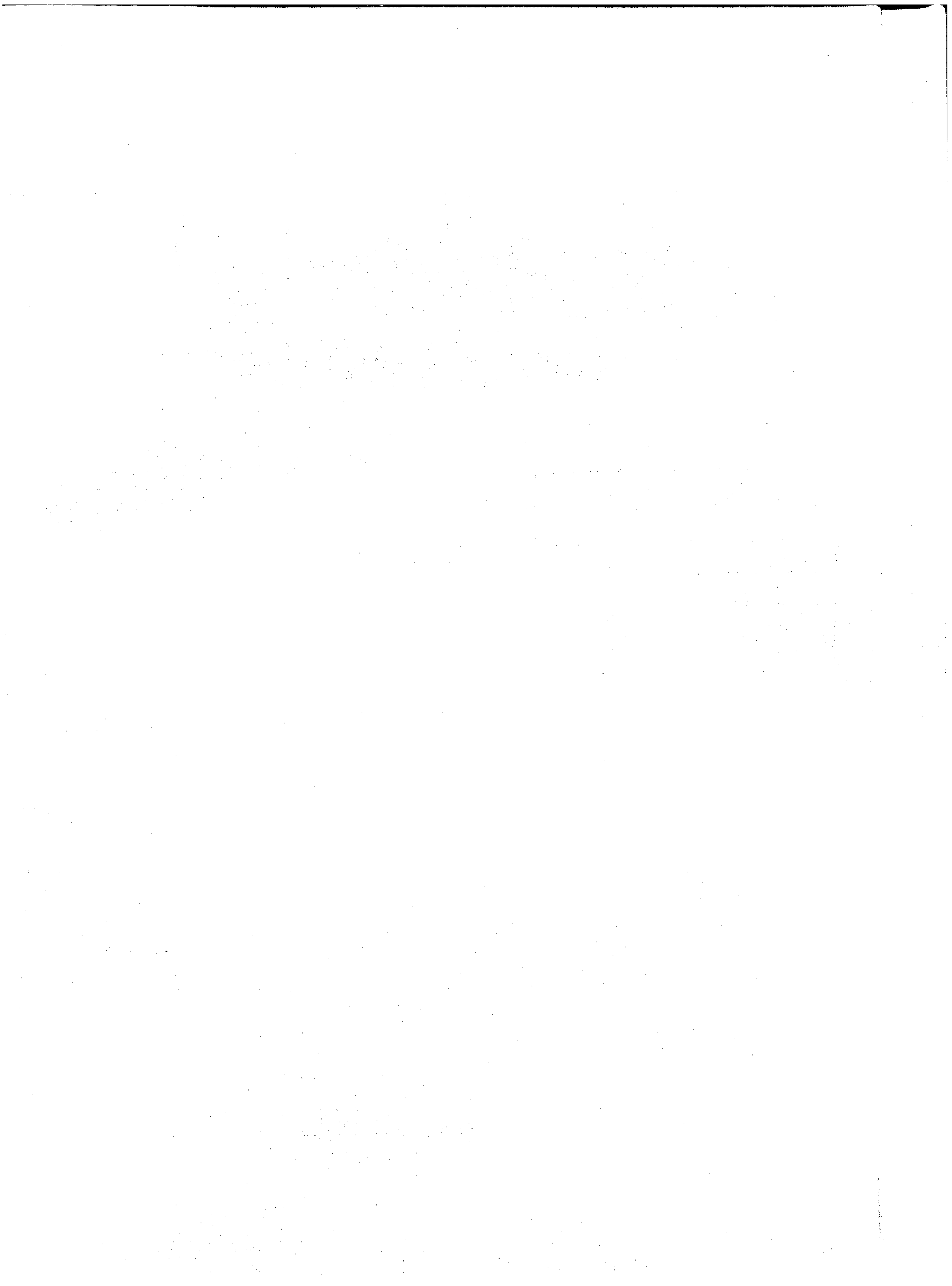
الدكتور طاهر سليمان محمود

مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر

دار الجامعات المصرية

تليفون ٤٤٤٦٦١١ - الإسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد دفعني إلى كتابة البحث الذي أقدم له بهذه السطور أني لم أجد باحثا
من قبل تناول الجانب اللغوي عند ابن القيم على الرغم من خصوبة هذا الجانب
إذ انصرف باحثين إلى دراسة جوانبه الأخرى غير اللغوية التي حظيت
بشهرة أوسع .

وابن القيم فقيه أصولي مجتهد ، والأصوليين في درس اللغة نشاط متميز ليه
إلى أهميته الأستاذ أمين الخولي بقوله : إنه « ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء
الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون
أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم ، (1) .

وما كنت أريد دراسة الجانب اللغوي عند ابن القيم ، وهو شأن سائر
ألوان النشاط العقلي يتأثر بالبيئة العامة والخاصة لصاحبها ، رأيت أن أبدأ
بتعريف هذه البيئة زمانا ومكانا ونشاطا حضاريا فجعلت الباب الأول من
البحث لدراسة عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكري ، وهذا الباب بمثابة
مقدمة للبحث ، وهي مقدمة ضرورية لأن المنهج الفكري لابن القيم الذي حددت
معالجه في نهاية الباب قد اعتمدت في رسم صورته على مكونات عقلية ونوع

ثقافته ، وقد استصعبت هذه النتيجة في دراستي لمنهجه اللغوي وثمين لي التوافق التام بين المنهجين اللذين يصدران عن عقلية واحدة مستقيمة واعية .

كما أنني في بحثي في هذا الباب لم أعتمد على ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين من نتائج ، بل ابتدأت البحث من جذوره ومظاهره الأولى ، ولذلك لم يكن ما توصلت إليه متأثراً بهم ولم يكن متفقاً معهم في مواطن غير قليلة .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت ألا أطيل في هذا الجانب غير اللغوي لأنه مما كان شأنه فهو في هذا المقام بمثابة مقدمة .

وقد خصصت الباب الثاني والأساسي من البحث لدراسة الجانب اللغوي وقسمته إلى فصلين أولهما جعلته للنحو بالمعنى العام الذي يشمل المباحث الصرفية وقد حاولت أن أعرض جهود ابن القيم وآراءه من خلال القضايا والموضوعات مقارنة بدراسته بدراسة الأصوليين واللغويين السابقين مشيراً قبل ذلك أو بعده إلى جهود المحدثين وما توصل إليه علم اللغة الحديث ، وذلك لكي تدرس القضية دراسة متكاملة ، مع عنايتي ببيان دور ابن القيم وليتضح من المقارنة مكانه بين القدماء والمحدثين .

اتبعت هذا المنهج في تناول جهده اللغوي فبدأت الفصل الخاص بالنحو بدراسة بعض الفصائل النحوية كفصيحة الجنس والعدد والزمن والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) ، ثم رأيت أن أنتقل إلى دراسة الجملة ورأيت أن أمثل لها من خلال موضوعين تناولهما ابن القيم هما « المبتدأ والخبر » و « الشرط » وحرصت على مقارنة جهوده وآرائه بجهود وآراء النحاة والأصوليين من سابقه ومعاصريه ، ثم أشرت بإجمال إلى بعض الموضوعات التي تناولها ابن القيم ولها صلة بدراسة الجملة ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل .

واختتمت الفصل الخاص بالنحو بتناول الإعراب أى التحليل النحوى للنص وقد بينت منهج ابن القيم فى هذا النوع من التحليل وهو منهج يميزه من جميع الدارسين ، وبنيت كيف أن ابن القيم يستثمر نتائج السياق وقرائن الحال التى تحدد المعنى فى الوصول إلى تحليل دقيق للنص ، ولا يكتفى بمجرد التحليل الشكلى الذى قد لا يتفق مع المعنى . وقد أشرت أيضاً إلى بعض آرائه ومواقفه النحوية التى تميز مذهبه النحوى الذى يتفق فيه مع منهجه الفقهى حيث يسير وراء الدليل ولا يتعصب لمذهب معين ، ولا لرأى عالم منها كان قدره ، وإنما يدافع عما يمسك بأدلتها ففى بعض الأحيان ينحاز إلى البصريين ، وفى أحيان أخرى يدافع عن رأى الكوفيين ، وتارة يجده مهاجم النحويين جميعاً ويتكرر رأياً جديداً يدافع عنه ، وقد أشرت فى هذا الصدد إلى بعض آرائه النحوية .

وفى الفصل الثانى تناولات دراسة المعنى ، وهى قمة الدراسات اللغوية وغايتها فقدمات هذه الدراسة بطرح أبعاد المشكلة التى واكبت البشرية جميعاً فى حياتها ثم لخصت أهم المناهج الغربية الحديثة فى دراسة المعنى ، ثم أشرت إلى قضية المعنى عند الأصوائيين وكيف يتناولون دراسته وأشرت إلى جهد ابن القيم فى تناول هذه المشكلة وبينت دوره من خلال قضيتين هامتين من قضايا المعنى هما : العام والخاص وحدود الدلالة ، واختتمت الفصل ببيان منهج ابن القيم فى دراسة المعنى وهو منهج متميز رأيت أنه يتفق مع كثير من المبادئ التى وضعها فيرث ونادت بها المدرسة الاجتماعية الإنجليزية الحديثة ، وقد اعتمدت فى توضيح منهجه على نصوص واضحة صريحة من كتبه يبرهن هذا المنهج فى مواطن متفرقة بالإضافة إلى النصوص الكثيرة التى تناولها بالتحليل والدراسة وهى تصور جوانب كثيرة من منهجه . وكل ذلك يكشف عن منهج أصيل وفكر مستقيم .

ولعلنا بما قدمت أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على جانب غامض له أهمية
في دراستنا اللغوية لدى عالم كبير له قدره ودوره في تاريخنا الحضاري .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد والصواب .

د . طاهر سليمان حموده

الاسكندرية : رجب ١٤٩٦ هـ

يوليه ١٩٧٦ م

الباسم الأول

عصره وحياته وثقافته

ومنهجه الفكرى



يشتهر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا وهي صفاته التي نعت بها في معظم تراجمه ، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نحويا لغويا صاحب موهبة متميزة في دراسة اللغة ، وإن كانت بعض التراجم لا تغفل نعته بأنه نحوي (١) ، على حين تجمع كلها على تفوقه وتبحره في جميع علوم الدين واللغة .

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي ، ويشتهر بابن القيم أو ابن قيم الجوزية ، والجوزية اسم مدرسة بدمشق كان أبوه قيا عليها (٢) .

عاش ابن القيم في الفترة ما بين عام ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ التي توافق (١٢٩٢ - ١٣٥١ م) ، أي أن زهرة حياته كانت في النصف الأول من القرن الثامن الهجري .

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام ، وقد ارتحل عنها للحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة فترة من الزمن (٣) ، كما انتقل إلى القاهرة في بعض الأحيان (٤) ، والمحقق أنه مات ودفن بدمشق .

وقد كانت الشام في ذلك العصر المعروف بعصر سلاطين المماليك (٦٥٦ هـ - ٩٢٣ هـ) تابعة لمصر وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة يعرف بنائب الشام ، وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون تبتدىء بسقوط

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية « ترجمة ابن القيم »

(٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩

(٤) ابن حجر العسقلاني : الدور الحكامنة في أعين المائة الثامنة ج ٤ ص ٢١

يذكر ابن حجر أنه « كان له حظ عند الأمراء المصريين »

بغداد على أيدي التتار ، وانتصار الماليك عليهم في « عين جالوت » ، وهبيسان ،
وتنتهى بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامي ٩٢٢ و٩٢٣ هـ .
تميز العصر بانتقال مركز الثقل في العالم الإسلامي عسكريا وثقافيا
وحضاريا إلى القطرين (مصر والشام) ، واحتلت القاهرة منزلة بغداد على عهد
العباسيين .

الخصائص العلمية للعصر :

تميز العصر بكثرة مؤلفاته التي اتسم كثير منها بالموسوعية ، ذلك بأن
العلماء كانوا يحسون بعد الخراب الذي حل ببغداد أن عليهم واجب إحياء
علوم الدين واللغة ، ومحاولة سد ما حدث بها من نقص ، وقد أنتج العصر
آلاف الكتب والرسائل ، وعرف كثير من رجاله بكثرة التأليف فابن يمية -
مثلا - وهو أستاذ ابن القيم أريت مؤلفاته على خمسمائة ، وابن حجر العسقلاني
وهو من علماء القرن الثامن الهجري زادت مؤلفاته على مائة وخمسين فيها مؤلفات
مطولة كشرح المشهور على البخاري والمعروف باسم « فتح الباري » ، ولو لم يؤلف
غيره لكفاه .

وكثرة التأليف لم تكن ناتجة عن رغبة في إحياء مدارس بغداد فحسب ،
بل كانت لها عوامل كثيرة منها فضج كثير من العلوم ، واحتراق بعضها من كثرة
ما أُلّف فيه ووضع من متون وشروح .

وقد كانت ظاهرة المتون والشروح ، غالبية وواضحة ، وكثرت المنظومات
التعليمية ، وأشهر منها ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث وألفية ابن مالك
في النحو وغير ذلك ، كما كانت هناك موشحات تنظم في بعض العلوم .

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة ما بين متن قسري وشرح له وحاشية على الشرح ، ومنظومة شعرية وشرح لها وموشح بالإضافة إلى الكتب التي توضع مبسوطه فلا تحتاج إلى شروح أو لا تشرح لقلة عناية الدارسين بها .. إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية .

ولعل طابع الزخرفة والتنسيق الذي ظهر في فنون العصر وغلب عليها ، وأثر في الشعر والنثر فصبغه بمنعة لفظية متكلفة في الغالب ، هذا الطابع ظهر أثره في المؤلفات العلمية وفي طريقة وضعها وتصنيفها ، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأول منصرفا إلى التنظيم والتبويب في مصنفه ، وهو يحاول جاهدا أن يبتكر في التنسيق والشكل ما لم يسبق إليه ، لأن الابتكار في جوهر العلم غدا عسيرا بعد أن كثرت المؤلفات وكثرت المناقل وغلب طابع التقليد وقتلت كثير من الموضوعات بحثا .

معاهد الدرس :

تميز العصر بكثرة معاهد الدرس ، فهناك المساجد التي درج كبار العلماء على أن يلتقوا في حلقاتها دروسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى المدارس التي كانت تلحق بالمساجد في أحيان كثيرة ، وكانت لها أوقاف ينفق منها على عمارتها وشيوخها وطلبتها ، كذلك وجدت الزوايا والخرفاق التي قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين ينقطعون العبادة والعلم وتجري عليهم الأرزاق من أوقافها ، وقد اشتهر منها بالقاهرة - على سبيل المثال لا الحصر - مدرسة السلطان حسن ، التي أساد المؤرخون والرحالة الأجانب بعظمتها ، ولا تزال رسومها شاهدة على ذلك ، والخانقاه البيهرسية والخانقاه الشينخونية .

وقد حظيت المدن الكبرى غير القاهرة بهذه المؤسسات العلمية من مدارس

وخواقق فضلا عن المساجد ، ولكن النشاط العلمي بالقاهرة كان - بطبيعة الحال -
أكثر ازدهارا وحيوية .

وكان يعين لكل مدرسة أو خانقاه شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من
ينوب عنه في المدن الأخرى ، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها
ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية ، والمدرسة الجوزية بدمشق تعد
مثالا للمدارس التي نتحدث عنها وقد كان القيم عليها أبو بكر بن أيوب والد
عالمنا الذي نتحدث عنه وقد غلب عليه نعته الوظيفي فعرف بالقيم ومن ثم عرف
ولده يابن القيم .

و يصف ابن خلدون (٨٠٨ هـ) حالة العلم والتعليم بالقاهرة التي كانت تعد
عاصمة القطرين مصر والشام فيقول . وهو مؤرخ عاصر هذه الحقبة وشهد
معالمها : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد
مصر لما أن عمرانها مستبحر وحصارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت
فيها الصنائع وتفننت ، ومن جعلتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها و فظلم مارقع لهذه
العصور منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب
وهلم جرا ، وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من
يتخلفونه من ذريتهم لمسا له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب
الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط (١) ، ووقفوا
عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم بنظر عليها أو نصيب منها ، مع
ما فيهم غالبا من الجفوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ،

(١) الربط : جمع « رباط » ولرباط المكان الذي كان ينسى للفقراء المفقرين أو
للسوفية ويجمع كما ينسأ على « رباط » بضمين .

فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلات والفوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جراتهم منها . وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها ، (١) .

هذا النشاط العلمي الذي شهدته القاهرة كانت له أصداء في جميع العالم الإسلامي ، فابن خلدون يسمع عن القاهرة ويكتب عنها قبل أن يحضر إليها فإذا ما حضر لم يغير ما كتب شيئاً . ومدن مصر والشام على وجه الخصوص كانت تنعم لذلك العهد بنشاط علمي وافر ، ولعل دمشق كانت أوفر المدن حظاً بعد القاهرة من النشاط العلمي .

دمشق في عصر ابن القيم :

يبدو أن دمشق كانت على درجة عالية من الازدهار العمراني في القرن السابع الهجري وما بعده وقد وصفها ياقوت بإعجاب قائلاً : « ومن خصائص دمشق التي لم أر في بلاد آخر مثلها كثرة الأنهار بها ، وجريان الماء في قنواتها فقل أن تمر بمناطق إلا والماء يخرج منه في أنبوب إلى حوض يشرب منه ، ويستقى الوارد والصادر ، وما رأيت بها مسجداً ولا مدرسة ولا خانقاهاً إلا والماء يجري في بركة في صحن هذا المكان ، ويسح في منسقه » (٢) .

ويصفي ياقوت في وصف ما بلغته المدينة من حضارة وازدهار وكثرة سكان ، كما يذكر أن بها جبل قاسيون الذي يأوي إليه كثير من العباد ، يضاف إلى ذلك وفرة غلاتها وفواكهها حتى يقول : « وجملة الأمر أنه لم توصف

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٠٠ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٥٩٠ (ط ليزج) .

الجنة بشيء إلا وفي دمشق مثله، ومن المحال أن يطالب بها شيء من جليل أعراض الدنيا ودقيقتها إلا وهو فيها أو وجد من جميع البلاد (١).

ولاشك أن الازدهار العمراني الذي تمتعت به المدينة كان مقترفاً بنشاط علمي واسع كانت معاهده المدارس والمساجد والخواقن الكثيرة التي عرفتها المدينة.

ويبدو أنه لا مبالغة فيما ذكره القلقشندي (١٢١ م) عن كثرة المدارس بمدن مصر والشام إذ يذكر أن السلاطين قد أقاموا منها ما ملأ الأخطاط وشحنها (٢)، ويؤيد ما ذكره عنها ياقوت حين يصفها هو بأنها مدينة حسنة الترتيب، جميلة الأبنية، ذات حواجز بنيت من جهاتها الأربع، وغوطتها أحد مستنزهات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستنزهات الأرض، وكذلك الربوة وهي كهف في فم واديها الغربي، عنده تنقسم مياهها... وبها الجوامع والمدارس والخوانق والربط والزوايا والأسواق المرتبة، والديار الجميلة المذهبة السقف، المفروشة بالرخام المنوع، ذات البرك والماء الجاري، وربما جرى الماء في الدار الواحدة في أماكن منها، والماء يحكم عليها من جميع نواحيها بإتقان محكم... ودورها أصغر مقادير من دور مصر لكنها أكثر زخرفة منها، وإن كان الرخام بها أقل وإنما هو أحسن أنواعه (٣).

ولم يقتصر بناء المساجد والمدارس على قلب مدينة دمشق بل تجاوزها إلى

(١) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٥٩٠

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٧ ، ٤٦٨ (ط : المطبعة الأميرية

(١٩١٣ - ١٩١٩)

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٢ ، ٩٣

ضاحيتها القريبة المسماة بالصالحية وهى مدينة على سفح الجبل بإزاء المدينة
(أى دمشق) فى طول مدى يشرف على دمشق وغوطتها، ذات بيوت
ومدارس وربط واسواق وبيوت جميلة، وبأعالها مع ذيل الجبل مقابر دمشق
العامّة، (١).

وقد قسمت بلاد الشام - لذلك العهد - من الناحية الإدارية إلى نيابات
ست هى دمشق وحلب وطرابلس وحماه وصفد والكرك، وهذا التقسيم كان
يراعى الطبيعة الجغرافية، وكانت هذه النيابات خاضعة للحكومة المركزية فى
القاهرة، وكان لكل منها ما يشبه الاستقلال الذاتى فى النواحي المالية
والإدارية، (٢).

وكانت نيابة دمشق أكبر نيابات الشام بحيث إذا أطلق اسم نيابة الشام
كان المقصود دمشق، وقد سميت بأنها دأجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها
فى الرتبة، ونائبها يضاهى النائب الكائن بالحضرة السلطانية فى الرتبة واللقاب
والمكانة... وهو قائم فى دمشق مقام السلطان فى أكثر الأمور المتعلقة
بنيابته، (٣).

وكان يتبع نيابة دمشق عدة نيابات صغيرة وولايات تشمل المدن والقرى
والأعمال المحيطة بالمدينة وكان أهمها القدس وصرخد وعبلون وبعبك وحمص

(١) الفلقشندي : صبح الأمشى ج ٤ ص ٩٤، ٩٥

(٢) دكتور سيد عاشور : العصر النابليكى فى مصر والشام ص ١٩٧، ١٩٨ (الطبعة

الأولى - القاهرة ١٩٦٥)

(٣) الفلقشندي : صبح الأمشى ج ٤ ص ١٨٤

ومصيف والرحبة وبيروت وغزة والرملة وبيسان وصيدا وقارا
وغیرها. (١)

وكانت هناك دواوين في كل نياحة من نياحات الشام واهمها ديوان الإنشاء
وديوان النظر وديوان الجيش، واختص ديوان الإنشاء بجميع المراسلات
التي ترد إلى النائب أو تصدر عنه، ويسمى رئيسه بكاتب السر، وكان السلاطين
بالقاهرة يتخذون من كاتب السر بدمشق عيناهم على النائب يطالعهم على أحواله
وأسراره حتى يضمنوا ولاءه وعدم خروجه عليهم. (٢)

ولعناية السلاطين بربط الشام بمصر مخافة خروج نائب الشام عن طاعتهم
كما حدث في أحيان غير قليلة رتبوا لذلك نخيل البريد بسبب سرعة أخبار
البلاد الشامية (٣)، وكان أول من رتبها الظاهر بيبرس عام ٥٦٦٩ هـ فكانت
أخبار البلاد الشامية ترد عليه في الجمعة مرتين، وقبل إنه أنفق على ذلك جملة
مال حتى تم له ترتيب ذلك، وكان خيل البريد عبارة عن مراكز بين القاهرة
ودمشق وفيها عدة خيول جيدة، وعندها رجال يعرفون بالسواقين، ولا يقدر
أحد أن يركب من خيل البريد إلا بمرسوم سلطاني وكان عند كل مركز ما يحتاج
إليه المسافرون من زاد وعلف وغير ذلك، وهذا كله لاجل سرعة مجيء أخبار
البلاد الشامية وغيرها من البلاد..... واستمر هذا الأمر باقيا بعد الملك الظاهر بيبرس
مدة طويلة ثم تلاشى أمره قليلا قليلا حتى بطل في دولة الملك الناصر فرج بن برقوق عندما
قدم تيمور لذك إلى الشام وخرب البلاد الشامية وذلك في سنة ثلاث وثمانمائة. (٤)

(١) الفلقشندی : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٧-١١٦ (حيث يذكر جميع نواحي دمشق
وأعمالها وما يدخل تحت حكم الولايات)

(٢) د. سعيد عاشور : العصر المماليكي ص ٢٠٣

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

وكانت هناك وظائف كثيرة بكل نيابة وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين :
وظائف يختص بها أرباب السيف وتمثل في النيابات والولايات وأمراء
الجند والجند ، وأخرى تكون من نصيب أرباب القلم الذين يكونون غالباً
من العلماء والفقهاء .

وأهم وظائف أرباب القلم تتمثل في القضاة الذين كانوا يمثلون المذاهب
الستة الأربعة ، وكان لكل طائفة منهم رئيس يعرف بقاضى القضاة وكان بدمشق
و أربعة قضاة من المذاهب الأربعة وأعلام الشافعى وهو المتحدث على
المواضع الحكمية والأوقاف وأكثر الوظائف ، ويختص بتولية النوات في النواحي
والاعمال بجميع أعمال دمشق حتى غزوة ، ويليه في الرتبة الحنفى ثم المالكي ثم
الحنبلى ، . (١)

نظام الدراسة

كانت وظائف التدريس بالمدارس بملية القدر ، وكان السلطان هو الذى
يقرر صاحبها في وظيفته ويخضع عليه (٢) ، وكان نائب السلطنة بالشام يقوم بمقام
السلطان في ذلك ، وهذه الوظائف بالطبع تكون بقدر من يتولاها ولذا وصفت
من معاصريها بأنها تختلف باختلاف حال من يتولاها في الرفعة وغيرها ، . (٣)
وإلى جانب المدارس توجد المكاتب الملحقة بها أو غير الملحقة وتعنى بتعليم
الصغار . يادى هذه الأمانة والكتابة وتحفيظ القرآن وطرفاً من العلوم الأولية ،

(١) اللقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٢

(٢) القرزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٥٠٤

(٣) اللقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

وكانت هذه المكاتب تمهد للالتحاق بالمدارس الكبيرة .

وكانت المدارس تختلف في درجاتها من قبل من يتولون مشيختها والتدريس بها من الأعلام المشهورين أو من دونهم ، بالإضافة إلى مقدار ما رصد لها من أوقاف وأرزاق ينفق منهم أعلى القائمين بالتدريس والمعيدين والطلبة المنقطعين للدرس فضلا عن النفقات الأخرى التي تحتاجها مرافق المدرسة والمكتبة الملحقة بها .

والدراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدراسة الجامعية النظرية من حيث طريقة التدريس ومستوى الدراسة ونظم التلقين ، بل إنها تمتاز عن النظم الحديثة بأن طلابها كانوا لا يجدون من العقبات والعوائق ما يحول بينهم وبين تحصيل العلوم وإنما كانوا يجدون ألوانا من التيسير والمساعدة .

وقد روعى في تصميم المدارس الأغراض التعليمية وعدد المذاهب ومساكن الطلبة والمعيدين فضلا عن خزائن الكتب والمصاحف ، ولم يكن بناء المدرسة مستقلا - في كثير من الأحيان - بل كان يلحق به قبة يبيتونها منشىء المدرسة لتكون مشوى له يدفن فيه بعد موته طلبيا للرحمة وإخلاصا في المقاصد ، وكان بالمدرسة مسجد وله عدد من المؤذنين ، وكان يوم المصلين بها أحد القائمين بالتدريس أو المعيدين . (١)

أما فيما يخص بالتلقى فكان الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ عنه كفايته ثم ينتقل إلى الآخر ، وكلما كان عدد الشيوخ الذين لقيهم الطالب

(١) استخلصت ذلك من مصادر متعددة ويمكن مراجعة بدائع الزهور لابن أبي عمير ج ١ ص ٢٠٤ وفي أماكن أخرى متفرقة ، والانتصار بواسطة عقد الأعمار لابن دقاق في الحديث عن المدرسة الطبرسية ج ٤ ص ٩٦

وشهدوا له أكثر كان ذلك أدعى لفضله وعلو قدره ، وكذلك الحال بالنسبة لشهرة الشيوخ الذين يتلقى عنهم الطلاب ويشهدون له فقدر الشهادة قدر الشهود .

وقد وصل بعض من يتلقى عنهم بعض الطلاب علمه إلى بضع مئات ونجده أمثلة غير قليلة لذلك في تراجم علماء ذلك العصر . . . وكثيرا ما تطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يرحل إلى مختلف المدن ليلقى مشاهير العلماء ويأخذ عنهم ، فإذا ما أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجازته شيخه وكتب له وثيقة بالاجازة يذكر فيها اسم الطالب واسم شيخه ومذهبه وتاريخ الاجازة وغير ذلك .

ولا شك أن لهذه الطريقة مزايا متعددة تتمثل في حرص الطالب على حضور دروس أكبر عدد من الشيوخ لاسيما ذوى الاصلية والشهرة منهم ، أضف إلى ذلك عنايته بالتحصيل وأخذ نفسه بالجد حتى يشهد له شيوخه بالحصول على الاجازة يستلزم من الطالب إتقان مادرسه على الشيخ واستيعابه وتفهمه أو حفظه في بعض الأحيان ، فإذا ما قام بذلك استوجب أن يمنح إجازة بتدريس كتاب ما ، أو علم من العلوم ، أو الافتاء في مذهب من المذاهب الفقهية في جميع فروع الفقه أو في بعضها دون بعض . ولقد كانت هذه التقاليد مرعية متعارفا عليها لذلك العصر .

وقد عرفت هذه المدارس - في مصر والشام - نظام المحاضرات ، ولم يكن حضور الدروس - في أحيان كثيرة - مقصورا على الطلبة المتفرغين بل كان عاما لمن يبتغى العلم ، لاسيما دروس مشاهير العلماء ، وقد عرفت المحاضرات باسم المجالس ، وهي طريقة قديمة في التعليم يقوم فيها المدرس بإملاء مجالسه

على طلبته ، وقد ذكر السيوطي عن الحافظ العراقي أن الله تعالى أحياه سنة
الاملاء فأمل أكثر من أربعائة مجلس (١) ، وأن الحافظ ابن حجر أمل أكثر من
ألف مجلس (٢) ، وكان الحافظ ابن حجر مثلاً بمصر - يجتمع حوله آلاف من
المستمعين لدرسه والمستمعين .

وقد كانت المساجد وخوانق الصوفية - كما قدمنا - تعد من مصاهد التعليم
وكانت تجري عليها الأرزاق من الأوقاف المرصودة لها ، بيد أن وظائفها التعليمية لم
تكن رئيسية ، أما المدارس فوظيفةها الرئيسية تدريس العلوم وإيواء الطلبة
والمعيدين .

وكان لكل خانقاه شيخ يعين من قبل السلطان أو نائبه ، وبها جماعة من
الصوفية ، وكان أكبر شيوخ المتصوفة يلقب بشيخ الشيوخ ، وفي العادة يكون
شيخاً لا أكبر الخوانق ، وقد عرفت هذه الوظيفة بدمشق كما عرفت نظيرتها في
مصر وموضوعها هو التحدث على جميع الخوانق والفقراء بدمشق وأعمالها
والعادة أن يكون متولياً شيخ الخانقاه الشميصانية بدمشق ، (٣)

مدارس دمشق :

ويحسن أن نشير هنا إلى بعض المدارس التي عرفت بدمشق على عهد
ابن القيم لاسيما الصدرية التي درس بها ، والجوزية التي كان أبوه قيماً عليها
والتي أم هو للصلاة بها .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ج ١ ص ٢٠٤

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٠٦

(٣) التلخندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

أ - المدرسة الظاهرية : (١)

بناها الظاهر بپيرس عام ٦٧٠ هـ ، وكان بها فقراء الحنفية والشافعية ، وأول من درس بها الشيخ صدر الدين سليمان من الحنفية ، وكان معروفًا بجرأته ونزاهته وكان لا يجابى أحداً في الحق ، وقد أبى أن ينتمى السلطان بما يهواه ووقف منه موقفاً شجاعاً ؛ وقد مكثت هذه المدرسة تؤدي رسالتها فترة طويلة .

ب - المدرسة العادلية : (٢)

وهي بداخل دمشق تجاه باب الظاهرية ، وكان يفصل بينهما الطريق ، بدىء في إنشائها في عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وبني بعثتها في عهد الملك العادل وإليه تنسب ، وقد أنما ابنه الملك المعظم ، ورصد لها أروافاً كثيرة ، وكان يلى التدريس بها مشاهير العلماء فمعلم من ولى تدريس الفقه بها كانوا من قضاة القضاة ، ومن درس بها على عهد ابن القيم قاضى القضاة تقي الدين السبكي ثم ولده قاضى القضاة أحمد ثم درس بها أخوه قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب ثم قاضى القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكي .

ج - المدرسة الجوزية : (٣)

بناها محي الدين بن الحافظ أبو الفرع بن الجوزي بسوق القمح بدمشق ، ويبدو أنها كانت عامرة تؤدي دورها على عهد ابن القيم الذي كان والده

(١) النيمي : المدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٢) النيمي : المدارس في تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٣) راجع هامش كتاب روضة المحبين لابن القيم الذي نشره الأستاذ أحمد عبيد
صفحة ٦

قيما عليها وكان هو بلى إمامة الصلاة بها ، وقد آل أمر هذه المدرسة أخيرا إلى أن صارت محكمه عام ١٢٢٧ هـ ، أى أن رسوما كانت باقية إلى وقت قريب ثم حولت إلى مدرسة لتعليم الأطفال ، ثم احترقت في الثورة السورية .

د - المدرسة الصدرية : (١)

كانت مدرسة بدمشق يدرب يقال له درب الريحان ، وقد بحيث آثارها الآن تماما وهي تنسب إلى منشئها الذى وقف عليها ما يفى بحاجتها وهو صدر الدين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مؤمل التنوخى المغربى الدمشقى الحنبلى .

الحياة السياسية :

بعد أن بينا صورة الحياة الحضارية والثقافية بدمشق في عصر ابن القيم ، وكشفنا عن أهم وخصائص الحركة العلمية لذلك العهد بصفة عامة نرى إكالا لتصوير البيئة أن نذاول - فى سرعة وإقتضاب - بعض ملامح الحياة السياسية المعاصرة له ، فالرجل باعتباره فقيها مجتهدا مشهورا لا بد أن تؤثر فيه نظم الحياة التى يعيشها ، وأن يصدر عنه ما يكون انعكاسا لبعض ملامحها ، ولا بد أن يكون له موقف مؤيد أو معارض بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه والذى تحكمه أطر سياسية واجتماعية وثقافية معينة .

أما عن شكل الدولة فقد كان أمراء المماليك يحكمون البلاد ، وكان هناك الخليفة العباسى بالقاهرة ، وكانت الخلافة متوارثة فيهم منذ أن انتقلوا من بغداد وقادهم المماليك منصب الخلافة بالقاهرة ليكونوا مظهر من مظاهر شرعية حكمهم ، وكان منصب الخلافة شكليا إلى حد كبير ، فالخليفة ليس له حل

(١٦) هامش كتاب روضة المحبين صفحة ١١١

ولا عقد بجانب السلطان الذي يكون دائما من المماليك ، واقتصر دور الخليفة على تولية كل سلطان جديد مراعاة للشرعية شكلا لان المفروض أن يستمد الولاية جميعا سلطتهم من الخليفة الذي يمثل قمة الحكم في النظام الإسلامي .

كان مقر السلطان بالقاهرة ، وكانت بلاد الشام - كما ذكرنا - مقسمة إلى نيبات ست لكل منها نائب يعينه السلطان ، وكان أكبر هؤلاء هو نائب دمشق ، وكان يطلق عليه - في كثير من الأحيان - نائب الشام .

وقد كان التنافس بين أمراء المماليك على السلطة واضحا طيلة هذه الفترة ، ولذلك تميز العصر بعدم الاستقرار السياسي ، بيد أن الفترة التي كانت فيها حياة ابن القيم تميزت بنوع الاستقرار النسبي لأن معظمها كان في حكم الناصر محمد بن قلاوون ، وهو من أشهر سلاطين المماليك وأكثرهم قوة وآثارا وأطولهم في مدة الحكم .

شهدت حياة ابن القيم من سلاطين المماليك الملك الأشرف بن قلاوون الذي قتل عام ٦٩٣ هـ ، ثم تولى السلطنة بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وكان له من العمر تسع سنين ، ولكن أحد مماليكه ثار عليه وخلعه وتولى مكانه وهو السلطان كتيبا ، الذي تولى عام ٦٩٤ هـ ، وتولى من بعده حسام الدين لاجين عام ٦٩٦ هـ بعد أن خلع سلفه (١) .

وفي عام ٦٩٨ هـ عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى مصر من منفاه بناء على رغبة أمراء المماليك الذين اجتمعوا على توليته ، وكان بالكرك فعاد وتولى السلطنة للمرة الثانية (٢) .

(١) ابن أبي عمير : بدائع الزهور ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٦

(٢) ابن أبي عمير : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

وفي عهد الناصر محمد (عام ٦٩٩ هـ) حدث هجوم غازان ملك التتار حفيد هولاكو الذي زحف إلى الفرات في جموع كثيفة ، فخرج إلى قتاله الناصر محمد وحدثت بين الفريقين معركة انتصر فيها التتار ، وهزم السلطان وجنوده ، ولكنه استطاع الهروب والعودة إلى مصر ، وجدير بالذكر أن غازان زحف على ضياع الشام ونهب ما فيها وسلب أهلها فقتشاور أهل الشام مع جماعة من العلماء الذين كانوا بدمشق على أن يخرجوا في طلب الأمان من ملك التتار ، وكان من بين هؤلاء العلماء تقي الدين بن تيمية الحراني شيخ ابن القيم (١) .

وقد استجمع الناصر قوته ، فجمع عددا كبيرا من مماليك مصر والشام ومن العربان وغيرهم وعاود مهاجمة غازان وحدثت معركة كبيرة بين الفريقين في مرج راهط ، وأسفرت عن انتصار كبير للناصر وجنوده (٢) .

بين أن الأمور لم تستقر للناصر فقد انفرد دونه بالسلطة نائباء سلار وبيبرس الجاشنكير حتى اضطروا إلى أن يخلع نفسه من السلطنة مرة ثانية بعد عشر سنين من ولايته (٣) . وتولى بعده بيبرس الجاشنكير (عام ٧٠٨ هـ) ، وقد حاول بيبرس أن يضيق على الناصر محمد بعد خلعها فما كان من الأخير إلا أن دعا نواب الشام بعد أن رحل إليها لمساعدته وذكرهم بصنيع أبيه وماله عليهم من حق العتق والترهية ، فتحمس له النواب واجتمعوا حوله وجمعوا مماليتهم وسائر جندهم وفي نفس الوقت كان كثير من مماليك مصر يفتدون إليه لمساعدته ، ولما رأى بيبرس كثرة أنصار الناصر محمد لم يجد بدا من خلع نفسه ، فتم بذلك

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٣) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤٩

للناصر محمد تسلم مقاليد الحكم للمرة الثالثة عام ٧٠٩ هـ ، واستتب له الامر وامتدت فترة حكمه حتى عام ٧٤١ هـ تاريخ وفاته .
وقد تميزت هذه الفترة بشيء من الاستقرار النسبي في ذلك العصر الذي حفل بكثير من المغامرات السياسية التي قام بها أمراء المماليك الطامعون في السلطة .

وبعد وفاة الناصر محمد تولى أبناؤه من بعده واحدا بعد الآخر وسط مؤامرات قام بها أمراء المماليك كانت تنتهي بقتل السلطان أو خلعها وتولية أخيه مكانه وهو ما يعطى صورة لعدم الاستقرار السياسي إذ كان بعض هؤلاء السلاطين لا يبقى في حكمه بضعة أشهر . وآخر السلاطين الذين شهدتهم حياة ابن القيم هو السلطان حسن الذي تولى عام ٧٤٨ هـ .

أما نيابة الشام فقد كان نائبها يمين - كما ذكرنا - من قبل السلطان ، ويقال إن أحد هؤلاء النواب وهو « قفجق » هرب مع جماعة من المماليك خوفا من السلطان لأجبن وذهبوا إلى غازان ملك التتار وحرصوه على غزو الشام ، وكان هروبه عام ٦٩٧ هـ (١) .

وقد تولى بعده مملوك يعرف باسم « أقوش الأفرم » خلع السلطان عام ٧١١ هـ وولى مكانه « كراي » المنصوري فترة مسيرة ثم قبض على « كراي » وأعاد (أقوش) إلى نيابة الشام (٢) .

يبد أن أكثر نواب الشام شهيرة هو (تفكز الحسامي) الذي عينه الناصر محمد عام ٧١١ هـ (٣) ، وقد كان هذا النائب مقربا من السلطان ، وتزوج

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

(٣) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٧

السلطان باهنته ، وامتدت نيابته ثمانية وعشرين عاما حتى خلفه السلطان عام ٥٧٤ هـ بعد أن ساءت العلاقات بينها .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام جميعا كانوا يمثلون طبقة أرستقراطية متميزة عن سائر طبقات الشعب ، فكان الأمراء يعيشون في نعيم وترف باذخ يدل عليه ما يخصيه المؤرخون لهم من الأملاك والمقتنيات فقد بلغت أموال تنكز حين صادرها السلطان (من الذهب العين ثلثمائة ألف دينار وستون ألف دينار ، ومن الفضة النقدية ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم ، ووجد له من الفصوص الباقوت والباخش واللواؤ الكبار ثلاثة صناديق ، ووجد عنده من الطراز الزركش والحوائص الذهب والخلع الاطلس مائة وخمسون بقجة للخ) (١) .

ومما تكن المبالغة في التقدير فإن ذلك يعكس صورة الثراء الفاحش الذي عاش فيه الحكام وهو ثراء مقترن باظلم واستغلال السلطة وبالرغم من ذلك يصفه ابن إياس بأنه (كان سديد الرأي حسن السياسة دينا خيرا كثير البر والخير وله معروف وآثار للخير بمصر والشام ، وكان طام الذيل عفيقا عن الونا واللواط .. وكانت أهل دمشق عنه راضية في مدة ولايته) (٢) .

وعلى مدى خمس سنوات تقريبا بعد ذلك تولى نيابة الشام خمسة من

(١) أحصى ابن إياس مقتنيات هذا الملوك وأملاكه وضياعه وتدر ما كانت تدره هذه الضياع في السنة بمائة ألف دينار ، هذا غير الأموال التي ذكرها .

انظر ابن إياس بدائع الزهور ج ١ ص ١٧١، ١٧٢

(٢) ابن إياس ج ١ ص ١٧٣

الولاية كان مصيرهم الخلع السريع وكان مصير اثنين منهم القتل (١) . وعلقت رأس أحدهم على باب زويلة بالقاهرة وصدورت أمواله وكان على جانب كبير من الثراء (٢) .

ويعين السلطان نائبا على الشام (عام ٧٤٧ هـ) يدعى (أرغون) لكنه يتعرض للقتل على يد نائب طرابلس الذي هاجمه مدعيا أنه ينفذ أمر السلطان ، ولكن السلطان ينتقم من نائب طرابلس ويأمر بشنقه بعد القبض عليه .

هذا العرض يعطى صورة للحياة السياسية غير المستقرة وهذه الفئة المتميزة من الحكام الذين تسلطوا على مقدرات الناس ، وكانوا يعيشون حياة مترفة باذخعة .

أما العوامل الخارجية المؤثرة في الحياة السياسية فتتمثل في أمرين رئيسيين: أولهما: الحروب الصليبية التي انتهت عام ٦٩٠ هـ ، لكن آثارها في إذكاء الروح الدينية وتثقيط همم المسلمين كان قويا وفعالا ، وكانت سببا في أن يعكف المسلمون على دراسة دينهم مدافعين عنه داعين إليه مهاجمين خصومه من أصحاب الأديان الأخرى وهو ما نجد أمثلة له عند ابن قيمية وابن القيم في موقفهما من اليهود والنصارى .

والأمر الثاني يتصل بالحروب ضد التتار الذين أسقطوا بغداد عام ٦٥٦ هـ بعد أن اكتسحوا شرق العالم الإسلامي وهم كفار وثنيون ، وقد صدمهم المماليك في معركتين قاسيتين بالشام هما (عين جالوت) و (بيسان) ، لكن هؤلاء التتار

(٢) ابن ابلس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٠ - ١٨٣

(٢) ابن ابلس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٨

أخذوا يعاودون الزحف بعد ذلك بالرغم من أنهم دخلوا في الإسلام، وقد دعا ذلك سلاطين المماليك إلى امتنقار الهمم لمقاومتهم، وقد هزم المماليك أمام التتار في موقعة الخزندار وفي موقعة حمص، وخرج العلماء ومنهم ابن تيمية يطلبون الأمان من غازان قائدهم، لكن السلطان الناصر جمع عدته ورجاله والتقى بهم في المرج، وكان بالجيش ابن تيمية يحرض المقاتلين ويرغبهم في الجهاد، وقد هزم التتار هزيمة منكرة، ولم تقم لغازان بعدها قائمة، وقد حضر الموقعة الناصر محمد والخليفة وبعض الفقهاء، وكانوا يسبرون بين الجنود يحشونهم على الجهاد.

هذه الحروب أثرت في الحياة العامة، فالناس بعد الانتصار يعتقدون بأنفسهم، ويتطلعون إلى مزيد من الحرية السياسية وحرية الفكر، وتظهر الحرية السياسية في طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين، فالمحكومون لا يستسلمون دائما لما عليه الحكام، بل يناقشونهم ويراجعونهم، والمعبرون عن رغبات الشعب لذلك العهد هم الفقهاء بما هم حملة شرع الله الذي هو ميزان عادل لجميع أنواع العلاقات، وكثيرا ما كان الفقهاء يمتنعون عن إفتاء الحكام بما يرغبون فيه، عندما يرون ذلك مخالفا للشرع أو للمصلحة العامة التي هي من الشرع بسبب.

والحرية الفكرية ظهر أثرها في بعض الأبحاث العلمية - وإن كان ذلك قليلا نسبيا - عند بعض العلماء الذين هاجموا التقليد ودعوا إلى الاجتهاد، وانتقدوا التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية دون تبصر أو روية أو مناقشة موضوعية للمذاهب الأخرى ودون الاستناد إلى الأدلة المعتبرة.

ولعل خير من يمثل حرية الفكر في دراسته - لذلك العهد - ابن تيمية وتلميذه

ابن القيم اللذان كلفتهما هذه الحرية بنوعيهما السياسي والفكري كثيرا من العناء في حياتهما ، فتعرض ابن تيمية للطرد من وظيفته حين امتنع عن إفتاء السلطان بما يهواه ، وتعرض للحبس أكثر من مرة بسبب آرائه المخالفة لآراء فقهاء عصره ، كما حبس مع تلاميذه في حبسه الأخير ، وتعرض ابن القيم من بعده بسبب هذه الآراء لضروب كثيرة من العنف والتضييق .

حياة ابن القيم وثقافته

تجمع كتب التراجم على أن مولد ابن القيم كان في السابع من صفر عام ٦٩١ هـ (١)، الموافق عام ١٢٩٢ م، ويكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين واسمه محمد واسم أبيه أبو بكر، وهو الذي كان قيميا على المدرسة الجوزية، وكان أبوه قيميا أخذ عنه ابنه علم الفرائض (٢).

شيوخه

نشأ ابن القيم بدمشق وهي على النحو الحضاري والثقافي الذي حددنا معالمه وبها العديد من المدارس من بينها الصدرية والجزوية اللتان كان له صلة بهما. ولما كان أبوه قيميا حنبليا بارعا في الفرائض أخذ عنه ابنه هذا الفرع من فروع الفقه، وذلك - بطبيعة الحال وكما هي العادة - بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة وطرف من العلوم الأولية.

وقد درس أيضاً على أيدي (الشمس - سليمان، وأبي بكر بن عبد الدائم، والمطعم، وابن الشيرازي، وإسماعيل بن مكنوم والطبقة، وقرأ العربية على ابن أبي الفتح والمجد القولسي، وقرأ الفقه على المجد الحرائي وابن تيمية) (٣)، كما سمع من الشهاب النابلسي (٤)، وقرأ الأصول على للصفى الهندسي

(١) انظر: الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦ ص ١٦٨، البدر الطالع بمعان من بعد القرن السابع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٣، دائرة المعارف الإسلامية (ابن قيم الجوزية).

(٢) الدور الكامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١، البدر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٣

(٣) المصادر السابقة

(٤) ابن حجر: الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

وابن تيمية (١) ؛ ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس وقد أشار إليه في كتبه وبعثه بقوله (شيخنا) (٢) .

يبدو أن أكثر شيوخ ابن القيم أثرًا فيه هو تقي الدين أبو العباس بن تيمية وقد لا زمه تلميذه أطول مدة ممكنة ، وتعلق به حتى وصف بأنه قد (غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر عنه . واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة (بدمشق) بعد أن أمين وطيف به على جبل مضروها بالدرة فلما مات أفرج عنه ، واعتنق مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية . وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٣ هـ إلى أن مات ، (٣) أي أن هذه الملازمة استمرت إلى عام ٧٢٨ هـ أي نحو ستة عشر عامًا .

وسنقتصر من شيوخه في حديثنا على ابن تيمية نظرًا لأثره الكبير في تفكير تلميذه ومنهجه وحياته وثقافته .

ابن تيمية (٤)

يعد ابن تيمية أشهر فقهاء الحنابلة في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وهو من أشهر مفكري الإسلام قاطبة ، وأغزرهم إنتاجًا ، وهو متكلم فقيه عربي ولد بمران القريبة من دمشق في العاشر من ربيع الأول عام ٦٦١ هـ ، وقد فر أبوه

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) انظر : اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٤) رجعت في الترجمة له إلى : الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٣-٧٢ ، وكذلك دائرة المعارف الإسلامية ، وكذلك شذرات الذهب لابن العماد .

من جور التتار ولجأ بأسرته إلى دمشق في أواسط عام ٦٦٧ هـ ، واسمه أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحرائي الدمشقي الحنبلي ويلقب تبقی الدين ويكنى بأبي العباس ،

وكان انتقال أبيه إلى دمشق مفيداً له فقد عكف منذ حداثة على الدرس والتحصيل فسمع عن مجموعة من أعيان عصره منهم والده الذي كان فقيها حنبلياً ومنهم زين الدين أحمد بن عبد الاله المقدسي ونجم الدين بن عساكر، وزينب بنت مكي وخيرم .

وقد أتم دراسته ولما يبلغ العشرين، ولما توفي أبوه عام ٦٨١ هـ، أخذ يدرس الفقه الحنبلي مكانه ، وكان يفسر القرآن من حفظه على كرسي بالمسجد يوم الجمعة من كل أسبوع ، وقد برع في علوم القرآن والفقه والحديث والسكلام وغير ذلك وكان يتمتع بذكاء مفرط وذاكرة قوية مكنه من الحفظ وسرعة الاستحضار والترسع في المنقول والمحتول، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف ، وكان يدافع عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يسبق لإيها من القرآن والحديث ، ولسكن حريرته في الجدل والمناظرة جابت عليه عداوة السكثيرين من فقهاء المذاهب الأخرى ، وقد تحدث عنه الشوكاني وعن براعته في الجدل بإعجاب فقال : « أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله ، وما أظنه سمع الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابهها أو يقاربهما ، (١) ، كما أثنى عليه الذهبي وأشاد بعلمه وخلقه وذكائه وبراعته في الجدل وتمسكه بالسنة ، بالاعتناء إلى ما تحلى به من شجاعة وترفع عن الدنيا ، وقول للحق بصراحة لا تأخذه فيه لومة لائم حتى قال : ومن

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التتبع فيه ، ومن زايله وخالفه قد ينسبني إلى
التغالي فيه (١).

ويدرك صدق ما ذمب إليه الذهبي من يتقري حياة ابن تيمية فيرى ما لقيه
من اضطهاد ، وما عرف عنه من عزوف عن عرض الحياة وزخرفها ، وقد كانت
هذه الأخلاق سببا في إعجاب تلاميذه به ، وكان ابن القيم من أشدهم إعجابا به
وملازمة له ، وتأثرا به في علمه وخلقه على السواء ، فقد كان - بالنسبة له - قدوة
صالحة حسنة ، والمتتبع لسيرة الرجلين يدرك مدى التشابه بينهما .

وقد جلبت عليه قوة عارضيه في الجدل وحدته في المناقشة والجدل عداوة
كثير من فقهاء عصره ، وقد اتهم بميله لمذهب المجسمة ، وكلفه الاتهام وظيفته
التدريس التي كان يتمتع بها ، وبالرغم من ذلك اشترك في الحوض على جهاد التتار
وصحب الجيش الذاهب إلى القتال ، وكان له ولاخيه دور هام ، وقد حارب ابن
تيمية كثيرا من الفرق الاسلامية الخارجة كالاسماعيلية والنصيرية والحاكية ، وكان
في ذلك منافحا عن عقائد أهل السنة .

واتهم ابن تيمية (عام ٥٧٠٥ هـ) وهو بالقاهرة بمشاهدة مذهب التجسيم
واعقل بقلعة الجبل ومعه أخواه ، وبقي فيها عاما ونصف عام ، وفي عام ٥٧٠٨ هـ
نوقش في مسألة كتبها في الرد على مذهب الاتحادية ، بيد أن الحجج القوية التي
جاء بها جردت خصومه من أسلحتهم ، وانتصر عليهم انتصارا عظيما .

ومكث بالقاهرة حتى عام ٥٧١٢ هـ يعتقل حينما وفرج عنه حينما آخر ، وهو
مع ذلك لا يتخلى عن آرائه وعن مهاجمته لأصحاب البدع . وفي عام ١٢ هـ كاف

(١) الشوكاني : البحر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

صعبة الجيش القصد بلاد الشام، وقد عاد إلى دمشق ثانية بعد أن غاب عنها أكثر من سبع سنوات، بيد أنه - بالرغم من اعتزاله أعمال التدريس - أمر من قبل السلطان بالافتتاح في مسألة الطلاق (١)، وأوغر خصومه صدر الحاكم فسيحته بقلعة دمشق (عام ٧٢٠ هـ) وأخرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً بأمر السلطان، لكنه كان متمسكاً بالحق مصر جابه لا يخشى أحداً، وقد ظفر أعداؤه بقتواه التي حرم فيها شد الرجال إلى قبور الأنبياء والصالحين التي أصدرها عام ٧١٠ هـ، وقد انتصر له فيها ابن القيم في كتبه، وقد نتج عن ذلك اعتقاله بأمر من السلطان عام ٧٢٦ هـ بقلعة دمشق، وفي عهده ظل عاكفاً على التأليف وتفسير القرآن وتدوين الرد على المخالفين، وقد جرد من كتبه وأوراقه بكيد أعدائه وكان هذا الحادث صدمة قوية له، ومال به أن وافته المنية في ذي القعدة من عام ٧٢٨ هـ بحججه، واحتفل أهل دمشق بجنائزه احتفالاً رائعاً لحسن اعتقادهم فيه، وقد شهد جنازته عدد كبير قدر بمائتي ألف رجل وخمسة عشر ألف امرأة.

وابن تيمية فقيه حنبلي، لكنه كان يعد مجتهداً في المذهب أي مجتهداً منتسباً، ويرى بعض دارسيه أنه مجتهد مطلق غير مقيد بمذهب، وهناك بعض المسائل لا يتولد فيها المذهب الحنبلي، وشأنه - كشأن الحنابلة - أن يعتمد على النصوص

(١) خالف ابن تيمية الفقهاء في يمين الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وأبطل الطلاق المعلق بشرط، وكتب في ذلك كثيراً من الفتاوى فتأب عليه خصومه من فقهاء المذاهب وشكوه إلى السلطان، وقد كتب في الرد عليهم بأسباب وأبطل حججهم، وانتصر له تلميذه ابن القيم في مواضع كثيرة من كتبه وأشار إلى هذه المسألة انظر إعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤-١١٦

أكثر الاعتماد وألا يلجأ إلى القياس إلا نادراً ، ولذلك فهم يعتمدون على الحديث أكثر من غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وابن تيمية يصرح في جل مؤلفاته بأنه يتبع القرآن والحديث بحرفيتهما .

ولسنا هنا صدد الحكم لابن تيمية أو عليه فالخلاف فيه ظهر في حياته ولا يزال باقياً إلى اليوم بسبب موافقه من الصوفية وهجومه عليهم وتقده لآراء بعض الصحابة ، وجنوحه إلى المغالاة في محاربة البدع ، بيد أن أنصاره أكثر من خصومه وأرسخ قداماً في العلم ومن بينهم تلميذه ابن القيم والذهبي وابن قدامة وابن الوردي .

وجدير بالذكر أن المواقف التي عرضت الشيخ للاضطهاد والسجن في حياته عرضت لتلميذه الوفي ابن القيم للاضطهاد والإغاثات في حياة شيخه وبعده وفاته .

المذهب الحنبلي :

وفرى لإكمال الحديثنا أن نتناول المذهب الحنبلي الذي اتبعه ابن القيم وأبوه من قبله ، ويهمننا الإشارة إلى الخصائص المنهجية في الاستنباط التي يتميز بها المذهب ، وكيف يعتمد فقهاؤه على المصادر التي يستنبطون منها الأحكام ، وموقفهم من لغة هذه المصادر التي هي في الغالب القرآن والسنة .

وإمام المذهب هو أحمد بن حنبل الذي ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ ، ودرس العلم بها جاب العراق وبلاد الشام والحجاز واليمن ومصر وغيرها طلباً للعلم ، وكانت عنايته منصرفة إلى الحديث ، ومسنده مشهور معروف ، وبسبب العناية الغالبة عليه بالحديث لم يعده بعض الفقهاء كالطبري من الفقهاء ، وهذا هو سبب

تحمّل الحنابلة على الطبري (١) .

ولسنا مع القائلين بأن الإمام لم ينشئ مذهباً خاصاً به في الفقه وأن ما قام به هو المسائل الفقهية التي أشرت عنه ، ذلك بأن فتاواه الفقهية التي جمعها ابن القيم بلغت أكثر من ثلاثين مجلداً ، وعلى أساس من مواقف ابن حنبل وانظاره الفقهية استطاع تلاميذه استنباط التعاليم والأصول الخاصة بمنهج الاستنباط في مذهبهم ، وقد أجمع أهل السنة على أن المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية المعترف بها .

وقد حدد ابن القيم أصول المذهب الحنبلي في الاستنباط حين ذكر أن فتاوى الإمام الفقهية مبنية على خمسة أصول (٢) . أحدها النصوص والمقصود بها نصوص الكتاب والسنة ، والمذهب الحنبلي يعتمد اعتماداً كبيراً على النصوص على حساب الأصول الأخرى فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي أي على القياس ، ولذا فإن ابن حنبل لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله عنه في التيمم للجنب إذ اعتمد ابن حنبل على حديث عمار بن ياسر ، وكذلك اعتمد ابن حنبل على حديث عائشة رضي الله عنها فأوجب الغسل عند الإكسال ولم يلتفت إلى خلاف علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب رضي الله عنهم .

والذي نلفت إليه أن مذهب الحنابلة يقدم الحديث في الاستنباط ويوسع في الاعتماد عليه وذلك لعناية ابن حنبل القديمة بالأحاديث وجمعها ودرأيته بمراتبها وهم لعنايتهم بالاستنباط من النصوص وابتعادهم ما أمكن عن القياس يعملون

(١) ترجمة الامام أحمد بن حنبل من دائرة المعارف الاسلامية .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢٩ - ٣٣ .

إلى توسيع الدلالات اللغوية للالفاظ (١) ، محاولين استهلاك طاقات الفهم للتشريحى بحيث يشمل بحكمه أكبر عدد من الأنواع فيه يمكن بذلك أن تفي الأحكام المستتمة من النصوص بالحاجات المتجددة المتنوعة دون حاجة إلى استخدام القياس .

والحديث عندهم مقدم على الإجماع لأن الإجماع كما قالوا مبني على عدم العلم بالمخالف ، وربما وجد المخالف ولم يعلمه الفقيه .

والأصل الثانی ما أفتى به الصحابة ففتوى الصحابي حجة عند ابن حنبل إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة فيها فضلا عما يشترط أساسا فيها وهو ألا تكون مخالفة للنصوص السابقة .

والأصل الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ويكون الترجيح بحسب أقرب الفتاوى إلى الكتاب والسنة ، فإذا لم يبين ذلك فيها حكمي الخلاف ولم يهزم برأى ، والأصل الرابع الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو مقدم عنده على القياس فإذا لم يوجد ما يدفعه من أثر أو قول صاحب أو إجماع كان العمل به أولى من القياس ، والأصل الخامس القياس عند الضرورة وذلك إذا لم يوجد في المسألة نص ولا قول صاحب ولا أثر مرسل أو ضعيف .

وكان الإمام شديد الكرامة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام (٢) . كأنه

(١) سنن هذا الموضوع في حديثنا من «دراسة المنهني» الفصل الثاني من الباب الثاني .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٢

كان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويبدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه « (١).

الاعتماد على النص وتقديم الحديث والاعتداد به وتأخير القياس وعدم الاستنباط بطريقه إلا عند الضرورة هي أهم الخصائص التي تميز بها المذهب الحنبلي، وسنجد أثر ذلك عند ابن القيم وهو أحد مجتهدي المذهب، وسنرى أثر هذا المنهج في دراسته للغة (٢).

وأتباع المذهب الحنبلي - الذين لا يمثلهم الآن إلا نفر قليل - كانوا إلى القرن الثامن الهجري منتشرين في بلاد الإسلام، وقد كانت لهم ببغداد وصدولة وكثرة حتى كانوا يتواقفون مع الشيعة في نواحيها، وعظمت الفتنة في بغداد من أجل ذلك، ثم انقطع هذا عند استيلاء التتار عليها ولم يراجع، وصارت كثيرتهم بالشام، (٣).

فالحنبالية في عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كانوا كثيرين بالشام، وكان أتباعهم أيضا من الكثرة بمكان، وقد ظلت المذاهب الأربعة يمثلها أئمة رسميون - كما بينا من قبل - في جميع الأمصار الإسلامية إلى قيام الدولة العثمانية التي تضاعف في ظلها المذهب الحنبلي.

ثقافة ابن القيم

كان ابن القيم فقيها حنبليا ينتصر لمذهبه الفقهي، وهو الذي جمع فتاوى

(١) ابن القيم: اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣.

(٢) انظر أثر ذلك على سبيل المثال في الفصل الثاني من الباب الثامن الذي خصصناه لدراسة للمعنى وانظر منه موضوع «حدود الدلالة».

(٣) ابن خلدون: المقدمة ص ٤١٣، ٤١٤.

الإمام أحمد فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سفراً (١) ، وقد كشفنا عن الخصائص المنهجية للمذهب وميله إلى الاعتماد على النصوص ما أمكن واحتفاله بها ولهذا المنهج أثره في تناولهم للغة كما سنبينه فيما بعد .

وابن القيم تلميذ ابن تيمية الذي قدمنا صورة من حياته المليئة بالنشاط العلمي والحركة غير العادية والمليئة بالحن والمواقف القوية في أوقات الشدة التي تكشف عن معدن صاحبها الأصيل ، وهو محب لشيخه معجب بمواقفه مدافع عن آرائه في أغلب الأحيان ، وقد شاركه بنفسه سره حياته وضميرها .

أتم ابن القيم دراسته في وقت مبكر ، وتفقه في المذهب الحنبلي ، وبرع وأفق في حياة شيخه ابن تيمية ، وبلغ مبلغاً كبيراً في حياة كثير من شيوخه وقد وصفه تلميذه ابن رجب بأنه كان عارفاً بالإنس والجن ، وبأصول الدين وإليه فيه المنتهى ، وبالحدِيث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك ، وبالفقه وأصوله ، والعربية وله فيها اليد الطولى ، وبعلم الكلام وغير ذلك ، وعالماً بعلم السالك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ، ومتولاه وبعض رجاله . وما رأيت أوسع منه علماً ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن أم أر في معناه مثله ، (٢) .

تصدر ابن القيم للتدريس ونشر العلم فدرس في الصدريّة ، وأم بالجوزية مدة طويلة (٣) ، وكان شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعاته وتصنيفه ، واقتناء كتبه

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨ .

(٣) ابن حجر : الدرر السكاكنة ج ٤ ص ٢١ ، الشوكاني : البحر الطالع ج ٢

واقفني من الكتب ما لم يحصل لغيره (١) ، وما لا يحصر حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرأ طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها » (٢) .

وقد أخذ العلم عنه خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وانتفعوا به ، وكان الفضلاء يعظمونه ويسلمون له كابن عبد الهادي وشيخه ، (٣) .

آثاره :

والحديث عن آثاره متصل الأسباب بالحديث عن ثقافته ، إذ يمكن عن طريق ما خلف منها أن نتعرف على عقليته ومنهجه الفكري ، فالآثار مرآة صاحبها تحفظ صورته رغم تعاقب السنين ، وتبين اتجاهاته وميادين فكره .

ويعد ابن القيم من المكثرين في التأليف ، فكتبه كثيرة ، وجانب غير قليل منها مبسوط ضخم الحجم ، ولكن ابن القيم لا يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية في كثرة التأليف ، فقد بلغ ابن تيمية في ذلك مبلغا كبيرا لا يسكد يصل إلى طبقة في المؤلفين الإسلاميين جميعا إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة .

صنف ابن القيم في الميادين التي بينا دراسته لها ، وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والنصوف وما يتصل بالتوحيد وعلم الكلام ، كما ألف في السير مصنفات ممتازة (٤) غلب عليه الطابع الفقهي وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٦ .

(٢) الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) هو كتابه « زاد للعماد في هدى خير العباد » . لم يقتصر فيه على تناول أحداث السيرة وإنما عنى بها باعتبارها الجانب العملي من السنة واستنبط من أحداثها كثيرا من الأحكام القهية ، فضلا عن الدراسة التاريخية الممتازة .

ومعظم كتابه ، بدائع الفوائد ، متصل بالدرس اللغوي .

وقد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفًا ، وذكر الشوكاني أسماء ستة عشر ، أما ابن العسباد فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفًا له وصرح بأن له غيرها فكأنه - برغم ذلك - لم يحصرها حصرا شاملا وقد اقتضت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر مصنفًا مما طبع من كتبه .

والنظرة العابرة في أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التي استطاع أن يخوضها ومقدار الجهود التي بذلها .

وسنورد في نهاية البحث بيانًا بأسماء كتبه وآثاره استخلصناه من كتب التراجم المختلفة ومقابلتها بعضها ببعض ، فضلًا عما نعرفه له ورجعنا إليه في بحثنا

خصومه وأنصاره :

من كان في منزلة ابن القيم فلا بد أن تختلف فيه أقوال معاصريه وخالفيه بحسب الاتجاهات العقديّة والفكرية لهم ، بيد أن اختلاف المترجمين له في شأنه أقل وأيسر من اختلافهم في شأن أستاذه ابن تيمية ، فقد كان أستاذه أكثر ثورًا وعنفًا منه ، وكان هو أميل إلى الهدوء ، كما أن سلوك ابن القيم في حياته مسلكًا صوفيًا خاصًا جعله أقل عنفًا في مهاجمته المتصوفة ، وقد كان شيخه مغاليا في الهجوم عليهم . ومهما يكن من شيء فإن أكثر المترجمين لابن القيم تحسّدوا عنه بإعجاب وامتدحوا عليه وخلقه ، منهم تلميذه ابن رجب ومعاصره القاضي برهان الدين الزرعي الذي قال عنه : « ما تحت أديم السماء أوسع عليا منه » (١) كما امتدحه ابن كثير ، أما الذهبي - وهو معاصر له - فقد أخذ عليه أنه « يجب

(١) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

برأيه جرى على الأمور (١)، وقد انتصر له الشوكاني بعد حين ورد على الذهبين
قائلا : « بل كان متميدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على
الرأى ، صادعا بالحق ، لا يحابي فيه أحدا ، ونعمت الجرأة » (٢) .

تلاميذه :

أخذ عن ابن القيم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وأشهر من
تلمذ عليه الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب صاحب طبقات
الحنابلة ، فقد ذكر أنه لازم مجالسه قبل موته أكثر من سنة كما جمع عليه قصيدته
النونية في السنة، وأشياء من تصانيفه (٣) ، كما تلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد
القادر النابلسي صاحب مختصر طبقات الحنابلة ، وابن كثير صاحب « البداية
والنهاية » ، وقد أثنى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم ،
ومن تلاميذه ابن عبد الهادي الذي وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء
الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه (٤)، كما تلمذ عليه ابنه عبد الله الذي تولى
منصب التدريس بالصدرية بعد موت أبيه (٥) .

خلقه وشخصيته :

في حياة ابن القيم مواقف عظيمة جديرة بالتأمل لما تحمله من دلالات على

-
- (١) ابن حجر : الدور الكامنة ج ٤ ص ٢١ .
 - (٢) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
 - (٣) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٤) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٣٥ .

صفات خاصة لرجل من فوعية خاصة ، هذه المواقف شبيهة بما تعرض له شيخه ابن تيمية ، وبعضها كان مشتركا بينهما ، والأعجب من ذلك أن هذه وتلك شبيهة من بعض الوجوه بما تعرض له أحمد بن حنبل إمام المذهب في محنته المشهورة إذ تعرض للأذى والتعذيب من قبل السلطة الحاكمة وهو يدافع عن عقيدة أهل السنة ، وأظهر من الشجاعة والصراحة ما سجله له المترجمون مما هو مشهور ، وقد تعرض هذان الفقيهان الحنبليان لمحن شبيهة جرت عليهما أذى أرباب السلطة ، وإن كان ابن تيمية أكثر تعرضا للبطش والتنكيل من تلميذه لأنه كان حاد الطبع عنيفا في ثورته على البدع لا يميل إلى مهادة خصومه من أصحاب الديانات المخالفة أو الفرق الإسلامية الخارجة كالجهمية والصوفية القائمين بالحلول والاتحاد ، وقد كان ابن تيمية شجاعا جريئا وقد أشرنا من قبل إلى موقفه المشهود في حرب التتار ، وقد قاتل مع الجيش بنفسه وكان معه أخوه وانتهت المعركة بهزيمة التتار .

هذا الموقف الشجاع لابن تيمية يتسق مع مواقفه الأخرى من خصومه في الفكر والاعتقاد ومع مواقفه من أصحاب السلطان إذ كان دائما شجاعا جريئا حادا عنيفا لا يهادن في الحق ، ولا يلين ولو كان للسلطان في أدنى الأمور ولذلك تعرض للحبس مرات كثيرة فكان يرضى به ولا يقبل أن يرجع عما يرى أنه الحق .

كان ابن القيم كشيخه داعيا إلى الرجوع إلى ما كان عليه السلف من تحكيم الكتاب والسنة دون تعطيل أو تشبيه ، وقد حارب كشيخه الفرق المختلفة ، كما وقف موقف الخصومة من أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصارى وغيرهم ، ولكن هناك فرقا بينها يتمثل في هدوء ابن القيم وميله إلى الخباج

البعيد عن الحدة واللعنف فلم يبلغ من العنف والثورة مبلغ شيخه ، ومرد ذلك راجع إلى الاختلاف الفطري بين طبيعة كل منهما ، فأحدهم ثائر عنيف والآخر يميل إلى الهدوء كما أن ابن تيمية هو الذي شهد بداية الصراع وعنفوانه وقوة الخصوم وممانعتهم ، أما ابن القيم فقد شهد الصراع بعد أن أبلى شيخه في ميدانه بلاء وفر عليه كثيرا من الجهد ، كما أن الصراع نفسه قد فترت حدته ، ومن ثم كان ابن القيم أكثر ميلا إلى الهدوء وأبعد عن العنف في حجاجه ولذلك كان خصومه أقل من خصوم شيخه .

وعلى الرغم من تأثر ابن القيم الشديد بشيخه فإنه كان حارس التفكير مستقل الشخصية يعمل فكره ولا ياتزم رأى غيره ولو كان شيخه وكثيرا ما خالف شيخه في الآراء والفتاوى الفقهية ورجح منها ما آسنده الأدلة وضعف ما ليس له دليل قوى .

تعرض ابن القيم مع شيخه للادى فاعتقل معه بقلعة دمشق بعد ، أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرة ، (١) ، وكان هذا الاعتقال هو الآخر بالنسبة لابن تيمية ، وقد حبس تلميذه بنفسه بقلعة منفردا عن شيخه ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ ، (٢) .

وقد تعرض ابن القيم للحبس مرة أخرى بسبب إنكاره شد الرحيل لزيارة قبر الخليل (٣) ، وهى نفس التهمة التى حبس من أجلها ابن تيمية عام ٧٢٦ هـ بسبب الفتوى التى أفتى بها عام ٧١٠ هـ وأبى الرجوع عنها وأنكر فيها شد

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٢) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٣) الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

الرحال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، واعتمد على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » ، وهو لم يحرم زيارة قبر المسلم إلا إذا كانت هذه تقام في يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة (١) .

هذه المحن تدلنا على ما تميز به ابن تيمية وتلميذه من ثبات على أقوالهما التي يسودى إليها الاجتهاد الصحيح وتسندها الأداة العقلية والعقلية ، فلقد كان في إمكان كل منهما أن يرجع عن هذه الفتوى - ولو ظاهريا - إذا كانا ممن يفضل حياة العافية على التمسك بالمبادئ ، واسكن موقفهما ظل صلحا ثابتا منذ أصدرها ابن تيمية عام ٧١٠ هـ وحبس بسببها عام ٧٢٦ هـ وكذلك ابن القيم حينما حبس بسببها بعد وفاة ابن تيمية .

وتعرض ابن القيم لمحن أخرى بسبب فتاواه أو فتاوى شيخه ، وكان يقال من علماء عصره وينالون منه ، (٢) ، وقد أنكر عليه قضاة عصره فتواه بجواز المسابقة بغير محال وهي التي وضع فيها رسالة خاصة سماها « بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل » ، وأنكر عليه السبكي ذلك وطلبه فأمسك عن الإفتاء بها (٣) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن تيمية

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وبوضح ذلك أن الشافعية والخنفية وأحمد يرون أنه إذا تسابق شخصان وبذل أحدهما الرهن ، كان السباق جائزا ، فإن يذل كل منهما رهنا لم يحز السباق إلا إذا أدخل بينهما محلا ، ذلك أن السباق بدونه يبدد خمارا في الحالة الأخيرة ، لأن كلا منهما عرضة لأن يأخذ إذا سبق ويؤخذ منه إذا صار مسبوقا فلو أدخل بينهما ثالثا للتحليل جاز الرهن وذلك بأن يأتي الثالث بفرس كفف وفرسيهما =

وكان يقصد كذلك للافتاء بمسألة الطلاق وجرى له بسببها أمور يطول بسطها مع ابن السبكي وغيره (١) ، ويبدو أنها نفس المسألة التي أوردى بسببها ابن تيمية وحبس بسجن قلعة دمشق عام ٧٣٠ هـ أكثر من خمسة أشهر حتى أفرج عنه بأمر من السلطان ، وهي خاصة بالخلف بالطلاق معاتما بشيء أو غير معلن وقد خالف فيها ابن تيمية ما درج الفقهاء على أن يفتوا به (٢) وقد ناصره في نفس الفتوى تلميذه ابن القيم وتعرض مثل شيخه للأذى.

ويهمنا مما قدمنا أن نستخلص ما يدل على خان الرجل وشخصيته فهو رجل متحرر في فكره يذم التقليد ، ويناقش الأئمة ولا يتعصب لمذهب على حساب المذاهب الأخرى ، وإنما يسير تبعاً للأدلة التي تتضح له غير مكابر أو مغالط وهو لذلك شديد التمسك بما يراه الذي أداه إليه اجتهاده لا يعبأ في سبيله بأذى أو سجن أو محن أو محاسبة أو تضيق .

ويتصل بحديثنا عن خلقه ما يمكن أن يذكر عن تدينه ، فالعقيدة أساس لكل خلية أخرى ، والإيمان مصدرها وموجهها ، والدين أساس كل الأخلاق الكريمة إذ به تغرس التقوى في النفوس ، والتقوى أساس الضمير الحس المحاسب

ولا يدفع شيئاً فإن سبقهما أخذ مادفعاه ، رأت سبق المحلل مع أحدهما اشترك مع السابق في مال المسبوق ، وإن سبقه أحرز ما أخرجاه ولم يفرم المحلل شيئاً ، وقد خالف ابن القيم في ذلك إذ رأى جواز المسابقة دون محلل ومال إلى عدم جواز المحلل واحتج لقوله بالأدلة النقلية والعقلية ، وقد حجج خصومه وبين ما يترتب على القول بجواز المحل من مفاسد تأبها مقاصد الشريعة . أنظر ابن القيم : الفروسية الشرعية ص ١٩

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن القيم ، إعلام اللوقين لابن القيم في أكثر

في السر والعلان ، وحين تكلم نقدة الرجال عن العدالة جعلوا مدارها على أمرين هما التقوى والمروءة ، أما التقوى فلا تكون إلا عن تدين صالح وإيمان صادق وأما المروءة فالدين يهذب خلالها ويقومها ويؤكدها وينمي فروعها .

ويتضافر الذين رأوا ابن القيم في الحديث عن صلاح دينه وتقواه إذ يذكرون مظاهر ذلك فيصفه ابن كثير بأنه « كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حسن الخلق ، كثير التوحد لا يحسب ولا يحقد... لا أعرف في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه ، وكان يطيل الصلاة جداً ويمد ركوعها وسجودها وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار ويقول : هذه غزوتي لو لم أقعد ما سقطت قواي ، وكان يقول : بالصبر والفقر نال الإمامة في الدين ، وكان يقول : لا بد للسالك من همة تسير به وترقيه ، وعلم يبصره ويهديه (١) .

ويصفه تلميذه ابن وجب أيضاً بأنه كان « ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى للغاية القصوى ، وتأله وطهيج بالذكر وشغف بالمحبة والإنابة والافتقار إلى الله تعالى ، والافتقار له ، والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد مثله في ذلك ، ولا رأيت أوسع منه علماً ، ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله ، (٢) ، كما ذكر عنه أيضاً أنه « كان في مسجده حبسه مشغلاً بتلاوة القرآن وبالتدبر والتفكير ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة ، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف ،

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢

(٢) ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

والخوض في غوامضهم . وتصانيفه مستلثة بذلك ، وحجج مرات كثيرة ، وجاور
بمكة ، وكان أهل مكة يذكرون منه من شدة العبادة وكثرة الطواف أمراً
يتعجب منه (١) .

ولا أحصينا عدد هذين الشاهدين اللذين عاصراه بحاجة إلى غيرهما ممن
يشهدون بعدالته وتقواه وحسن خلقه ، ولا نكاد نجد لدى غيرهما قدما في عدالته حتى
من قبل خصومه ، وإن يكن الذهبي قد أخذ إعجابه برأيه وجراته على الأمور
فليس في هذا النقد من قدح في العدالة ، وبالرغم من ذلك فقد وجد من يدفع
عنه هذه التهمة ويبين أنها إحدى فضائله ومزاياه ، إذ أنه كان منقاداً بالأدلة
الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادقا بالحق ، لا يهاب فيه
أحد ونعمت الجرأة (٢) .

خاق الرجل كان قائماً من هذه التقوى ، ومحدداً بما تمليه تعاليم الإسلام
وما تندب إليه من المكارم والفضائل ، وكان فهمه الصحيح للتصوف على أنه علم وعمل
متمثلاً في مسلكه العملي اليومي ، فهو ليس واحداً من الذين يعدلون بتغنونهم
عرض هذه الحياة وزخرفها قافعين بمنصب أو رتبة أو وظيفة ، وليس أيضاً
واحداً من اللساك الجهلة الذين يمكن للشيطان أن يلبس عليهم أو يخدعهم عن
حقائق الأمور ، وإنما هو رجل قد جمع بين الفضيلتين فضيلة العلم وفضيلة
الحسن به ، وهذا هو المسلك الأمثل وهو الذي دعت إليه الشريعة
السمحة .

لقد كان لهذه الخلال التي اتصف بها ابن القيم أثرها في منهجه العلمي من أمانة

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٤٨ ، ١٦٩

(٢) الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤

في العلم والفعل ، وإنصاف للخصم ، وتعمق في البحث وإخلاص فيه لوجه الله ،
ومتابعة الأدلة بدون تعصب ، وذلك لا يعلية إلا خلق صبغ بالتقوى والورع ،
ونهى على مكارم الدين وفضائله .

ولعل مما يدل على تقوى ابن القيم وورعه وتواضعه وانكساره لحسابه
هذه الأبيات التي قالها والتي تدل على نفس خائفة من الله ، مستعظمة للذنب ،
محتقرة لثأنها ولما قدمته من أعمال ، وهذا هو مقام الخوف بشاعره التي لا تعترى
إلا قلب المؤمن الصادق العارف لربه المراقب له المستيقن من لقاءه وحسابه
التمثل لذلك ، يقول في صفة نفسه (١) :

بني أبي بكر كثير ذنوبه	فليس علي من نال من عرضه إثم
بني أبي بكر غدا متصدراً	يعلم علماً وهو ليس له علم
بني أبي بكر جهول بنفسه	جهول بأمر الله أنى له العلم
بني أبي بكر يروم ترقباً	إلى جنة المأوى وليس له عزم
بني أبي بكر لقد خاب معيه	إذا لم يكن في الصالحات له سهم
بني أبي بكر كما قال ربه	هلوع كنود وصفه الجهل والظلم
بني أبي بكر وأمثاله غدت	بفتوأم هذى الخليفة تأنم
وليس له في العلم باع ولا تقى	ولا للزهد والدنيا لديهم هي الهم
بني أبي بكر غدا متمنياً	وصال المصائب والذنوب له هم

منهجه :

نتناول هنا خصائص المنهج وأسس بصفة عامة أي ما يميز بحثه ودرسه في
سائر كتبه على اختلاف منازعها ومبادئها ، ليكون ذلك ممهداً لحدیثنا في الباب

(١) ابن حجر: الدرر السكينة ج ٤ ص ٢٢ .

الثاني عن منهجه في الدرس اللغوي ، فالمنهج للفكرى العام للباحث الاصيل ينهكس على جميع ما يكتب على اختلاف انواع المكتوب .

والصفة التي نعرفها لابن القيم انه فقيه حنبلي ، ومن هذا المنطلق سنمسك بأول خيوط منهجه ، ثم تستصحب صفاته الاخرى الخلقية والعلمية التي هيئناهما آنفاً لتعين على بيان خصائص منهجه وحتى لا نقرذنا الاوصاف العامة الى ما يخالف الواقع فهو لم يكن يتعصب لمذهبه الحنبلي بل كان يذم التقليد والتعصب المذهبي ، ويرى أن المنهج الصائب للفقهاء أن يتبع الأدلة الصحيحة لا أن يتقاد المذاهب والرجال دون دليل ، وكان معاملة العمل مصدقاً لقوله النظري ، وقد أجاد الشوكاني حين وصفه بأنه ليس له على غير الدليل دعوى في الغالب ، وقد يميل نادراً الى المذهب الذي نشأ عليه ، واسكنه لا يتجاسر على الدفع في وجوه الأدلة بالمحامل الباردة كما يفعل غيره من المتأخرين ، بل لا بد له من مستند في ذلك ، وغالب أبحاثه الانصاف والميل مع الدليل حيث مال ، وعدم التعويل على القيل والقيل ، (١) .

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذي نستوضحه من خلال مصنفاته المتنوعة ، فحنبليته تجذبه الى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقوال صحابة غاية العناية ، فهو يعتمد على النصوص ويوردها في أبحاثه ويعنى باستقصائها وتبويبها ، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوتهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية فأبعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجحين بينها بمنطوق الفعل ، ولا يعنى ذلك إغفال ابن القيم

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٤ ، ١٤٥

للأدلة العقلية ولا إغفال غيره للنصوص تماما ولا كفاية قصد ما يغلب على الطرفين
ويميز بين الفريقين .

ومع عنايته بالنصوص الشرعية وبمخبرها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط
خاضعاً لهذه النصوص ، ويرجح بينها إذا تعارضت ويقوى الجانب الذى تؤيده
نصوص أكثر أو أقطع فى الدلالة ، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيراً من الأدلة
العقلية التى يأتى بها لمساندة الأدلة العقلية وتوضيح ما تفيد النقول الشرعية ،
فالدليل العقلى عنده ليس مستقلاً بذاته بل لا بد من اعتمادة - فى الأغلب - على
الدليل النقلى ، أى أن العقل تابع للنص الشرعى وليس العكس .

وفى ثنايا المباحث الفقهية لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين ، ولا يعول
على هذه الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها ، وهو فى ذلك لا يتعصب لحنبليته
ولا لشيخه إلا إذا اقتنع بما قالوا بواسطة الأدلة المعتبرة أى اقتناعاً تسوق إليه
الأدلة لا التقليد .

لقد ذم التقليد فى أكثر من موضع وحمل عليه حملة قاسية فلا بد أن يكون
تطبيقه العملى مصداقاً لقوله النظرى . وكذلك فعل ، ومثال ما خالف فيه مذهبه
- وهو كثير - إجازته شهادة الأصول للفروع ، والفروع للأصول ، وقد
هاجم موقف المانين وبين ضعفه ، والمذهب الحنبلى والشافعى لا يجيزان
ذلك (١) .

تلك أهم سمات المنهج الذى اتبعه ابن القيم فى بحثه الفقهى ، وفى غيره من
صنوف البحث الأخرى تكاد تطرد هذه السمات المميزة ، فإذا كان صدد البحث

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ١١١ وما بعدها

الفقهى وجدت نصوص القرآن والسنة منه عناية كافية ، وبعد كتابه وزاد المعاد ، خير دليل على احتفاله بالسنة وجعلها بما احتوته من أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأقواله مناط البحث الفقهي ، وبها يحاول مناقشة الآراء الفقهية المختلفة ويرجع ما كان منها قرب إلى السنة أو أكثر اعتماداً عليها أو أقطع استدلالاً ، وهو بذلك يتفق مع دعوته ودعوة شيعته في ضرورة الرجوع إلى الإسلام كما كان عند السلف ، والاعتماد على الكتاب والسنة ، وتنحية للرأي البعيد عنهما في العقائد ، والتشريع لشيئ مناسحي الحياة ومشكلاتها .

ويمسنا بنا أن نمثل لما ذكرنا بما يوضح ما جردنا فيه القول ، فهو مثلاً يختار الحكم على الزاني الذي أقر بالزنا بامرأة معينة سماها مجرداً لنا دون حد القذف وذلك ، إذا أنكرت المرأة وقد اعتمد ابن القيم في ذلك على حديث سهل بن سعد (١) أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبعث رسول الله (ص) إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجعله الحد وتركها ، وقد استدله ابن القيم بهذا الحديث على أمرين : أحدهما : وجوب الحد على الرجل المقر وإن كذبت المرأة وهو هنا يخالف أبا حنيفة وأبا يوسف اللذين رأيا أنه لا يحد والثاني : أنه لا يجب عليه حد قذف المرأة التي اتهمها ، وقد أنكر ابن القيم الحديث الذي اعتمد عليه من يرى الجمع بين حدى الزنا والقذف ، وهين أن ذلك الحديث متكرر يبطل الاحتجاج به . وما أورده ابن القيم صدد هذا الموضوع يبين كيف يعتمد على السنة وكيف يرجح بين الأحاديث المتعارضة ولا يقبل إلا الأحاديث الصحيحة ، فلا يعنى ما ذكره من احتفاله بالحديث تساهله في قبوله ولكن يعنى العناية به تمحيصاً واستنباطاً منه .

(١) ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير العباد

وفي أحكام الأسرى اعتمد على ماورد في السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأسرى من المسلمين ، واسترق بعضهم ، ولم يسترق رجلاً بالغاً ، وهذه أحكام لم تدرج ولذا رأى ابن القيم أن الإمام بخير بين هذه الأحكام بحسب المصلحة (١) . فالمصلحة العامة للجماعة هي المرجحة لانتخاب حكم من هذه الأحكام التي تثبت كلها بأدلة متساوية عن طريق السنة .

ويتضح أثر عناية ابن القيم بالنصوص الشرعية في طريقة عرضه للأبحاث الفقهية حيث يعنى غلبة العناية بمشدد النصوص الشرعية المتصلة بالموضوع ويتحرى صحة ماورد منها من السنة ، ويقوم بالترجيح بينها إذا كان ثمة تعارض ، ويبدو عرضه شيفاً قريب المأخذ وثيق الصلة بالموضوع ، وهو يخالف في ذلك كثيرين من فقهاء عصره الذين كانت تستهويهم التفريعات العقلية المنطقية والفروض الذهنية التي قد تبعد عن الواقع فضلاً عن بعدتها عن النصوص ، ولذلك كانت تبدو أبحاثهم معقدة وعسيرة في جوانبها غير قليلة منها .

كان ابن القيم يعنى بإيراد النصوص التي يعتمد عليها ، ولم يكن يعنيه ما اشتهر في عصره . من آراء فقهية ولم يكن يعنى بمخالفتها إذا رأى النصوص تؤدي به إلى ذلك وكذلك المصلحة . ومن ذلك موقفه في مسألة الطلاق التي خيف عليه بسببها ، وجرت بينه وبين السبكي وغيره من الفقهاء مناقشات طويلة ، ويقال إنها كانت سبباً في حبسه مدة (٢) ، فقد ذهب ابن القيم إلى أن من طلق زوجته ثلاثاً بكلمة واحدة أي بكلمة الثلاث ، أو في مجلس واحد لم يلزمه إلا طلاق واحدة وكان

(١) ابن القيم : زاد المعاد : ج ٣ ص ٢١٥

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

هذا الطلاق رجعياً له مرتان بعده لإحداهما رجعية والأخرى بائنة (١) . وقد خالف بذلك الحكم ما اشتهر عند أصحاب المذاهب جميعاً في عصره وما كانوا يفتون به من أن الطلاق بلائذ الثلاث أو أكثر من الثلاث يبين به الزوجة بنية كبرى ، وقد تناول ابن القيم الأدلة التي اعتمدها عليها فقهاء المذاهب وفندها وبين فساد استدلالهم ، وضعف بعض الأحاديث التي اعتمدوا عليها ، واستدلوا لهم ببعضها مبتوراً بإيراده ناقصاً أو على غير الوجه الذي ورد به في السنة الصحيحة ، وقد حمل حملة شديدة بين فيها فساد استدلالهم ، واتضح منها مقدرته العسكرة في علم الحديث ، ثم أتبع ذلك بالأدلة الواضحة التي اعتمدها عليها من السنة وإجماع الصحابة على عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وبين أن ما قام به عمر رضي الله عنه من إلزام الناس ثلاث تطليقات إن ذكر لفظ الثلاث أو أكثر إنما كان رأياً منه رأى به أن يجعل ذلك عقوبة لمن فعله لما رأى الناس قد تتابعوا فيه وهذا سائغ للائمة أن يلزموا الناس بما ضيقوا به على أنفسهم ، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسميته (٢) .

ويذهب ابن القيم إلى أن ، والله لم يجعل للامة طلاقاً بائناً قط إلا في موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلاق الثالث ، وما غداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة (٣) .

وقد بين أن ما عرف على عهد عمر رضي الله عنه كان خاصاً بالمطلقة غير المدخول بها ، وأورد لذلك حديثاً عن ابن عباس باسناد صحيح ، وعقب عليه راداً على خصومه بما يوضح منهجه الذي يتبع فيه الأدلة الصحيحة إذ يقول : وهو لا يحتمل

(١) تفصيل هذه المسألة في كتاب ابن القيم : زاد للماد ج ٤ ص ٥١-٦٣

(٢) زاد للماد ج ٤ ص ٦٢

(٣) زاد للماد ج ٤ ص ٥٤

ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعاً للمذهب
فاعتقد ثم استدل ، وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه
هذا العمل ، (١) .

كان موقف ابن القيم بالإضافة إلى اتباعه للسنة الصحيحة واعتماده على النصوص
الشرعية أكثر مراعاة للمصلحة . وقد أخذت التفتينات الحديثة بهذا الاتجاه لما
فيه من تيسير ومراعاة للمصلحة .

هذا المنهج الذي اتبعه ابن القيم والذي مثلنا له بأمثلة فقهية منهج مطرد في سائر
فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص ، وسنرى أنه في البحث اللغوي
يسير على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقتضيه طبيعة كل ميدان ، فأدلة الفقه تشمل
في النص الشرعي كتاباً أو سنة يقابلها في البحث اللغوي ما صحح من مادة
لغوية معتمدة في الاحتجاج قرآناً أو شعراً أو نثراً صدر عن العرب وفق
حدود زمانية ومكانية معروفة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث في كل
ميدان ، وما سنشير إليه في موضعه ، لكن روح المنهج في إيراد الأدلة واستلزامها
مباشرة ، والترجيح بينها ، والاعتماد على النص والتحرر من التقليد ، إلى غير
ذلك من خصائص منهجه المميزة له سبحانه مطردة في بحثه اللغوي كما هي مطردة
متبعة في بحوثه المقدية والفقهية والصوفية وغير ذلك من أنواع البحث التي تناولها
والتي نلاحظ فيها روح المنهج واضحة ، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية
بالنصوص وينهى على فقهاء عصره الذين دقنوا بتقليد من اختصر لهم بعض
المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، (١) .

(١) زاد المادج ٤ ص ٦١

(٢) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٠ ، وفي هذا الموضع هاجم ابن القيم الفقهاء الذين

أهملوا النصوص هجوماً خفيفاً .

أسلوبه :

وتتناوله إكمالاً لحدِيثِنا عن منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه ، فهو طريقة صاحبه في التعبير والتفكير ، وله دلالة على بعض خصائص المنهج ، وللخصائص المنهجية أثر في الأسلوب ، فبسبب ذمه للتقليد ، واعتياده على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفاً بذلك معاصريه كان محتاجاً إلى بيان قوى وأساليب مقنع واضح يبين به رأيه ، ويأفح به عن فـسـكرته ، ويدحض آراء خصومه ، وهذه السمة وهي وضوح العبارة وتأكيدها أهم ما يميز أسلوبه ، وقد دفعته رغبة في الإيضاح إلى الإسهاب والاطناب ، والعزوف غالباً عن الإيجاز وعن الموهم أو البهم من العبارات ولذا وصفه ابن حجر في مصنفاته بأنه « طـويل النفس فيها ، يتعاني الإيضاح جهده فيسهب جدا ، ومعظمها من كلام شـيـخه يتصرف في ذلك ، وله في ذلك ملكة قوية ، ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها ، (١) ، وأضاف إليه الشوكاني أن « له من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السياق ما لا يقدر عليه غالب المصنفين بحيث تعشق الألفهام كلامه ، وتميل إليه الأذهان ، وتحببه القلوب » (٢) .

وإذا كان عصر ابن القيم قد عني بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتباراً كبيراً فقد ظهر أثر ذلك في أسلوبه ففيه السجع والتقسيم - وأثر المحسنات ، لكن ذلك بقدر ، كما أنه لا يكون منه في كل حال ، وإنما في مقام مخصوص ، وهو بصورة واضحة لا يلجأ إلى الأسلوب الحافل بالمحسنات إلا في مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه ، وتبدو هذه المحسنات في معظمها غير متكلفة أو مهيبية ، وقد تكسب ببيانها جمالا ، وإذا مثلنا لذلك بمقدمة كتابه « زاد المعاد » وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذي وضعت فيه ، ففي لفظها عناية بالمعنى لا تقل

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٢

(٢) الشوكاني : الدرر الطالع ج ٢ ص ١٤٤

عن العناية باللفظ واختياره فقرأه بحمد الله تعالى ويشئى عليه قائلا : « مالك يوم الدين الذى لا فوز إلا فى طاعته ، ولا عز إلا فى التذلل لعظمته ، ولا غنى إلا فى الافتقار إلى رحمته ، ولا هدى إلا فى الاستدلال بنوره ، ولا حياة إلا فى رضاه . ولا نعيم إلا فى قربه ، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا فى الإخلاص له وتوحيد حبه ، الذى إذا أطيع شكر ، وإذا عصى تاب وغفر ، وإذا دعى أجاب ، وإذا عمل أثاب ، والحمد لله الذى شهدته له بالربوبية جميع مخلوقاته ، وأقرت له بالالوهية جمع مصنوعاته . الخ ، (١) .

على أن ابن القيم يتحرر فى أسلوبه تماما من قيود الصناعة اللفظية حين يناقش المسائل العلمية ، أو يتناول لب الموضوع ، وتسيطيل الجملة فى أسلوبه العلى ، ويغلب عليها أن تكون قصيرة قوية فى مقام الإقناع حين ينافح عن وجهة نظره التى يخالف بها بعض معاصريه .

ويبدو فى أسلوبه أثر ثقافته الواسعة ، وتدل اقتباساته على محفوظاته للكثيرة فهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارئ باضطراب فى الأسلوب أو قلق فى العبارة ، ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم قوله فى معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله (ص) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : « ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد ، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ، وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين : ثلث من الأولين وقليل من الآخرين ، (٢) فقد تضمنت عبارته آيتين كريمين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية ،

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٣

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٦ ، ومقدمة الكتاب حافلة بالاقتباس من

القرآن الكريم ، وفى معرض ذم الفقهاء المتأخرين من اصحاب المذاهب الذين يتعصبون

والاقتباس من القرآن كان معروفا شائعا في أساليب كثير من الفصحاء ابتداء
بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين إلى أن صار سمة واضحة عند
كثير من المؤلفين في عصر ابن القيم وبعده ، ويتمثل في استعمال آيات القرآن
أو أجزاء منها في غير السياقات التي وردت به في القرآن الكريم أو بغير المعنى (١).

ويستشهد ابن القيم بالشعر في كلامه كثيرا ، ويبدو موقفا في استشهاده ،
وقد ينتبسه أحيانا ، ومن أمثلة اقتباسه الشعري قوله في وصف الرعيل الأول
الذي حمل عن الصحابة علوم الدين : « يسرون مع الحق أين سارت ركائبه ،
ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه ، إذا بدا لهم الدليل بأخذته
طاروا إليه زرافات ووحدا ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر اتدبوا إليه
ولا يسألونه عما قال برهانا » (٢) فهذه العبارة فضلا عما فيها من عناية بالمحسنات
اللفظية والاستعارات فيها اقتباس من الشعر من قول الحماسي :

قوم إذا الشر أبدى فاجذبه لهم طاروا إليه زرافات ووحدا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برعانا

ومن أمثلة استشهاده بالشعر ووضعه في مناسبات من عباراته توافقه
وتليق به قوله في الحديث عن فضائل مكة : « والاختصاص في انجذاب الأفتدة

المذاهب يقول ج ١ ص ٧ : « ثم خلف من يدم مخلوف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل
حزب بما لديهم فرحون ، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا وكل إلى ربهم راجعون ، جعلوا
التمصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون ... الخ »

(١) أورد السيوطي مبحثا رائعا عن الاقتباس سماه « رفع الباس وكشف الالتباس
في ضرب اللؤلؤ من القرآن والاقتباس » وهو بكتابه : الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٣٩٩
وما بعدها .

(٢) ابن القيم : إعلام اللوطين ج ١ ص ٦ ، ٧

وهوى القلوب ، وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الامين ، فجذب به للقلوب اعظم من
جذب المغناطيس للحديد فهو الاولى بقول القائل :

حماسته هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس ، أى يشربون إليه على تعاقب الاعوام
من جميع الاقطار ، ولا يقضون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا
إليه اشتياقا

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها حتى يعود إليها الطرف مشتاقا

فله كم لها من قنيل وسايب وجريج ، وكم أنفق في حبها من الاموال
والارواح ، ورضى المحب بمفارقة فلذ الاكباد والاهل والاحباب والاطمان
مقدما بين يديه أنواع المخاوف والمخالف والمخاطب والمشتاق. وهو يستلذ ذلك
كله ويستطيبه ، ويراه لو ظهر سلطان المحبة في قلبه أطيب من نعم المتحلية وترفعهم
ولذا هم :

وليس محباً من بعد شقاه عذابا إذا ما كان يرضى حبيبته

وهذا كله سر اضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : وطهر بيتي . . . (١)

وعندما ينكر ابن القيم على المقلدين أخذهم بأراء أئمتهم وأركانهم ما جاء في
صريح الكتاب والسنة ويدخس موقنهم وحججهم في ذلك لا يفوته أن يتمثل
بالشعر لأن المقام مقام جدال وإقناع فيقول مخاطبهم : فوالله لو كشف الغطاء
لكم ، وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول :

انزلوا بمكة من قبائل هاشم ونزلت بالبدياء أبعد منزل

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٩

وكما قال الثاني :

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث :

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استمقت وسهيل إذا استقل يمانى (١)

فهو يريد أن يبين مدى الاختلاف بين موقف المقامدين ومنهجهم وبين موقف الصحابة ومنهجهم .

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم جريئة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة في الحججاج والرد والإفناع ، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم وسججهم وأدلتهم ثم كر عليها بالتفنيد والإبطال مسألة مسألة وسججة نلو حجة دون ملل أو سامة بصورة تكشف عن مقدرته العلمية الفائقة وطول نفسه وبراعته في الجدل ؛ وكثير من الموضوعات التي كتبها سار فيها على هذا المنهج وخير الأمثلة لذلك ما أورده بصدد الحديث عن التقليد والمقلدين ورده العنيف عليهم وعلى تعصبهم لمذاهبهم (٢) ، ودعوته إلى اتباع الدليل من القرآن والسنة وأقوال الصحابة حين كان دون تعصب لمذهب أو لإمام ، وكذلك ما أورده في الحديث عن الحيل وبطلانها ورده على المحتجين لها (٣) ، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تمثل دعوته التي يدعو إليها .

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٦٨-١٦٩

(٣) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٧١-١٥٤

وتميل جملة - لاسيما في مقام الجدل والافتناع - إلى القصر ، وتكون بذلك أوقع في النفس وأبلغ ، وفي غير هذا المقام تتردد بين الطول والقصر وإن كان استعمال الجملة القصيرة أو المتوسطة هو الغالب على أسلوبه ، ولا يفنأ القارىء يرى له تعبيرات أدبية مجازية تكسب أسلوبه جمالا دون تكلف أو تصنع مبالغ فيه .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالجد والنشاط العلمى الواسع وافته المنية فى الثالث عشر من رجب عام ٧٥١هـ (الموافق ١٢٥٠م وليس ١٢٥٦ كما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وهما ، فقد ذكرت التاريخ الهجرى الصحيح لعامى الميلاد والوفاة .

وكانت وفاته وقت العشاء ، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجريا وشهرا وثمانية أيام ، وقد ذكروا أن جنازته كانت حافلة جدا ، (١) ، وهذا الاحتمال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيه وحبهم له ، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية وإمام المذهب ابن حنبل الذى أثر عنه قوله لخصومه وبيننا وبينكم أتباع الجنائز ، فكانت هذه الجنائز غير العادية دليلا للناس على إخلاص هؤلاء الأئمة لامتهم ونصحهم لها ، لاسيما أنهم ليسوا من أرباب الدنيا أو أصحاب السلطان الذين قد يكثُر أتباع جنائزهم بطريقة أو بأخرى ، وإنما هؤلاء كانوا يشيعون بقلوب تحبهم ونفوس تعطيهم وتجلهم ، فلم سلطان على قلوب الناس أغلب وأبقى من سلطان الملوك والأمراء .

وقد صلى عليه من الغد بالجامع الاموى عقيب صلاة الظهر ثم بجامع جراح ودفن بمقبرة الباب الصغير ، (٢) .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠

وقد ذكرت تراجمه أنه كان قد رأى قبل موته في منامه شيخه تقي الدين
ابن تيمية وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكارم ثم قال له :
وأنت كدت تلحق بنا ولستك أنت الآن في طبقه ابن خزيمة (١) .

والاحتفال بمنائز هؤلاء الأئمة بدل علي ما كان لهم في نفوس الناس من
سلطان قوى وأثر بالغ ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص في دعوتهم وأنهم
كانوا مثلاً طيبة للناس ، وأن ما ذكر عنهم من خير في سيرهم وتراجمهم كان
معروفا للناس في حياتهم .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣ ، ابن العباد : شذرات الذهب ج ٦
ص ١٧٠ ، الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٥ .

الباب الثاني

جهوده في درس اللغوي



بيننا أن شهرة ابن القيم الأصولية غلبت شهرته اللغوية ، والسبب في نظرنا أنه لم يخلف كتاباً في الدرس اللغوي على النظام المعروف في بيئة اللغويين ، وإنما تمثله اللغة وتصوره لها وجهه فيها يمكن ترسيمه من ثنايا مؤلفاته الكثيرة ، أضف إلى ذلك أنه في تناوله لبعض القضايا اللغوية كان له منهج مغاير ومتميز عن منهج النحاة واللغويين وأسلوب آخر ، وهذا - في نظرنا - أهم خصائصه التي سادت بنا إلى الكتابة عنه ودراسة جهوده .

وأهم مؤلفات ابن القيم التي تناول فيها كثيراً من قضايا اللغة كتابه « بدائع الفوائد » ، ويليه في الأهمية كتابه الذي كتبه في الفقه وأصوله وآداب الفقيه والمعروف باسم « إعلام الموقعين » والموقعون هم المفتون ، وكتبه الأخرى بعد هذين تجيء في تصوير جهده اللغوي في مرتبة لاحقة .

وأهم خصائص منهج ابن القيم في تناول اللغة - وهي الخصائص التي تميز بها عن اللغويين السابقين - أنه حاول وحل اللغة بالحياة ، بمعنى أن دراسة اللغة وتناولها ليس مقصوراً على الأبواب والتقنيات التي تعارف عليها النحاة واللغويون وغلبت على مصنفاتهم ، وإنما نتجاوز ذلك باستخدام هذه الدراسة في العلوم المختلفة تؤثر فيها وتتأثر بها ، بعبارة أخرى هي محاولة وصل الدرس اللغوي لاسيما الجانب النحوي منه بغيره من العلوم ومحاولة الإفادة منه في دراسة النصوص .

هذا الاتجاه - وإن كان أصيلاً في طبيعة الدرس اللغوي - فإن عصر ابن القيم لم يشهد إلا قلة من النحاة الذين تنبهوا إليه ، وكانت محاولاتهم العملية برغم ذلك - قليلة ، وقد نبت هؤلاء إلى أهمية النحو في فهم نصوص القرآن والحديث وسائر النصوص الفقهية والأدبية ، وهي إحدى الوظائف الهامة التي يؤديها النحو إذ ليس مقصوراً على مجرد حفظ اللغة « سنن اللحن » ، أو تعليمها

المبتدئين ، وإنما هو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته .

هذه المحاولة تعود على الدرس اللغوي بعامة والنحوي منه بخاصة بفائدة

كبيرة سنتبينها فيما نعرضه من أمثلة للمحاولات التي قام بها ابن القيم .

وثالثة خصائصه المنهجية في درس اللغة تتمثل في إدراكه وجوب الربط بين

فروع الدرس اللغوي والاستعانة بكل منها على فهم الآخر والاستعانة بهما جميعاً

في سبيل الوصول إلى المعنى وسنرى ذلك في محاولاته التي درس فيها كثيراً من

النصوص قصداً للوصول إلى المعنى وتحديداً للتحليل النحوي السليم المسعى

بالإعراب ، إذ يستخدم التحليل النحوي والصرفي ويصل ذلك بقراءن السياق

التي تحدد المعنى بالإضافة إلى التحليل الدلالي للإلفاظ ، وكل ذلك يخدم به دراسة

النص ، ويورده موصولاً ببعضه ببعض . على نحو ما سنبينه في حديثنا عن

« الإعراب » وعن « دراسة المعنى » .

وثالثة الخصائص تتمثل في محاولته وصل أفكار الأصوليين - علماء أصول

الفتى - بأفكار اللغويين بالنسبة للقضايا والتصورات اللغوية المختلفة ، وأطانه على

ذلك ثقافته للمقاربة الأصولية الواسعة التي سبق لنا بيانها ، بالإضافة إلى ثقافته

اللغوية .

والحق أن وصل الدرس اللغوي بعامة بما أنتجته البيئة الأصولية من جهود

طيبة في ميدان اللغة لم يحظ بالعناية التي يستحقها ، ولا نجد هذا المزج إلا عند

فقر قليل من العلماء النابهين أمثال ابن القيم .

والدرس اللغوي عند الأصوليين له أهمية بالغة ، ذلك أنهم شعروا منذ

وقت مبكر بحاجة إلى كثير من وجوه الدراسة اللغوية خدمة لغرضهم في فهم

القرآن والسنة لاستخلاص الأحكام منها ، فنابذوا ابتداءً من الشافعي كثيراً من

القضايا اللغوية ، و تطور درس هذه القضايا بتطور الدرس الاصولي حتى ضم إلى علم الاصول همد سين ما يعرف باسم « المقدمة اللغوية » التي صارت تمثل جانبا هاما من علم الاصول ، و وجدت من عناية المؤلفين والمتعلمين في العصور المتأخرة ما جعلهم يبذلون فيها من الجهد والوقت مالا يبذلونه في مباحث العلم الاصلية كالاتجاه والتقليد وما إليها .

وقد نبه الاستاذ أمين الخولي إلى أهمية هذه المقدمة وضرورة تتبعها والإفادة منها سدا لأوجه النقص والقصور في الدرس اللغوي ، وذكر أن الاصوليين قد ألغوا في هذه المقدمة ، بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الاصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم ، (١) .

ورابعة المميزات أو الخصائص التي تميز بها ابن القيم في درسه اللغوي ترتبط بإدراكه الواعي لوظيفة النحو بخاصة واللغة بعامة وأهميتها في فهم النص ، لأنها تتمثل في تسخير المعنى واستثماره في خدمة التحليل النحوي المسمى بالإعراب وسيتضح ذلك عندما ندرس الإعراب والصلة بينه وبين المعنى وكيف أفاد ابن القيم الإعراب باستثمار المعنى واستلزام سببه ليستعين بذلك على توجيه التحليل النحوي توجيها سليما توضح على أساسه الوظائف الصحيحة للألفاظ في التركيب وفي السياق دون لبس أو غموض ، واختيار المناسب الصحيح وتفنيد أنواع التحليل التي لا يؤيدها المعنى الذي استعان على تحديده بمعرفة الموقف الكلامي بما يشمله من قرائن الحال بالإضافة إلى قرائن السياق اللفظي ، وبعبارة أخرى عن طريق خلق « مسرح » مناسب للنص يراهي الظروف الاجتماعية والثقافية التي

(١) أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

صاحبه وحال المتكلم والمخاطب وغير ذلك من القرائن والوسائل التي لها أهميتها في تحديد المعنى ، فإذا ما أمكن إدراك المعنى بهذه الوسائل أمكن توجيه التحليل النحوي توجيهها صائبا يتفق مع المعنى ولا يختلف معه وكان الإعراب ، عنده فرع المعنى ، بالرغم من كونه وسيلة من وسائل تحصيله .

وإذا كان ابن القيم - قبل كل شيء - أسوليا وفقهيا فإن العناية بالمعنى التي هي محور دراسة الأصوليين تبدو عنده واضحة جليلة ، لكنه يتميز بأنه يستخدم المعنى ويستثمره في جوانب أخرى من جوانب الدرس اللغوي ، وفضلا عن ذلك وتأكيده لا يفتأ يسخر المفاهيم النحوية واللغوية في حجاجه العقدي والصوفي ، فهو يقف موقف الخصم العنيف من كثير من الفرق الإسلامية كالجمالية والمعتزلة والقدرية والجبرية ، ويحاول ما أمكن أن يستدل بالتحليل اللغوي على صحة مذهبه الذي يمثل عقائد السلف ويفند آراء ومزاعم الفرق الأخرى .

والواقع أن درس النحو من خلال العلوم المختلفة ووصله به - امتحان الدرس اللغوي بعامة ثراء وحيوية وبعث فيه شيئا من الروح والحياء في هذه العصور المتأخرة التي جرد فيها الدرس النحوي للتقليدي ، والدرس اللغوي بعامة حتى صارت همم النحاة منصرفة إلى العناية بالأشكال التأليفية والأقسام المنطقية أكثر من عنايتها بالجواهر ، إذ لم يعد هناك تغير جوهرى يستحق الذكر في الدرس النحوي الذي وصف بأنه قد أضح واحترق ، أو اضج ولم يحترق على أحسن الظنون به ، وكانت العناية بالشكل متمثلة فيما عرف بالمتون والشروح ، سواء أكانت متوناً منظومة أم منشورة بالإضافة إلى الحواشي والتقريرات ، بل كانت هناك موشحات تنظم في العلوم ، وكان الابتكار في الغالب يتمثل في شكل المصنف وتبويبه ، ولا يمس الجواهر إلا قليلا . ونحن لانغض بقولنا من شأن هذه المؤلفات فقد بذلت فيها جهود هضنية ، وقد استطاع أربابها أن يجمعوا ثمرات العلوم ،

وأن يختصروا الموضوعات الطويلة وأن يحصروا معظم النقول والآراء السابقة في مصنفاتهم ، وأن يوردوها بطريقة منظمة أمينة آمنة قارئها عن تتبع الأصول القديمة كما أنها قد حفظت كثيراً من النقول التي ضاعت أصولها بفعل عواذى الزمن بيد أننا نريد أن نقرر أن الدرس اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة قد جمد في بيئته التقليدية حتى وصفه بعضهم بأنه شاط واحترق ووصفه آخرون بأنه نضج ولم يحترق ؛ ولكنه موصولاً بغيره من العلوم ومدروساً من خلال النصوص المختلفة قد بعثت فيه الحياة ودب فيه النماء والازدهار ، إذ أثارت البيئات المختلفة كثيراً من المشكلات اللغوية التي تفتحت وظهرت من خلال تناول النصوص الوفيرة المتنوعة التي لم يكن في الإمكان أن تظهر في البيئة النحوية التي اقتصرنا في الغالب على شواهد مسبوقة وإضافات قليلة إليها وعلى نقول مخصوصة وأمثلة قليلة مكررة .

وإذا كان النحو قد فهم في هذه البيئات العلمية على أنه علم يعين على فهم المعنى ليس مجرد ضبط اللسان وتمييز الصحيح من الخطأ فإن العناية به في هذه البيئات قد أضافت إليه جوانب هامة لا يعطيها النحاة حقها من العناية بل قد لا يتجهون إليها بالمرّة في دروسهم التقليدي .

وإذا كان علم البيان قد عنى بالتصرف في فنون القول وضروره للتعبير عن الفكرة التي يراد أداؤها ، وكان اختلاف طرق التعبير وصورة يؤثر بالتالي على المعنى وضوحاً أو خفاء ، وزيادة أو نقصاناً وتأكيدياً على بعض جوانبه دون بعض إلى آخر ما يدرك من صورة التعبير ، إذا كانت تلك هي وظيفة علم البيان فإن من المفيد مزجه بالدرس اللغوي ، وهو ما تدعو إليه المناهج الحديثة في الدراسة اللغوية إذ بات من المقرر فيها أو علم البيان في معظم أحواله يدخل

في نطاق الدرس اللغوي الحديث ، فالجواز بأنواعه والكناية في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيميائية على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور التعبير الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات، (١)، وسنرى كيف كان لابن القيم دور هام في ذلك حيث أفاد من ثقافته اليبانية ومزجها بالقضايا اللغوية مزجا أثراها وأفادها .

والدرس اللغوي الحديث يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب، لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالوقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه (٢) إذا كان ذلك مفهوم وظيفة النحو حديثاً فإن عمل ابن القيم قد خطا في هذا السبيل خطوات مشكورة حيث تناول كثيراً من هذه الجوانب في بحثه اللغوي موصول الأسباب مترابطة يخدم كل جانب منه الجانب الآخر .

وما قيل عن علم البيان وعده فرعاً من فروع الدرس اللغوي الحديث يقال أيضاً عن علم المعاني إذ أن دراسة علم المعاني تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق وأبحاث القصر والفصل والوصل والتوكيد والخبر والإنشاء الصق بالنحو .

ويتميز ابن القيم - لاسيما في كتابه دبدائع الفوائد ، - بأنه وصل هذه العلوم التي تدخل في نطاق الدرس اللغوي وصلاً محكماً مفيداً في مواطن كثيرة ، ومزجها مزجاً رائعاً بحيث أفاد بعضها بعضاً ، وأطانت كلها على دراسة النص بما هو كل والجملة بما هي جزء من النص .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني من ١٦

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني من ١٦

والذي قام به اللبا حث القديم مسو ما ينادى به اليوم أصحاب علم اللغة الحديث من وجوب الربط وعدم الفصل بين الفروع اللغوية فصلا ينيء عن استقلال أى واحد منها والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك القضايا والمشكلات التى هى من سميم اختصاصه وأولى وظائفه .. وضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحمية الانبجاء إلى نتائج وخلاصة بموثة للاستفادة منها فى معالجة مسائله وتوضيحها ، (١) .

واللغويون المحدثون يختلفون فى تصنيف فروع علم اللغة وعلاقتها بعضها ببعض فمن يرى أن هذه الفروع تتمثل فى علم الأصوات والصرف Morphology والنحو Syntax ، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى Semantics ، ثم مجموعة من القضايا والمسائل العامة التى تتصل باللغة من قريب أو بعيد كبيان اللغة ووظائفها فى المجتمع وعلاقتها به ، والحديث عن اللغة واللهجة وتنوع اللغات إلى لهجات ... إلى أمثال هذه المسائل (٢) .

ومنهم من يسرى المورفولوجيا والنظام Syntax يندرجان فى علم النحو باعتبارهما قسميه الأساسيين وارتباطهما ارتباطا وثيقا (٣) .

وهناك ملاحظه على جعل كلمة النظام مقابله لكلمة Syntax الإنجليزية به إليها الدكتور كمال بشر لأن النظام يقتصر على دراسة الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات ، بينما لكلمة الإنجليزية Syntax تعنى ما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب ودراسة التراكيب ، لا تعنى فقط بالنظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل ،

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٢٣

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٩-١٤

(٣) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٢٥

وإنما تتم كذلك بأشياء أخرى ، من هذه الأشياء البحث في قوانين المطابقة
Concord أو عام المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، ومن
حيث النوع (المذكر والمؤنث) ، ومن وظيفة علم التراكيب كذلك
البحث في الإعراب وقوانينه ، (١) .

وعلى الرغم من اتجاه صاحب هذه الملاحظة في تصنيفه فروع علم اللغة إلى
فصل النحو Syntax عن الصرف Morphology فإنه يشيد بالربط بينهما على
أنهما فرعان لعلم واحد هو علم النحو ، ويمر عنهما في هـ - هذا المقام بعبارة
المورفولوجيا والنظم ، (٢) .

وأيا ما كان من شأن استعمال هذه المصطلحات حديثاً والاختلاف في تحديدها
فستدرس ما يتصل بأبحاث الفرعين السابقين - عند ابن القيم - في الفصل الذي
نؤثر تسميته باسم « النحو » ، أما الأبحاث المتصلة بالمعنى - وقد أشرنا من قبل
إلى عنايته بهذا اللون من الدراسة - والتي يتناولها في الدرس الحديث علم الدلالة
هذه الموضوعات سنتناولها في الفصل الثاني من هذا الباب تحت عنوان
« دراسة المعنى » ، فهذه التسمية تشمل المعنى الإفرادى والركيبي أى النظر في
معاني المفردات والجمل والعبارات فلا تقتضى لوضع قسم خاص بالدراسة
المعجمية هذا فضلاً عن أن ابن القيم لم يوجه عناية خاصة نحو هذا اللون من
الدراسة المعجمية تستحق أن نفرد لها قسماً .

ولما كان الجانب الصوتي من الدرس اللغوي جانباً مهماً إلى حد ما عند
ابن القيم شأنه في ذلك شأن كثير من اللغويين القدماء ، فضلاً عن أنه يتناول

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الأول ص ٢٩

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الأول ص ٣٠

بالدراسة لغة مكتوبة يقل فيها أثر هذا اللون من الدراسة لما كان هذا شأن
الجانب الصوتي فقد رأيت ألا أفرد له حديثاً خاصاً به مكثفياً بالإشارة إلى
ملاحظاته الصوتية في ثنايا دراستنا للجانبين الآخرين .

ولما كان الإعراب يعد أحد الجوانب الرئيسية في علم النحو ، فهو يشمل
التحليل النحوي للنص والجملة والسكامة فضلاً عن بعض القضايا الأخرى ،
لما كان كذلك وكان ذا صلة وثيقة بالمعنى فهو كما يقولون فرع المعنى والمعنى فرع
عليه ، رأيت أن أتناوله في ختام الفصل الخاص بالنحو وقبل دراسة المعنى
مباشرة لأنه مرتبط بكل النوعين من الدراسة .

11

الفصل الأول

« النحو »



نعنى بالنحو - كما أشرفنا - ما يشمل النظم والمورفولوجيا ، ونعنى بالنظم ما هو أهم من مجرد النظر في ترتيب الكلمات وتأليفها في الجمل ، وإنما فريد به أيضا ما يشمل البحث في غوايين المطابقة وعدم المطابقة وغيرها مما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب .

وبالرغم من أن جوهر الدرس النحوي عند ابن القيم - في غالبه - يصدر فيه عن المفاهيم التقليدية ، السائدة في عصره ، وهو نتاج لها فإننا سنحاول أن نعيد من الدرس اللغوي الحديث في تصنيف موضوعات البحث ، وفي إلقاء الضوء والنظر بعين فاحصة في بعض الجوانب الجوهرية لنهي الفساد من الصالح في الافكان والفلسفات والمناهج القديمة .

ولا بد أن فنظر في عمل الأقدمين من خلال مصطلحاتهم التي استعملوها واستقرت في بيئاتهم دون محاولة من جانبنا لتبديلها ، وإنما توجه جهودنا إلى تحديدها وإدراكها إدراكا لا لابس فيه .

وقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى أقسام ثلاثة يشمل كل قسم بعض الموضوعات فالقسم الأول بحث فيه بعض الفصائل النحوية ، والثاني خصصته لدراسة الجملة والثالث للاعراب . وقد بينت جهود ابن القيم من خلال هذه الموضوعات مقارنا عمله بالسابقين والمعاصرين له ، مع الإشارة إلى أفكار اللغويين المحدثين المتصلة بالموضوع .

أولاً : الفصائل النحوية

يراد بهذا المصطلح عند اللغويين المحذرين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة ما يسمى بالمورفيات أو دوال النسبة^(١) ، والمورفيات أقسام ثلاثة رئيسية فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً أو مقطوعاً أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيات من طبيعة العناصر الصوتية المبررة عن المعنى، أو التصور، أو من ترتيبها ، وقد يمثل المورفيم في الموضع الذي يحمله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى^(٢).

هذه المورفيات أو دوال النسبة تفر عن «معان» أو تحدد أقساماً نحوية كالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع) والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب .. الخ) والزمن (الماضي والحاضر والمستقبل) ، والملاكية (الإضافة والتبعية) ... الخ .

ويختلف عدد المورفيات أو دوال النسبة تبعاً لاختلاف اللغات ، كذلك يختلف بطبيعة الحال - عدد الفصائل ونوعها^(٣) ، والمعول في تحديد الفصائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها ، وبالرغم من أن الفصائل النحوية تختلف عدداً ونوعاً ، بهجاءة أخرى هي نسبة تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل ، وأن تصل إلى دماهيتهما ، فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها^(٤) .

(١) فنديرس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاين ، د. محمود السمران . علم اللغة ص ٢٣٤ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٣٧

(٣) فنديرس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاين

(٤) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٥٣

وليس سبيلنا أن نعضى فى دراسة هذه الفصائل أو بعضها على النهج الذى
عضى فيه المحدثون ، وإنما قصدنا أن نقنول بعض هذه الأقسام ، أو
الفصائل ، لندشعر من فيها ما لا ين التقييم من جهد ورأى وليتضح دوره فى
الدرس اللغوى .

١ - الجنس (المذكر والمؤنث)

يتضح بجلاء عند الحديث عن فصيلة الجنس فى اللغات بعامة فساد إقامة والفلسفة ،
اللغوية على أساس منطقى أو عقلى .

ووصل النحو بالمنطق يرجع إلى اليونان ، وقد تأثر بعض نحاة العرب فى
بعض الأحيان بالأفكار المنطقية فى فلسفتهم اللغوية ، ولكن ذلك لم يكن بصفة
طامة ، ولم يكن عند المتقدمين من النحاة ، وإنما كان عند بعض المتأخرين فى
جوانب قليلة نسبياً .

والجنس اللغوى يختلف عن الجنس فى الواقع الطبيعى ، بمعنى أنه لا يوافق ،
فى جميع جوانبه ، وإنما يخالفه فى كثير من الجوانب والأفراد وغالب اللغات
الهندية الأوربية تقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، ويرى
بعض الباحثين أن هذه للقسمه الثلاثية تحمل خطأ عقلياً لأن التقسيم الصحيح
يحتوى على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث ، وليس هنسك جنس ثالث ، بل
هنالك أشياء لا جنس لها أعلا يستعار لها الجنس على سبيل المجاز فتلحق بالمذكر
أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها (١) .

وما ذكره الباحث على سبيل النقد يؤكد من ناحية أخرى ما نقرر من فساد

(١) عباس العقاد : أشنتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص ٧٢ ، ٧٣

إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي ، فإذا كان الواقع الطبيعي فيه جنسان فقط فهذه اللغات التي تحتوي على ثلاثة أقسام للجنس لا تساير الواقع الطبيعي ولا المنطق العقلي المبني على أساس من هذا الواقع .

وتبدو هذه المخالفة الواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماه النحاة بالمؤنك المجازي ، أي ما ليس تمييز الجنس فيه أمراً طبيعياً ، وذلك في غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك علة متمنعة لتذكير أمم أو تأنيثه فما الذي أفك الشمس والأرض والسماء وذكر القمر والنجم والهواء ؟ ، إن لمجى تميم والحجاز مختلفان في كثير من الألفاظ هذا القسم فالطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلا وهو سوق البصرة ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكرة عند التميميين (١) ، ولفظ «الهدى» المذكور في معظم اللهجات العربية يؤنثه بعض بني أسد كما نقل عن الفراء فيقولون : هذه هدى حسنة (٢) .

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والتمن والضرس والذراع والعضد والإصبع يحيز فيها اللغويون التذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللهجات (٣)

ومن هذه الألفاظ المترددة بين التذكير والتأنيث في العربية القلب والسلاح والصاع والسكين والنعم والإزار والسرأويل والأضحي بمعنى الذبيحة والمرس والعنق والدلو والعسل والفلك وغير ذلك من الألفاظ (٤) .

(١) السيوطي : الزهر في علوم اللغة ج ٢ ص ٢٢٥

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٦٠

(٣) السيوطي : الزهر ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) السيوطي : الزهر ج ٢ ص ٢٢٤

والعربية تعامل جمع التكسير معاملة مترددة بين التذكير والتأنيث فلفظ
«الأعراب» في قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا » عومل معاملة المؤنث حيث
لحقت تاء التأنيث والفعل المسند إليه ، ولفظ « نسوة » الدال على جماعة الإناث
يعامل معاملة المذكر في قوله تعالى « وقال نسوة » ومن ثم أجاز النحاة
في مثل هذا الجمع إلحاق التاء بالفعل المسند إليه أو تجرده منها .

وعلاوة على ذلك المذكر (الواو والنون) بالرغم من كونها لجمع كل اسم مذكر
ناقل لا يدل دائماً على كون الاسم المجموع بها مذكراً ، فهناك أسماء كثيرة
مؤنثة في اللغة جمعت بهذه العلامة مثل «أرض» التي تجمع على «أرضين» ،
وما سماه النحاة بباب «سنة» وهو كل اسم مؤنث ثلاثي حذف لامه وعوض
عنها بالتاء ومنه قلة وظبة ، وهذا الباب يجوز أن يجمع بعلامة التذكير
(الواو والنون) أو علامة التأنيث (الالف والتاء) .

والمنع من الصرف للتأنيث ليس علامة مطردة أيضاً لأنه يتخلف عند الإضافة
أو التعريف بالالف واللام .

وعلاوة على ذلك التأنيث (الالف والتاء) لا تميز الجنس دائماً ، فمن الأسماء
المذكورة ما يجمع بها ويعامل به معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ
تستخدمها اللغة بديلاً عن صيغ جمع التكسير كما في «سراقات» و«حمامات» وإوانات
ومنه قولهم «جمل سيحل» و«جمال سيحل» و«سراقات» (١) .

ومن ثم تبقى في اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهي «الإسناد» و«الصفة»
و«الضمير العائد» والإشارة وعن طريق هذه العلامات تحدد الجنس ونوعية
معاملته .

(١) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٦١٥

وقد لاحظ النحاة أن اللفظة تميز - في التذكير والتأنيث - بين المفرد والجمع
فالمفرد أقوى، وبين حقيقي التأنيث وسجانه فالحقيقي أقوى، ووضعوا قواعد
تأنيث الفعل وتذكيره تبعاً لفاعله من هذا المنطلق . فمنعوا في حال السعة أن
تقول جاء هند وأجازوا طلع الشمس وإن كان المختار د طاعت ، فإن وقع ففعل
استجيز نحو حضر القاضي اليوم امرأة قال جرير :

لقد ولد الأخيطل أم سوء (١)

ونحن لانفرد رد الأحكام النحوية هنا ، وإنما نريد أن نبين أن الاسم
الذي لحقت تاء التأنيث الفعل المسند إليه إنما هو مؤنث في عرف اللغة في ذلك
التركيب ، والعكس صحيح فيما نجرد من هذه التاء بغض النظر عما سوغ ذلك
من فواصل بين الفعل والفاعل فلفظ (بنون) مؤنث في قوله تعالى : (آمنت
أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) بالرغم من أن مفردة مذكر وهو
بمجموع بالواو والفون .

وقد علل النحاة تأنيث الجمع المذكور بالحل على المعنى أي أنه محمول على معنى
الجماعة ومن الطريف إشارة بعض الشعراء إلى ذلك بقوله
لا يفر ذلك جمعهم كل جمع مؤنث

وبالحل على المعنى عللوا تذكير الموعظة في قوله تعالى (فن جاءه موعظة من
ربه) حيث جرد الفعل من تاء التأنيث (٢) ومنه تأنيث لفظ الأصوات حملاً على

(١) الزمخشري : المصلح ج ٢ ص ٩١

(٢) في الحل على المعنى ومنه تذكير المؤنث وتأنيث المذكر يمكن مراجعة :

الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٤١١ - ٤١٦ ، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن
وعلم البيان لابن القيم ص ١٠٤ - ١٠٦ ، السهوطي : الاقتراح في علم أصول النحوس ٤٨

معنى الاستغاثة في قول الشاعر : (١)

يا أيها الراكب المزجي مطيته مسائل يفر أسد ما هذه الصوت
وأسماء الجمع تتردد في اللغة بين التذكير والتأنيث كما تبين ، ولكن قد يكون
هذا التردد ناتجا عن اختلاف اللهجات العربية في تذكير الجمع وتأنيثه وقد أشار
إلى ذلك ابن فارس بقوله : (من العرب من يقول هذه البقر وهذه الفحل ، ومنهم
من يقول : هذا البقر وهذا الفحل) (٢) .

أيا ما كان من أمر التردد بين التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ ونحوها
فإنه يدل دلالة قسوية على أن الجنس اللغوي يخالف الجنس في الواقع وليس
مرتبطا به ، ويدل على ذلك - كما بينا آنفا - إلحاق علامات جمع التأنيث بالمفرد
المذكر نحو جمع رجل على رجالات وجمع على جمالات .

وقد اعتبر نحاة العربية أن الأصل في الأسماء التذكير ، وأن التأنيث فرع
عليه ، ولهذا القول دلالة هامة يصدقها الواقع اللغوي وهي أن الاسم المذكور ليس
في حاجة إلى علامة تدل على تذكيره ، وأن المؤنث هو الذي تلحقه علامة تأنيث
قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما في (سمرام) وحبلى أو هاء (تاء مربوطة)
كما في ثمرة وكلمة ، أو تاء مفتوحة كما في (بنت) ، أو التاء التي تلحق لفظي (أب)
(وأم) في حال النداء فيقال (يا أبت) و (يا أمت) .

من هذا المنطلق اعتبر ابن جنى أن تذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد

(١) ابن القيم : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٥

(٢) ابن فارس : الصحاح في فقه اللغة ص ٢٠ ، وقد نقل السبوطي هذا النص بالزهر

فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ، (١) .
ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ، تلتقطه بعض السيارة ، بفاء المضارعة ،
وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وقول الشاعر :
أتذكر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والأعداء من كل جانب
وفي اللغة المنحج بها أمثلة كثيرة لتأنيث المذكر سواء أكان عن طريق اكتساب
التأنيث من المضاف إليه كما يقول النحاة أم كان من باب الحمل على المعنى كالبيت
الذي أوردناه وغيره (٢) .

ونحن - هنا - لا نؤيد قول ابن جنى السالف لأن آلة ذلك كما نقول تتمثل
في أن الجنس اللغوي لا يطابق الجنس الطبيعي ، وواقع اللغة لا يؤيد رأى ابن جنى
فشواهد تأنيث المذكر أوفر وأكثر من شواهد تذكير المؤنث على الرغم
ما أورده .

وعلامات التأنيث نفسها ليست دليلا قاطعا على كون اللفظ مؤنثا فالأعلام
معاوية وطلحة وحمة جرى العرف على تسمية الرجال بها ، وصيغ المبالغة
المنتبهة بتاء التأنيث كعلامة وفهامة ونسابة وأمثالها تصف أسماء مذكرة
وقد نبه الخليل وسيبويه إلى هذه الحقيقة وعن الاختلاف بين الواقع اللغوي ،

(١) ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

(٢) تأنيث للمذكر تناوله كثير من النحاة وأوردوا له هديدا من الأمثلة وقد رجعت إلى

١ - سيبويه : الكتاب ج ١ ص ٥١ - ٥٣

ب - الفراء : معاني القرآن تفسير قوله تعالى « يلتقطه بعض السيارة » من
سورة يوسف

٢ - ابن جنى : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

والواقع الطبيعي ، عندما تناول سيبويه كلمة (أب) في النداء وكيف أن تاء التانيث لمحقها في قولهم : (يا أبت) ، وعلل كون هذه التاء التانيث برغم أنها لحقت أسما مذكرا في الحوار بنيه وبين أسناده الخليل ونصه : (قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يسكون الشيء المذكر بوصف بالمؤنث ، ويسكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به . ويكون الشيء المؤنث بوصف بالمذكر ، وقد يسكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك : هذا رجل ربعة ، وغلام يفعة فهذه الصفات ، والاسماء قولهم (نفس) وثلاثة أنفس ، وقولهم : ما رأيت عينا يعني عين للقوم ، فيكأن (أبت) اسم مؤنث يقع بالمذكر (١) .

وإذا كانت الصفة إحدى علامات التمييز بين المذكر والمؤنث فإن بعض الصفات يستوى فيه المذكر والمؤنث وهي أبنية ، فاعول ومفاعل ومفعيل وفهليل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول : هذه المرأة قتيل هي فلان ومررت بقتيلهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى : وإن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا : ملحفة جديد ، (٢) .

وبالرغم مما قدمنا فإن تاء التانيث تظل علامة هامة لتمييز المؤنث من الأسماء وهي في دلالتها على التانيث لها وجوه مختلفة أوردتها الزنجشري في المبحث الرابع المستقل الذي تناول فيه المذكر والمؤنث (٣) .

هذه أهم معالم قضية الجنس اللغوي بين القدماء والمحدثين ، والحق أن ابن القيم

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٢ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) الزنجشري : الفصل ج ٢ ص ٩٣

(٣) الزنجشري : الفصل ج ٢ ص ٩١ - ٩٥

لم يفرد دراسة مستقلة لهذه القضية ، ولكن موقفه منها نستخلصه من تناوله
بالتحليل اللغوي المنفصل قوله تعالى : *«إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»* (١) ،
وكيف أخبر عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله *«قَرِيبٌ»* وهو مذكر ، ومن
موضع آخر تناول فيه أحكام إلحاق تاء التانيث بالفعل وتجرده منها .

لقد استقصى ابن القيم جميع تخريجات اللغويين لمجيء لفظ *«قريب»* المذكور
شبرا للفظ مؤنث ، وعرض هذه التخريجات في اثني عشر مسلكا تبين قوة طارضية
وسعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء ، وسردها في أسلوب
واضح شيق كعادته ، بيد أنه كان يضعف أو ينكر ما لا يراه منها مستقنأ إلى
أدلة قوية مهما كانت شهرة قائله أو كثرتهم ، وفي هذا العرض تبرز شخصيته
واضحة إذ ينتهي بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأي حاسم يختار فيه وجهها يعد
أصح الوجوه وهو المسلك المركب من السادس والسابع وباقيها ضعيف
وواه ومحتمل (٢) .

عرض في المسلك الأول لأقوى الوجوه الذي ذكرها النحاة وينتمثل في أن
«فعلًا» الذي يستوي فيه المذكور والمؤنث ينبغي أن يكون بمعنى *«مفعول»* ،
كتثيل *«وجري»* وأن يصحب الموصوف ، وأما لفظ *«قريب»* فهو فعيل بمعنى
فاعل وليس المراد أنه بمعنى *«قارب»* بل بمعنى اسم الفاعل العام فكان حقه أن
يكون بالتاء ، *«ولسكنهم أجروه»* مجرى فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه بالتاء كما
جرى فعيل بمعنى مفعول مجرى فعيل بمعنى فاعل في إلحاقه التاء ، كما ظنوا خصلة
«سعيدة» ، وفعلة *«ذميمة»* بمعنى *«محمودة»* و*«مذمومة»* حملا على جملة وشريفة في إلحاق

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٧ - ٢٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

الثاء فحملوا قريبا على امرأة قتيل وكف خنثيب وعين كحيل في عدم إلحاق الثاء
حلا لكل من الباهين على الآخر ونظيره قوله تعالى : وقال من يحيى العظام وهي
رميم ، فحمل ريميا وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل ، (١).

وعلى الرغم من أن هذا التخريج أقوى تخريجات النحاة ، وقد سبق أن
أشرفنا إلى قوى الزمخشري به فإن ابن القيم بعد عرضه بأسباب كره عليه مبطلا
وواجهه باعتراضات ثلاثة : أحدها أن ذلك يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدى
لأن « فعلا ، بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدى و« فعيل ، بمعنى فاعل ، بابه الفعل
اللازم ، والاعتراض الثاني أن ادعاء حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى
مفعول على وجه العموم باطل ، وعلى وجه الخصوص لاضابطته ولا دليل يدل
عليه ، والاعتراض الثالث يتمثل فيما ورد للعرب إذ نطقت في « فعيل ، بمعنى
مفعول بالثاء ، وجردته منها وهو بمعنى فاعل ، وقد أورد ابن القيم عدداً من
شواهد ذلك ، ثم بين أن قوله تعالى : وقال من يحيى العظام وهي رميم ، ليس
نظيراً لآية « إن رحمة الله قريب ، وإنما تجرى « على وفق قياس العربية فإن
العظام جمع عظم وهو مذكر ، ولكن جمعه جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز أن
يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال وهو ، ولم يقل وهو ، ويراعى فيه
معنى الواحد وباعتباره قال رميم كما يقال عظم رميم ، مع أن رميا يطلق على
المذكر مفرداً وجمعاً قال جرير :

آله المهلب جند الله دابرم أمسوا رميا فلا أصل ولا طرف (٢)

وهكذا يرفض هذا النوع من التخريج الذي لا يوافق قياس اللغة .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٩ ، ٢٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢١

والمسلمك الثاني للتعويين يتمثل فيما أشرنا إليه من الحمل على المعنى أى تأويل
المؤنث بمذكر أو العكس وذلك فى أحوال معينة يصح فيها التأويل ، وابن القيم
لا ينكر الحمل على المعنى من حيث المبدأ ، فقد أشار إليه فى غير هذا الموضع (١) .
ولكنه يتميز عن القائلين به بأنه يرى ضرورة نضيقه بحيث لا يشمل إلا أحوالاً
قليلة يتضمن تأويلها فائدة ، ويرى أن الحمل على المعنى غير جائز فى هذه الآية
وأفكر على النحاة حمل الرحمة على الإحسان (٢) . لأنها متغايران ولا يلزم من
أحدهما وجود الآخر .

وبروح الفقيه المتخرج يتناول ابن القيم جميع مسالك اللغويين فى تخريج
الآية المذكورة ، ويردها رداً يبين دقته وتحرجه فى تناول النص القرآنى بخاصة
والنص اللغوى بعامة ، فيرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف
إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنه قال إن مكان الرحمة قريب ثم حذف المكان
وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره وذلك لأن «حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التفاهم ، وتعطلت
الأدلة ، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ، ومنهياً عنه
ونخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي
والخبرية فيقول الملعن فى قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» أى معرفة حج
البيت و«كتب عليكم الصيام» أى معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد
الخطاب وتعطلت الأدلة ، وإنما يضمن المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا
بتقديره للضرورة كما إذا قيل «أكلت الشاة» فإن المقوم من ذلك «أكلت لحمها»

(١) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢ .

فحذف المضاف لا يلبس وكذلك إذا قلت ، أكل فلان كبد فلاني إذا أكل ماله فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده ، فحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة (١) .
وعنا يتضح منهج الفقيه الحنبلي المجتهد في تناول اللغة ، فهو متأثر في دراسة النص اللغوي بما يعرف في الفقه بسد الذرائع ، حيث يضيق باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه خشية أن يؤدي التوسع فيه إلى التباس الخطاب ، وتعطل الأدلة والأحكام ، وأكثر من ذلك ما يذهب إليه من أن قوله تعالى «واسأل القرية» ليس من هذا الباب برغم ذهاب أكثر الأصوليين واللغويين إليه (٢) ، وإنما هو عنده من باب التوسع في الدلالة لأن لفظ القرية إنما هو اسم للسكان في مسكن مجتمع ، وسنشير إلى التوسع في الدلالة باعتباره أحد مميزاته في الفصل الثاني الخاص بدراسة المعنى .

وأبطل ابن القيم أن تخرج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة بمقامه «كأنه قال إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين، أو لطف قريب أو بر قريب» (٣) ذلك بأن حذف الموصوف يحسن - عنده - بشرطين : أحدهما أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره والثاني : أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالأبر والفاجر والجاهل ، وهو بهذا يضيق باب الحذف الذي يتوسع فيه اللغويون ، وينكر على سيبويه حمله بعض ألفاظ اللغة التي وردت مذكرة وهي أوصاف للمؤنث على هذا الحذف مثل

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤

(٢) راجع على سبيل المثال : الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٥ حيث يذكر هذا التعبير مجازاً حذف فيه للمضاف ، الزجاج . إعراب القرآن القسم الأول ص ٧١ وقد تناول بالاستقصاء ما ورد بالقرآن من مواضع حذف للمضاف . القسم الأول ص ٤١-٩٤

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤ ، ٢٥

قولهم للمرأة حائض وطامث وطالق إذ يرى سيبويه أنه شبيه بقولهم وشيء حامض وطامث وطاقق.

ويرى ابن القيم أن النص القرآني له منهجه الخاص، في درسه درساً لغوياً وبيان معناه، لأنه ليس كسائر النصوص و«لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يمتلئه تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما (١)، وذلك أنه «للقرآن عرف خاص ومعان معبودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) وسنشير إلى هذه الملاحظة عند حديثنا عن «مشرح النص» أو الموقف الكلامي الذي يستعان به في الوصول إلى المعنى، والذي تنبه إلى كثير من عناصره ابن القيم واستخدمها في دراسته.

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث ويستشهدون بكثير من الشواهد فإن ابن القيم يرى أن ذلك «يعرف بجيشه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم ذهبت بعض أصابعه... وحل القرآن على المكثور الذي خلافه أصح منه ليس بسهل (٣).

وينكر ابن القيم القول بأن المصادر حقا ألا تؤنث كما لا تثنى ولا تجمع، وينقض قول من يخرج الآية على هذه السبيل، ويعتمد على ما ورد في القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنها تؤنث دائماً كما في قوله تعالى ورحتي وسعت كل شيء فسأكتبها... الآية (٤).

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

وينكر رأى الفراء الذى يذهب إلى أن القريب يراد به شيآن أحدهما النسب والقربة فهذا تلحقه الماء فتقول : فلانة قريبة لى ، والثانى قرب المكان وهذا بلا تاء تقول جلست فلانة قريباً منى ، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لا يجوز تخريج الآية عليه لأنه مشروط بكون لفظ القريب ظرفاً فأمّا إذا كان غير ظرف فلا يصح (١) .

ويبطل ابن القيم تخريج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثاً مجازياً كما تقول طالع الشمس فهذا مع صحته لا ينطبق على الآية لأنه إنما يسوغ إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث فأمّا إذا أسند إلى ضمير ، فلا يد من التاء كقولك الشمس طلعت ، والشمس طالعة ولا تقول : طالع لأن فى الصفة ضميرها فهى بمعنى الفعل فى ذلك سواء (٢) .

وينفق كذلك أن يكون «قريب» مصدراً مجرد من التاء كما تجرد المصادر فى الإخبار بها من التاء نحو امرأة عدل وثقة ... الخ لأن لفظ «قريب» لا يعرف استعماله مصدراً أبداً وإنما المصدر القرب (٣) .

ويرد أيضاً القول بأن وزن فعيل يحمل على فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث ، وبطلان ذلك ويرد الشواهد التى استشهد بها بعض النحاة ، وبخلص إلى أن التخريج الصحيح للآية يتمثل فى أنها من باب «الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه ، فإذا ذكر أغنى عن

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٣

ذكره لأنه يفهم منه (١) ومثل لذلك بقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه ، في أحد وجوه تخرجهما وهو (والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك) ويعال لهذا التخريج ويحشج له بأن (الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقة لأن الصفة لا تفارق موصوفها ، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب ، بل قرب رحمته تبع لقربه ... وقربه يستلزم قرب رحمته ففى حذف التاء ههنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة وأن الله تعالى قريب من المحسنين ، وذلك يستلزم التقربين وقربه وقرب رحمته ، ولو قال (إن رحمة الله قريبة من المحسنين) لم يدل على قربته تعالى منهم لأن قربته تعالى أخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الأخص (٢) والتقدير على هذا « إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك .

وتاء التانيث التي تلحق الفعل ليست عنده - كما يقول النحاة - لتانيث الفعل تبعاً لكون الفاعل مؤنثاً ، وإنما هي علاقة فقط تدل على الفاعل المؤنث (٣) .
ويحاول ابن القيم أن ينكر على النحاة قاعدتهم التي مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقى التانيث فلا بد من لحوق تاء التانيث فى الفعل المستند اليه ، وإن كان مجازى التانيث كنت بالخيار ، ويرى أن الأصل فى هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت العلامة ، ولا قبالي أكان للتانيث حقيقياً أم مجازياً فتقول : طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث فى معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض والمكان فلذلك جاء :

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣١

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤

فإن الحوادث أودى بها

فإن الحوادث في معنى الحدنان ، وجاء :

ولا أرض أبقل إبقالها

فإنه في معنى : ولا مكان أبقل إبقالها (١) .

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤنث هي التي تحدد لحق التاء (فكلاً) بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة ، وكلاً قرب قرب إثباتها وإن توسط توسط (٢) .

وعلى الرغم من أن ابن القيم يرى نفسه فاقداً للنحويين في هذا الموضع ، فمن نراه لا يبعد كثيراً عما قالوه إلا فيما يتعلق بحقيقى التأنيث وبجازية إذ لا يجعل لهذه التفرقة اعتباراً يبنى عليه تأنيث الفعل أو تذكيره كما هو الحال عند النحاة ، أما جعل الاتصال والانفصال بين الفعل وفاعله مؤثراً في لحاق التاء بالفعل أو حذفها فهذا أمر يتفق فيه ابن القيم مع جميع النحاة (٣) .

ومما نأخذه على ابن القيم - أيضاً - في هذا الموضع أنه حاول نقد النحاة في قولهم : إن جمع التكسير قد يؤنث حملاً على معنى الجماعة وقد يذكر باعتبار آخر ، ولكنه بعد اعتراضه لم يكف يغادر ما قرره النحاة ، وقد كان اعتراضه يورم أن له قولاً آخر .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٥

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن عثيل باب الفاعل ج ١ ص ٤٠٤ في شرحه لبيت الألفية . وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف ، وكذلك ابن هشام شذور الذهب (الحكم الرابع من أحكام الفعل ونائبه) ص ١٦٩ وما بعدها ، وابن هشام من معاصري ابن القيم فقد تولى عام ٧٦١ هـ .

٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)

العلاقة بين فصيلتى العدد والزمن فى اللغة وبين الواقع الطبيعى أقوى منها فى حاله النوع ، فإذا قلت (الجواد يأكل) أو (الجياد تتأكل) فإنما تعبر عن فكرتين فيها الوحدة تقابل الجمع ، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل ، وذلك قائم على حقائق الاختبار (١) .

ومعظم اللغات - اليوم - تقابل المفرد بالجمع فقط ، وتخلو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التى لا تزال تحتفظ بصورة المثنى ، وتمتص الصيغة فيها بحياة كاملة ، ولا تختفى فى صيغة الجمع إلا فى اللهجات العامية .

ويغلب على دراسة النحاة واللغويين القدماء لهذا الموضوع - كتابهم فى أحيان كثيرة - منهجهم التعليمى المتميز أحياناً بالمنهج الوصفى ، والميل شيئاً ما إلى المنهج الوصفى فلاحظه عند سيبويه وأوائل النحاة ، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه التعليمى فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع (٢) .

ويعنى سيبويه بإيراد أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيها وجمعها ، فالتثنية لها صيغة واحدة فى العربية وهى زيادة الألف والنون ، ولا فرق بين المفرد العاقل وغيره فى إحقاق هذه العلامة ، كما يتناول المقصور والمنقوص وكيفية تثنيهما ثم يضى فى استخراج أحكام لأوضاع مفترضة قد تستعمل فى اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية دمي ، إذا صارت اسماً و (بلى) (٣) ،

(١) فندريس ، اللغة من ١٢٣ - ترجمة الدواخلى والقصاص

(٢) راجع . سيبويه . الكتاب ج ٣ من ٣٨٥ - ٤١٥ ، انظر ابن مالك . تسهيل

الفوائد من ١٢ - ٢٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ من ٥٠ - ٦٨ ، ج ٢ من ٣٥٣ (جوع التكسير)

(٣) سيبويه . الكتاب ج ٣ من ٣٨٩

وثنية (مقبليات) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون فيهما رفعان ولا نهبان ولا جران) (١)، وحكم عشرين وثلاثين والأثنين ومسلمين إذا صارت أعلاماً... إلى غير ذلك من الفروض المحتملة (٢).

والدلالة على الجمع سبيلان في العربية إما بإلحاق الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالات النصب والجر وذلك في جمع المفرد المذكر العاقل علماً أو صفة، أو الألف والتاء في حالة الأسماء المؤنثة، وإما عن طريق التفسير أي تغيير هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة.

وليس كل ما ورد في اللغة من صيغ الجمع بالواو والنون جمعاً لمفرد مذكر عاقل فقد يجمع بهما المؤنث كأرض التي تجمع على «أرضين»، و«سنة»، التي تجمع على سنين وبأبها ونحو ذلك مما يسميه النحاة بالملحق بجمع المذكر السالم.

والجمع بالألف والتاء في اللغة ليس مقصوداً كذلك على كل مفرد مؤنث، وإن كان هو الأصل، وإنما قد يجمع بإلحاقها المذكر الذي لا يمكن جمعه جمع تكسير كهام واحطبل، وقد يجمع بهما جمع المذكر نحو رجالات وجمالات.

وقد عرف ابن مالك الثنية بأنها «جعل الاسم للقابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوح ما قبلها جرّاً نصباً تليها نون مكسورة، فتحها لغة وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية» (٣).

(١) سيويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩٣

(٢) سيويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩٣ ، ٢٩٤

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢

وكتب النحو العامة تعنى - غالباً - باستخراج أحكام التثنية والجمع كما قدمنا ، وتفصل هذه الأحكام عند تناول جمع التكسير الذى لا يكاد يسير وفق قواعد قياسية ، ويتصل بقضية العدد ما يتناوله النحويون فى أحكام تمييز العدد .

ويعنى الأصوليون فى دراسة فصيلة العدد بما يتصل بالدلالة ، ويكون له بالتالى أثره استنباط الحكم الشرعى ، ولذلك يشيرون إلى « الجمع » عند تناول ألفاظ العموم ، فمن عيب العموم جمع السلامة مذكراً أو مؤنثاً وجمع التكسير إذا ورد معرفاً ، « ال » التى ليست للعدد ، أو ورد منكرأ ، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل « كل » و « جميع » (١) .

والجمع المعرف يفيد عموماً أوسع مما يفيد الجمع المنكر ، ولهذا يقال « رجال من الرجال » ، ولا عكس ، أى أن المعرف أعم من المنكر (٢) .

واسم الجنس إذا عرف « بال » التى ليست للعدد دل على العموم بدليل وصفه بالجمع كقولهم : « أهلك الناس الدينار الصفر » ، أو استثناء الجمع منه كقوله تعالى : « إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا » (٣) .

وألفاظ العموم التى يتناولها الأصوليون بالدرس لها دلالة على ما يتعدد وإن كان بعضها بصيغة المفرد .

وأغلب محققى الأصوليين يذهبون إلى أن أقل الجمع اثنان وليس ثلاثة كما

(١) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥

(٢) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦٠

(٣) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦١

هو في عرف النحاة واللغويين (١) . وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : « إذا منكم
مستمعون ، وهو يخاطب موسى وهارون ، وقوله تعالى « وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا ، » وبغير ذلك من آيات الكتاب العزيز التي عومل فيها المشي
معاملة الجمع (٢) .

أما الحكم الشرعي - بغض النظر عن الخلاف اللغوي - فهو حكم الجماعة
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب في استعمال المفرد والجمع فالواحد
قد يراد به الجمع في اللغة ، وقد ترد صيغة الجمع والمراد بها المفرد ، وقد
يوصف الجمع بصفة المفرد إلى غير ذلك من أبحاث نجدتها عند الأصوليين
أشمل وأوفى مما هي عند اللغويين (٣) ، كما يشير إليها البلاغيون في موضوع
« الحمل على المعنى » (٤) .

تناول ابن القيم فصيحة العدد : المفرد والمثنى والجمع تناولا مزج فيه بين
ثمرات جهود النحاة والأصوليين واللغويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه
ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله ، وعرض بإسهابه المعهود ما كشف عن
غوامض لم يتناولها السابقون ، وفصل فيما أجملوه ، وانتهى الأمر إلى تصورات
ونسفة لغوية لبعض جوانب القضية لم يسبق إليها .

(١) من اللغويين مثلا ابن فارس يؤيد القول بأن أقل الجمع ثلاثة . الصاحي في

فقه اللغة ص ١٦٠

(٢) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣

(٣) ابن فارس : الصاحي في فقه اللغة ص ١٨٠ - ١٨٣

(٤) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

قرر ابن القيم - كمن سبقه (١) . أن المفرد أصل وأن المثني والجمع فرع عليه أو تابعان له ، وعمل بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثني والجمع تلحقهما علامة زائدة ، واعتبر أن تغير الهيئات في التذكير علامات زائدة على المفرد (٢) .

ويرى ابن القيم أن ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الدالتين على التثنية والجمع المذكر السالم في الأسماء ، لأنها في الأفعال أسماء ، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً نحو كاف الضمير وكاف المخاطبة في ذلك ، (٣) ، ويستدل على ذلك بما في واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات في الأسماء والأفعال ، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره ، وكذلك الألف في المثني ، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لا تستعمل إلا للعاقل ، وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضاً بالعقلاء (٤) .

ولما كان المثني أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنه لا يتغير فيه بناء الواحد أبداً بينما يتغير في جموع التذكير ، كما أن الفعل المسند إلى المفرد مبني على الفتح ، وكذلك الفعل المسند إلى ألف الاثنين (٥) . والتعليل

(١) بتضح تسليم النحاة بذلك عندما يتناولون المطابقة في أي حالة عن حالاتهم فيقولون « في الأفراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه » فيمدون المثني والجمع فرعين على المفرد ، ويمدون المؤنث فرطاً على المذكر

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٠٩

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨١ .

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

العقلى لأوضاع اللغة قد يكون مرغوباً عنه فى الدرس اللغوى الحديث، لكن ذلك لا يعنى فسادة فى كل موضع، ويبدو لنا فى مثل هذا الموضع تخالفاً من النصف والشطط لموافقة للواقع اللغوى .

وابن القيم يجعل ذلك من مشاكلة الالفاظ للمعاني، فالمعنى المفرد يستحق فى اللغة لفظاً مفرداً، والطويل يستحق لفظاً يناسبه، وقد جعلت الواو للجمع لأن الواو فى اللفظ ضميمة بين الشفتين، وجماعة لهما، وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغى أن يكون مشاكلاً له، (١)، وكذلك استخدمت الواو حرفاً للعطف لأن العطف معناه الجمع (٢) .

وبالرغم من أن المشاكلة أو المناسبة بين الالفاظ والمعاني قد أغرت عدداً من الباحثين قديماً وحديثاً فإن ذلك لا يمكن طرده فى غالب ألفاظ اللغة التى تتعرض لاعتبارات تطورية معقدة فى تاريخها الطويل تحيل هذه المناسبة وتطمس معالمها إن كانت فى الأصل قد وجدت، فضلاً عما يقرره واقع اللغة - أية لغة - من بحفاة لهذه الصلة المزعومة فى غالب الأحيان .

وينبى ابن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم - المؤنث السالم - التكثير)، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه فى التقصد إليه وتستعمل الصيغة فى الأصل لمن يعقل ولذلك براعى فى الإخبار فى هذه الحالة أن يكون بالواو فنقول هم فعلوا أو فاعلون، لأنك فى هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع .

وجمع التكسير وضع أصلاً لما لا يعقل، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

المفردة التي تدل على معنى الجمع كالثمة والامة والجملة ولذلك تقول : الشيايب بيعت
وذهبت ولا تقول : بيعوا ، ذلك بأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين آحادها ،
وحمل ما يجمع تسكيراً ما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر ، والخبر معها
كأنه عن الجنس الكبير الجارى فى لفظه مجرى الواحد .

أما الجمع بالآلف والياء فهو لما قل عدده من المؤنث ويشمل ما يعقل وما
لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسير (١) .

وحول صيغة المثنى يعيل ابن القيم إلى اعتبار اللهجات التي تازمه الآلف -
يرغم قلتها - أقيس من غيرها ، ذلك أن علامة التثنية فى الاسماء ينبغى أن تكون
ألفاً فى كل الأحوال لأنها على حد ضمير الإثنين ، ولما كان ضمير الإثنين فى
فى الفعل هو الآلف فى العاقل وغيره وكان هو أصلاً له علامة التثنية فالأصل فيها
أن تكون بالآلف (٢) .

والآلف والوار والياء - عنده - علامات إعراب فى المثنى وجمع المذكر
السالم ، وليس الإعراب بالحروف المقدرة فيها ، وهو موافق لرأى ابن مالك (٣)
مخالف لرأى ابن عتيل (٤) الذى يرى أن التحقيق أنها معربة بحركات مقدرة
فوق الحروف ، والخلاف فى هذه المسألة مشهور بين النحويين ، وقد أورده
صاحب الإنصاف بشيء من التفصيل (٥) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٣ .

(٤) ابن عتيل : شرح ابن عتيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٣ .

(٥) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ج ١ ص ١٩ .

وإعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة
من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، ويقال إنه مذهب الكوفيين ، أما
سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف (١) .

ويبدو رأي ابن القيم ومن وافقه في هذا الموضوع أقرب مأخذاً وأقرب إلى
التصور والواقع من الرأي الآخر المحتاج إلى تقدير .

ويعال ابن القيم التزام الألف - عند بعض القبائل - في التثنية وعدم التزام
الواو في جمع المذكر السالم بأن الياء قريبة من الواو ، وهما اختان فعند قلب
الواو ياء في حالتين النصب والجر لم تبعد عن الواو ، بخلاف الألف فإنها تبعد
عن أصلها عند قلبها ياء (٢) .

كما يعال ما ورد في اللغة من جمع نحو سنة ومائة على سنين ومئين ، وهو ما
يعرف عند النحاة بباب سنة وهو كل اسم مؤنث ثلاثي معتل اللام حذفت منه
لامه وهي حرف مدولين (ياء أو واو) وعوض عنها بالياء وليس له مذكر -
يعال هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوي في الأصل على ياء أو واو ثم حذفت
كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يشبه المأخوذ منه وهو في هذا
وشبيه بهما من أخذ الله منه شيئاً وعوضه خيراً منه ، إذ أن واو الجمع ذات
المعنى أفضل من واو الحرف التي لا تدل بمفردها على معنى (٣) .

يبد أن أمثال هذه العلة التي تبرر ظواهر وأوضاعاً عرفتها اللغة وجرت
عليها ليست صحيحة في أحيان كثيرة ، لكننا نكشف عن فلسفة لغوية ذات

(١) الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٨٨ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .

(٣) ابن القيم بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

طابع خاص عرفه القدماء ، وعلل للنحو تعرضت المنقذ من قبل القدماء والمحدثين . وقد سبق للزجاجي أن قسمها إلى أقسام ثلاثة : تعليمية وقياسية وجدلية نظرية (١) ، وليس هنا مقام الحديث عنها بالتفصيل ، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أن نقد القدماء لها ينصب في جملة على القسمين الأخيرين ، وابن جنى يحتاج لعلل النحويين ويدافع عنها ويميل إلى اعتبارها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المنطقين لأنها علل عقلية في غالبيتها (٢) ، ومدارها عنده على ثقل الحال أو خفتها على النفس وهي عنده مواطنة للطباع ، (٣) ، لكنه يستدرك في موضع آخر فيذكر أن أكثر هذه العلل يجرى بجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستثقلا ، (٤) ، وكأنه يحس بما ينتاب هذه العلل من ضعف ، ثم يشير في غير ذلك الموضع إلى الذين انتقدوا علل النحويين واعتقدوا فسادها وضعفها محاولا إجابتهم والرد على شبهاتهم (٥) .

والاحتجاج للعلل النحوية - بجميع ضروبها - هو ما درج عليه النحويون ونراه بوضوح عند الزجاجي وابن جنى وابن الأنباري (٦) ، ثم عند السيوطي الذي أورد كثيرا من النقول في بيان العلل والاحتجاج لها .

(١) الزجاجي . الايضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) ابن جنى الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن جنى الخصائص ج ١ ص ٥١ .

(٤) ابن جنى . الخصائص ج ١ ص ١٤٥ .

(٥) ابن جنى . الخصائص ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) لابن الأنباري كتابان يمسكان دراسته للعلل ودفاعه عنها هما : لمع الأدلة في أصول النحو وهو الصق بهذا الموضوع والكتابات الأخرى : هو الاغراب في جدل الأعراب .

بيد أن هذه العلة لم تسلم من نقد بعض القدماء الذين أشار إليهم ابن جنى
كما تعرضت لنقد عفيف من قبل ابن مضاء القرطبي الذي دحا إلى إسقاط العلة
الثواني والثالث من النحو (١).

وما أوردناه لابن القيم آتفا من قبيل هذه العلة التي يستنبطها النحاة
بعقولهم وليكن نقضها أو الاعتلال بغيرها في نفس الموضوع أمر سائق أقرب به
النحاة حتى المدافعون عنها المحتشون لها ، وبات من المقرر عند كثير من القدماء -
على ما يبدو - أن علة النحاة الثواني والثالث - برغم الاحتجاج لها - واهية
ضعيفة حتى عرض بها أحد الغزليين قائلاً :

ترنو بطرف ساحر قاتن أضف من حجة نحوى (٢)

ويصل ابن القيم الدرس البياني وصلاً محكماً بالنحو عندما يتناول استعمال
بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة في النظم القرآني فيخرج بملاحظات
قيمة لم يسبق إليها أو إلى بعضها .

فكلمة « الأرض » المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكور على « الأرضين » أو جمع
تكسير في بعض الأحيان ، لكنها تلزم الأفراد في النظم القرآني ، وتفسر ذلك
عنده - أنها « لفظة جارية مجرى المصدر ، فهي بمنزلة السفل والنحت ، وبمنزلة
ما يقابلها كالفوق والعلو ، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى
امرأة زور وضيء ، ويدل على هذا قول الراجز :

ولم يقلب أرضها البيطار

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٠ .

يصف قوائم فرس فأفرد اللفظ وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى ، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل ، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة ، وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذى هو في مقابلة العلو ، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضمنت إليه جزء آخر ، (١) ، ويجوز الجمع أيضا . ولما كان اللفظ لا يقال فيه أرضة ، لم يجمع على أرضات أى بصيغة المؤنث السالم وعدل فيه إلى صيغة المذكر السالم (٢) ، لأنها صيغة يقصد فيها إلى الآحاد على التعمين « فإن أرادوا الكثرة والجمع الذى لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس لم يحتاجوا إلى الجمع فإن لفظ أرضة ، يأتى على ذلك كله ، لأنها كلها بالإضافة إلى السماء تحت وسفل فغير عنها بهذا اللفظ الجارى مجرى المصدر لفظا ومعنى ، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحققتها ، (٣) وعلى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « طوقه من سبع أرضين » بالجمع ، لما اعتمد الكلام على ذات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادهما دون الوصف لها بتحت أو سفلى في مقابلة فوق وعلو ، (٤) .

وعدول النظم القرآنى عن جمع (الأرض) في مقابلة (السموات) في جميع آيات الذكر الحكيم يعمله ابن القيم - فضلا عما سبق - باستئصال صيغة جمع (أرض) جمع تكسير أو جمعا سالما لأنها صيغة تخلو من الفصاحة والحسن والعدوثة وينبوعها السمع بينما يستحسن لفظ (السموات) (٥) . أضف إلى ذلك أن لفظ

- (١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
- (٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
- (٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
- (٤) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
- (٥) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(السموات) يجمع بمجوعا إذا كان مقصودا به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقابل أولى ، أما (الأرض) فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التحت والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد ، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضا كما في قوله تعالى (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) ، كما أن الأرض وإن تعددت لصغر ما وضأتها بالنسبة إلى السموات وسعتها فاسبها أن تبقى بلفظ الواحد للقليل فاختير لها اسم الجنس في مقابلة الجمع في صيغة السموات (١) .

وكذلك الشأن في لفظ (السماء) يأتي مفردا إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والرفق (٢) لانه قريب من المصدر كما في قوله تعالى : (أأنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور أم أنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا) ، وقوله تعالى (وما يعزب عن وهك من متقال ذرة في الأرض ولا في السماء) وأمثال ذلك من الآيات ، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد بمجموعة كما في قوله تعالى : (يسبح له ما في السموات وما في الأرض) لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لم يكن يد من جمع علمهم ، وكذلك (وله من في السموات ومن في الأرض) . وفي قوله تعالى : (تسبح له السموات السبع) جمعت للإخبار بأنها تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها (٣) .

وعلى هذا النحو يعضى ابن القيم مستشهدا بكثير من المواضع التي وردت

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٦ .

فيها لفظه (السياء) مفردة أو مجموعة معللا بما سبق بيانه وما حصلته أن المعنى إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد وإذا اقترب من الذاتية والتجسد كان أولى بالجمع ، وهو حكم نحوي يتضح عندما يتناول النحاة الاختيار بالمصدر أو النعت به أو مجيئة حالا ، أو يرد في كل ذلك بصيغة المفرد بغض النظر عن الموصوف أو الخبر عنه .

ولفظ (الريح) يرد مفردا في القرآن الكريم في سياق (العذاب) وبصيغة الجمع (الرياح) في سياق الرحمة ، وعلى الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يضع تعليلا لذلك يتمثل في أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهَاب والمنافع، وإذا ما اجت منها ربح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ربح لطيفة تنفع الحيوان والنبات ، أما في حال العذاب فإنها تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهي إلى حيث أمرت ، ومن ذلك قوله تعالى في قوم عاد (فأرسلنا عليهم الريح العقيم) (١) .

ولكن (الريح) قد تستعمل مفردة في النظم القرآني في مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها وابن القيم يرى ذلك مؤكدا لتعليله السابق ويصلل له بأن تمام الرحمة يحصل في هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها ، فالسفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإذا اختلفت عاينها للرياح كانت سببا في إغراقها، ولذا أفردت في النظم القرآني ولكنها قيدت بانها ربح طيبة دفعا لتوهم كونها ربح عذاب عاصفة وذلك في قوله تعالى : « حتى إذا ركبوا في الفلك وجري بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ربح عاصف » (٢) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

والنظم القرآني البالغ الإحكام يراعى في اختيار المفرد أو الجمع ما يقتضيه المعنى ، وما هو أدل على الواقع وأدق في التعبير عنه ، وقد كشف ابن القيم عن سر جمع «الظلمات» وافراد «النور» وجمع «سبل» الباطل ، وإفراد «سبل» الحق ، وجمع (الشمال وإفراء اليمين وذلك في نحو قوله تعالى : **دو الحمد لله الذي خاق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وقوله : (وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)** وقوله : **(يتفياً ظلاله عن اليمين والشمال)** ، وخلاصة قوله (١) أن طريق الحق واحد ومرده إلى الله الملك الحق ، وطريق الباطل متشعبة متعددة فانها لا ترجع إلى شيء موجود ، ولا غاية لها يومئذ إليها ، وبالرغم من أن طريق الحق قد تنوع لكن أصلها واحد ، وكذلك الظلمة بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق ، فلما كانا متماثلين بل هماهما أفرد وجمعت الظلمات كما في قوله تعالى : **(الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات)** .

ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت ، وحين ترد كلمة (الشمال) مفردة فإنها تكون دالة على جهة الشمال بالنسبة لشخص معين كما في قوله تعالى **(عن اليمين وعن الشمال قعيد)** ، أو تكون للدلالة على غاية المراد إلى طريق الجحيم وهو غاية طريق الباطل فهي غاية واحدة لذا يعبر عنها بالمفرد كما في قوله تعالى : **(وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال)** ، فالمقصود بالشمال هنا جهنم .

وقد تجمع كلمة (اليمين) إذا وردت للدلالة على جهات اليمين بالنسبة

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

لأشخاص متعددين كما في قوله تعالى : (ثم لأنبيهم من بين أيديهم ومن خلفهم
وعن أيمنهم وعن شمائلهم) ، فالجمع هنا لمقابلة كثرة من يريد إغواءهم .

وكلمتا (المشرق والمغرب) وردتا بصيغة الإفراد والتثنية والجمع ، وحاول
ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال في موضعه ، ذلك بأن (تغاير هذه
المواضع في الإفراد والتثنية والجمع بحسب مواردنا يطلعك على عظمة القرآن
وجلالته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعا كان المراد بها مشارق الشمس
ومغاربها في أيام السنة وهي متعددة ، وحيث أفردا كان المراد أفق المشرق
والمغرب ، وحيث ثنيا كان المراد مشرقى صوبها وهبوطها ومغربيها) (١) .

وقد لا يبدو تعليقه هنا لاستعمال صيغة الجمع مقنناً فالأرجح منه فيما يبدو
وهو لادل على عظمة الخالق وسمة ملكه أن يكون المقصود مشارق ومغارب
النجوم الكثيرة التي تقدر بآلاف الملايين والتي تسبح في الفضاء ولكل نجم
مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه .

وعلى الرغم من ذلك فحواولة ابن القيم في تناول فصيلة العدد وبيان دقة
استعمالها لا سيما في النظم القرآني محاولة طيبة فرجح أنه لم يسبق بها .

٣ - فصيلة الزمن

لن نضعنا صفحات البحث في تناول جميع الفصائل التي عرض لها ابن القيم ،
ولذلك آثرنا أن نتناول منها فضلا عما قدمنا فصيلة الزمن والشخص .

وسنحاول أن نجمل القول في كلتا الفصيلتين ونقصر البحث على بعض
الجوانب الهامة في كل منهما .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢١ .

وأقسام الزمن العقلية هي الماضي والحاضر والمستقبل ، وتختلف اللغات في التعبير عن الزمن ففي الفرنسية كما يقول فندريس ، سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد ، (١) .

ويذهب إلى أن السامية المشتركة ليست فيها أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة ، وإنما بها مجموعة كبيرة من الوسائل التي تعبر عما بين الفعل والفاعل من صلات كالتعبير عن السببية والكثرة والشدة والتمنى والرجاء والأمر والمفاعلة والمطاوعة ، أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان : غير التام والتام ، فالنام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي ، وغيره ما لم ينته فيه الحدث وفي الآشورية يستعمل التام (الماضي) في معنى الحاضر والمستقبل ، وفي العربية يعبر غير التام (المضارع) عن الحاضر وعن المستقبل ، وفي العبرية فرى الصيغة المسماة خطأ بصيغة الاستقبال تستعمل في القصص للتعبير عن الماضي ، بينما قد تستعمل صيغة الماضي للتعبير عن المستقبل (٢) .

وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية إذ أن الفعل في العربية منفصلا عن السياق إما أن يكون ماضيا فقط وإما أن يكون حاضرا أو مستقبلا ، ولكن فندريس غير دقيق فيما روى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة . ذلك أن الزمن النحوي ، وظيفته في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالصادر

(١) فندريس : اللغة ص ١٣٥ .

(٢) فندريس : اللغة ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

والخوِّلف (١) . ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفياً وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية ، وقد جره إلى هذا الوم قلة عناية نحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة على الرغم من أن العربية تضم كثيراً من الوسائل التي تميز بين هذه الفروق الزمنية وهي في غالبها قرائن سياقيه (٢) .

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق التقسيم الزماني في الواقع ، فصيغتنا الأمر والمضارع تشتركان في إمكان دلالة كل منهما على الحال والاستقبال ، ونتيجة لذلك حاول النحاة أن يضعوا من الوسائل ما يمكن به تحديد الزمن ، فصيغة الأمر عندهم تدل على الزمن المستقبل أو الحاضر والمستقبل وابن القيم يرى أن الأمر لا يكون إلا الاستقبال (٣) .

والاصوليون يبحثون في صيغة الأمر العاري من القرائن عما إذا كان يقتضى التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان أم أنه للمرة الواحدة مع احتمال التكرار ، وهل التكرار يستلزم قرينة أم لا ؟ (٤) .

أما صيغة الماضي فالأصل فيها أن تدل على حدث وقع في الزمن الماضي كما تدل صيغة المضارع على الحدث الحاضر والمستقبل ، وهناك من القرائن ما يحدد اختصاص الصيغة بزمن معين ويجعلها مقصورة عليه ، فصيغة الماضي قد تدل على المستقبل وذلك بعد أدوات الشرط وفي الوعد والإنشاء ونحوه لا في الخبر ، (٥) ، وكذلك تدل صيغة الماضي على الاستقبال بقرينة الطلب والنداء

(١) د. تمام حسان : العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ .

(٢) تراجع في ذلك ما كتبه الدكتور تمام حسان عن « الزمن والجهة » في كتابه العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ - ٢٦٠ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

(٤) الأملد . الاحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٢ - ٢٦ .

(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

كقولك : غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعادك من النار ، والوعد كقوله تعالى :
« إنا أعطيناك السكوت ، ، وكذلك إذا عطف الماضي على ما علم استقباله كما
في قوله تعالى عن فرعون : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار ، ، وقوله :
ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ، ، وينصرف أيضاً إلى الاستقبال
بـ « لا ، و « إن ، بعد القسم كما في قوله تعالى : « ولئن زلنا إن أمسكناهما من
أحد من بعده ، وقول الشاعر :

ردوا فوالله لا زدناكم أهلاً ما دام في مائنا ورد لنزال (١) .

وقد بين ابن القيم - صدد هذه القرائن المعينة على تحديد الزمن ، فساد
ما يذهب إليه بعض النحاة الذين يعتبرون مجرد الشرط بـ « إن ، دلاً على
الاستقبال ، وفساد تأويلهم لبعض النصوص التي تعارض مذهبهم ، واحترز هو
بالأ يكون ذلك على سبيل الخبر كما في قوله تعالى « إن كنت قلته فقد علمته ، ،
فكثير من النحاة يجعلون الفعل بعد الشرط بأن مستقبلاً والتأويل عندهم في هذا
ونحوه : « إن ثبت في المستقبل وقوع ذلك في الماضي ، أما ابن القيم فيرى
الفعل في هذه الحالة ماضياً في المعنى كما هو ماض في اللفظ (٢) ، والكوفيون لهذا
السبب جعلوا « إن ، في بعض هذه الحالات وفي نحو قوله تعالى : « واتقوا
إن كنتم مؤمنين ، بمعنى « إذ ، التي تدل على الماضي حتى يتخلوا من التناقض
بين معنى الشرطية الذي يفيد الاستقبال وبين معنى المضى الذي يتضمنه الفعل
ويكشف عنه السياق ، على حين يتأول النحاة هذه الآيات وما يجرى مجراها
من النصوص المعتمدة في الاحتجاج تأويلاً ينكره ابن القيم (٣) .

(١) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٣) من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في حديثه عن « إن » الشرطية : معنى

الطيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وقد تناول ابن مالك الصلة بين الفرائض والزمن وهو ما لا يحظى بعناية كبيرة من النحاة، والماضي - عنده - ينصرف إلى الحال بالإشياء، وإلى الاستقبال بالطلب والتوعد وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفي بـ «لا» و «إن»، بعد القسم، ويحمل الماضي والاستقبال بعد همزة التوسوية وحرف التخصيض و «كلا» و «حيث» ويكونه صلة أو صفة لنكرة عامة (١).

وقد أفاد ابن القيم بما سبق إليه ابن مالك لكنه نقده نقدا طيباً وبين خطأه في بعض المواضع وهو ما يدل على دقة القيم ابن القيم المتساهية، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم عن الحرفين «هلا» و «لولا» وأنها إن تجردا للتخصيض تعبر الماضي عندهما إلى معنى الاستقبال، وإن تجردا للتويع بقي الماضي بمعناه، وإن كان تويعها مشرباً بمعنى التخصيض صلاح الأمرين (٢)، وهذا لم يشر إليه ابن مالك وتوهم عبارته خلافه.

وقد انتقده - كذلك - في اعتباره الفعل الماضي الواقع صلة للوصول محتملاً للاستقبال فقال: «وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماضٍ لفظاً ومعنى (٣) وانتقده أيضاً في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للنكرة عامة مستقبلاً، وبين ابن القيم خطأ ابن مالك في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرأ سمع مقالتي» إذا اعتبر ابن مالك الاستقبال في الفعل «سمع» بسبب وقوعه صفة للفكرة العامة «امرأ» و «هذا وهم أيضاً فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال تقول: كم مال أنفقته وكم رجل لقيته... وإنما جاء الاستقبال من

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٦٥٥.

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠.

(٣) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠.

جهة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة. «من سمع مقالتي فوجاها
لضره الله» (١)

كذلك اعتبر ابن القيم أن «حيث» لا تدل على الاستقبال كما ذهب ابن
مالك، وبين أن سبب وهمه راجع إلى ما فهمه من قوله تعالى: «ومن حيث
خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم قولوا ووجهكم
شطره» فالاستقبال في الفعل الماضي هنا ليس بسبب حيث وإنما جاء من قبل
ما تضمنه الكلام من الشرط (٢).

وقد بين ابن مالك أن المضارع صالح للمحال والاستقبال ولو نفى
ب«لا» خلافاً لمن خصها بالمستقبل، ويرجع الحال مع التجريد، ويتعين عند
الأكثر بمصاحبة «الآن» و«ما» و«إن»، ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل،
وياسناد إلى متوقع، وبإفئته طلباً أو وعداً، وبمصاحبة ناصب أو أداة ترجع
أو إشفاق أو مجازاة أو (لو) المصدرية أو فون توكيد أو حرف تفتيس
وهو السين أو سوف أو سوف، أو دسوف، أو دسوف، أو دسوف، وينصرف إلى الماضي ولم يولد
الجازمة ولو الشرطية غالباً وهاذ، وهرباء، وقد في بعض المواضع (٣).

وقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع ب«لا» مذمبين للمخاة، فمنهم
من يرى احتمال الفعل للمحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك، ومنهم من
يذهب إلى أن «لا» تخلص العمل للاستقبال وهو رأي الزنخشي، وابن القيم
يؤيد القول الأول وينقض رأي الزنخشي.

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠، ١٩١

(٣) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤، ٥

وقرائن الزمن الحالين التي ذكرها ابن مالك وافقه فيها ابن القيم ومثل لكل نوع ، وزاد على لفظ « الان » لفظ « الساعة » و « آ نفا » ، وزاد على حرفي النفي الفعل « ليس » (١)

وقرائن الزمن المستقبل التي ذكرها ابن القيم هي نفسها التي أوردها ابن مالك وقد خصها ابن القيم في عشر قرائن أعقل منها بما ذكره سابقه قرينتين هما الظرف المستقبل والاسناد إلى المتوقع (٢) .

والنقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق تقسيم الزمن في المنطق العقلي وإنما يراعى اعتبارات تخص الصيغة والدلالة ، فهو تقسيم واقعي يراعى طبيعة اللغة ، وهو يذكرنا بالتقسيم الثلاثي للكلمة في العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وهو ما درج على الأخذ به جمهور النحاة ، وكذلك اللغويون القدماء في معظم اللغات ، والدرس الحديث يرى أن الأساس في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما من اسم وفعل وحرف (٣) .

٤ - فصيلة الشخص

(التكلم والمخاطب والغائب)

تدرس هذه الفصيلة في النحو العربي في مواضع ثلاثة هي الضمائر وأسماء

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ض ١٩١ ، ١٩٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ض ١٩٣

(3) Jespersen : Otto., The philosophy of Grammar, p. 58-71,

الإشارة والأسماء الموصولة، فهذه الأسماء وجدت في اللغة لتتوب عن اسم الشخص المتكلم والمخاطب والغائب.

وسنقتصر في بحثنا - هنا - على الضمائر :

والضمائر - في أية لغة - محدودة لا يصعب إحصاؤها، وتتبع أدوارها في تطوراتها وتبدلاتها، ويمكن أن تتخذ موضوعاً من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها، وقد عد بعض الباحثين العربية من أقدم اللغات جميعاً عن طريق دراسة ضمائرهم ومقارنتها بغيرها من اللغات فهي تامة التطور في استعمال الضمائر (١).

وقد يستدل من تصرف الضمائر والصيغ المسندة إليهما على المستوى الاجتماعي للتكلم والمخاطب والغائب، واللغات في كشفها عن ذلك متفاوتة (٢).

ويهمنا أن نشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة. فقد درج النحاة على أن يتناولوها من حيث تقسيمها إلى قسمين ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين بنوعياتهم العددية المعروفة، وضمائر غائبين، ثم يقسمون الضمير إلى بارز ومستتر، والبارز إلى متصل ومنفصل، إلى غير ذلك مما هو معروف في كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله أو انفصاله (٣).

(١) عباس العقاد: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ص ٧١

(٢) انظر « الضمائر والمستويات الاجتماعية » الفصل الذي عقده الدكتور محمود السررات في كتابه « اللغة والمجتمع » ص ٨٦ - ٩٩ .

(٣) على سبيل المثال انظر الزمخشري الفصل ج ٢ ص ١٩ - ٢٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٧٨ - ٩٥ .

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها في اللغة وأنها تبلغ على اختلاف أنواعها - ستين ضميرا ، وأفيد عبارته « وأحواله معلومة لسكن نبيه على أمرارها ، (١) أنه إن يخوض فيما خاض فيه النحاة وفصاؤه ، وكذلك فعل وإنما يتجه ببحثه إلى ما لم يذهبوا عليه .

حاول ابن القيم أن يعالج - تعليلا صوتيا في الغالب - وضع كل ضمير للشخص الدال عليه ، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أي اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يوجد من مشابهة يستدل عليها بمعرفة منخارج الحرف وخصائص الصوت ، فهو يرى مثلا أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم لأن مخ - رج الهمزة « من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد .. فإذا أردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولها بذلك ما كان منخرجه من جوفه ، وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي للكلام صفه له ، وهو أحق بالاتصاف به ، وأما اتصالها بالهاء مع النون فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسما منفصلا كان أولى ما وصلت به للنون أو بحرف المد واللين إذ هي أمهات الزوائد ، ولم يمكن حرف المد مع الهمزة لذهابها عند التقاء الساكنين نحو « أنا الرجل » فلو حذف الحرف الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالالف التي هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حرف المد واللين ، ثم ثبتوا النون لحقائها بالالف في حال السكت أو جهاء في لغة من قال (أنه) (٢) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة صوتية لوضع كل ضمير لشخصه الذي وضع له في اللغة ، وذلك فيما سبقت من حديث عن الضمائر على غير ما مثلنا له ، وهذه المناسبة ليست بالضرورة صحيحة ، ولنا من يؤيد نظرية الصلة بين اللفظ والمعنى على هذا النحو ، فذلك أمر لا يطرد في اللغة ، بل لا يطرد في نوع واحد من أنواعها كالضمائر مثلا ، ولا نظن وجوده إلا على سبيل المصادقة ؛ أو في ألفاظ قليلة اقتضتها ضرورات وظروف خاصة وصلت بين اللفظ والمعنى بمناسبة واضحة .

لذلك فإن تحليل ابن القيم وضع الضمائر لأشخاصها بهذه المناسبات الصوتية بين اللفظ والمعنى يبدو منطوقه - في الغالب - عقليا لا يؤيده الدرس اللغوي الحديث في غالبه ، وهو من نوع تعليقات النحاة السابقين الذين نظروا إلى جميع أوضاع اللغة على أنها من وضع واضع حكيم اقتضت حكمته هذه الأوضاع بعينها دون غيرها ، فهم لذلك يحاولون استنباط وجوه الحكمة في أوضاعها المختلفة ، ويفعلون بذلك - رغم إدراكهم في مواضع كثيرة - أن اللفظة ظاهرة اجتماعية وأنها متطورة كالسكان الحي وتعرض في تاريخها الطويل لصعوبات تطويرية معقدة لا تسير وفق المنطق العقلي وإنما تخضع لظروف مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وغير ذلك .

هذه النظرة طغت على ابن القيم في بحث الضمائر فحاول أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجوه الحكمة فقرر مثلا أن الأصمسل في التاء للمخاطب ، وإنما المتكلم دخيل عليه ، ولما كان دخيلا عليه ضموره بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحه ؛ وخصوا المخاطب بالفتح لأن في الفتحه من الإشارة إليه ما ليس في الضمة وهذا معلوم في الحسن (١) .

ونحن لانففى وجود صلة فى بعض الكلمات بين اللفظ والمعنى أو وجود مناسبة طبيعية ، فقد تمفظنا فى نفىنا من قبل ، وبقنا إمكان وجود هذه المناسبة أو المشاكة ، لكن فى حدود معنية وفى أفاظ قليلة نسبيا فى اللغة .

وابن القيم فىما قدمه قد وفق فى إدراك بعض هذه الصلات ، ولكنها - كما ذكرنا - غير مطردة ، ولا تصدق إلا فى جزئيات قليلة مما عرضه .

وعن هذه الصلة بين اللفظ والمعنى يتحدث استيفن أو لمان مبقنا أنها تظهر فى بعض الكلمات مثل كلمة (قهقهه) فهى كلمة معبرة فى ووصفية إلى حد ما بالصيغة نفسها ، والأصوات فىها دليل من دلائل المعنى ، وفى استطاعة الأجنبى الذى لا يعرف مدلول هذه الكلمة أن يفهم هذا المدلول تخمينا دقيقا إلى حد ما على حين لا يمكنه البتة أن يفهم معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده ، والكلمات التى تعاكى الأصوات منشاها إلى حد بعيد فى لغات مختلفة (١) .

(١) استيفن أولمان . دور الكلمة فى اللغة ترجمة د. كمال بشر ص ٧١

ثانياً : الجملة

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها في تأليفها ، الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التي تقتضيها أنواع التراكيب للتعبير عن معنى من المعاني أو الدلالات ، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة ، وعقليات فاطقى اللغة تتأثر بطرائقها في نظم الجمل ومن ثم تصدق عبارة فندريس : نحن نفكر بجمل ، (١) .

والبعث في التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثاً علم النظم Syntax أو النحو ، عند من يرى النحو قسماً للصرف (المورفولوجيا) لا محتويًا عليه .

ونحن نحاول هنا أن نتناول أمثلة من بعض أبواب النحو المتصلة بنظم الجمل لنقبن من خلالها منهج ابن القيم وجهوده على نحو دراستنا السابقة للفصائل .

لقد عنى ابن القيم ببعض أبواب النحو التي تدرس الجملة وتركيبها ، واتجهت عناية في ذلك إلى ما يخدم المعنى ، ويعين على تحديده وبيانه في الغالب ، ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التي درج النحاة على دراستها ، وما تناوله منها جاء به وفقاً لمنهجه الخاص به الذي يتميز بتناول جوانب أهمها السابقة أو لم يعطوها حقها من الكفاية ، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلاً مفيداً ، ويعنى كثيراً بما يتصل بالنظم القرآني وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين إحكامه وبلاغته .

(١) د. محمود السمرات . علم اللغة ص ٢٢٤

وسنحاول - هنا - أن نعين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان بدراسة الجملة، هما: المبتدأ والخبر والشرط ثم نعقب ببيان جهده بعامة في دراسة الجملة ومعالم منهجه في ذلك .

١ - المبتدأ والخبر

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل بمبحث الابتداء صدد تحليله اللغوي لعبارة «سلام عليكم ورحمة الله» (١) تحليلاً رائعا استخدم فيه معظم فروع الدرس اللغوي وصنفه في ثمان وعشرين مسألة .

وهذه العبارة دعت إلى بحث سبب الابتداء بالنكرة في هذا الموضوع ، مع أن الأصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتبارها مسوغا للابتداء بالنكرة المحضنة ، وقد أورد لإجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبتدأ بها (٢) ، مثل سلام لك ، وييل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام ، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصص فجاز الابتداء بها .

وقد أنكر ابن القيم ذلك على النحاة ووصف قولهم بأنه « لا حقيقة تحته » (٣) ، وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها « ما فيهما من الشيعاء والإبهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا » (٤) .

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٣٠ وما بعدها

(٢) هذا ما يذكره النحاة وقد لا يوردون علته وهو ما لخصه عنهم ابن القيم ، انظر ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٦ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٧

(٤) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وقد استحسن ابن القيم مذهب سيبويه الذي يجعل مناط الابتداء بالفكرة كونها مفيدة فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه «الحق الذي لا يثبت عند النظر سواء، وكل من تكلف ضابطاً فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه فيما أن يتمحل لردّها إلى ذلك الضابط، وإما أن يفردّها بضوابط أخسر حتى آل الأمر ببعض النعارة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليهما، وكل هذا تكلف لا حاجة إليه» (١).

وبحاول ابن القيم أن يضع قاعدة جامعة في مسألة التعريف والتنكير وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً معرفة مقدماً عليه» (٢).

وتوضيح ذلك أن قولك: «على زيد دين»، في قوة قولك: «زيد مدين» فتخرج عن تقديم الخبر فائدة، وإن لم يكن الخبر مفيداً لم تعد المسألة، فلا فرق في هذه الحالة بين تقديم الخبر وتأخيره ومثاله قولك «في الدنيا رجل» أو «رجل في الدنيا» فكلاهما عديم الفائدة.

وجدير بالذكر أن وجوه التخصيص التي فصلها ابن القيم تشمل التخصيص بالعموم، وقد يصير اللفظ عاماً لوقوعه شاملاً أفراد الجنس، وعليه تأول سيبويه قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» حيث اعتبر لفظ «طاعة» مبتدأ

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ض ١٤٨

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ض ١٤٨

وبعد خبر محذوف تقديره : «أمثل» ، واعتبر لفظ «قول» مبتدأ و«معروف»
صفة والخبر تقديره : أشبه أو أجدر بكم ، وهذا التأويل — عند ابن القيم —
وأحسن من قول بعضهم إن المسوخ الابتداء عنها العطف عليها (أى على الفكرة) ،
لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به ، وإنما كان قول سيور به أحسن
لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضى تقييد المعطوف عليه بها ، ولو قلت :
«طاعة أمثل» لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها» (١) .

والنفي المتقدم على الفكرة أحد مسوغات الابتداء بها عند النحاة ، وابن القيم
يذكر ذلك ويعلمه بأن النفي إذا دخل الكلام أفاده معنى العموم ، وخرج على
ذلك قول العرب «شر أمر ذاناب» ، إذ فيه تقديران : أحدهما أنه موصوف
بصفة محذوفة أى شر عظيم أو شر مخوف ؛ والآخر : أنه فى معنى كلام آخر
تقديره : «ما أمر ذاناب إلا شر» أو «إنما أمره شر» ومنه قولهم : «شر
ما جاء به» إذ معناه : «ما جاء به إلا شر» فأدت «ما» الزائدة هنا معنى شيتين :
النفي والإيجاب (٢) .

و«ما» الزائدة — عند النحاة — ليست عند ابن القيم زائدة فى السياق
للقرآنى ، وإنما لها معنى يدل عليه ، ولا يصح الكلام إلا به ، فهناك فرق بين
قوله تعالى : «فيا رحمة من الله لنت لهم» ، وقوله : «فبرحمة» وكذلك بين قوله
تعالى : «فيا نقضهم ميثاقهم» وقوله : «فبنقضهم» ، لأنك تفهم من تركيب
الآية : ما لنت لهم إلا برحمة من الله ، وما العناهم إلا بنقضهم ميثاقهم (٣) ، ويخلص

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥٠

(٢) بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥٠

(٣) بدائع الفوائد ح ٢ ض ١٥١

من ذلك إلى تقريره أنه ليس في القرآن حرف زائد وإنما « كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب » (١) .

وعلة تقدم النكرة في (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسلم لما كان داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء صار هو المقصود المهتم به ، وسوغه نحوياً أن النكرة هنا في حكم الموصوفة لأن مراد المسلم أن يقول: (سلام مني عليكم) كما قال تعالى : (اهبط بسلام منا) ، فمقصود المسلم لإعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه (٢) .

وخبر المبتدأ إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون جملة ، فإذا كان جملة وكانت نفس المبتدأ لم تحتج إلى رابط يربطها به لانحسارها مع المبتدأ نحو (قولي الحمد لله) ، وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، ويكون الرابط ضميراً أو اسم إشارة وقد مثل ابن القيم لذلك (٣) ، وفاته أن يستقصى ما نص النحاة عليه من أنواع الروابط كتكرار لفظ المبتدأ مثل (الحاقة ما الحاقة) ، أو عموم في جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ نحو (زيد نعم الرجل) (٤) ، بيد أن ابن القيم نبه على أمر هام يغفله النحاة وهو أنه قد يستغنى عن الضمير إذا علم الرابط ، وعدم الاستقلال والسياق ، وباب هذا التفصيل بعد الجملة ففيه الاستغناء عن الضمير كثيراً كقولك : المال هؤلاء زيد درهم ولعمرو درهمان .. الخ ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف تقديره

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٤) شرح ابن عثيم على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(لزيد منه) . فإن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن الضمير فتأمله ومثله
السمن منوان بدرهم (١) .

والنحاة يقدرّون في مثل هذا الموضع ضميرا محذوفا يربط جملة الخبر
بالمبتدأ ، لكن ابن القيم يرى أن السياق هو الرابط وأنه لا حاجة إلى تقدير
رابط محذوف في كل تفصيل بعد جملة .

أما حاجة الخبر المفرد إلى ضمير فقد اختلف فيها النحاة وتفصيل ذلك أن
الخبر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون مشتقا ، والجامد قد يكون صالحا
للتأويل بالمشتق أو غير صالح ، فإذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحو (زيد
أخوك) فهو لا يتحمل الضمير عند البصريين ومعظم النحاة ما عدا الكسائي
والرمانى (٢) ، فإذا أمكن تأويله بمشتق تحمّل الضمير نحو (زيد أسد) أي شجاع ،
أما المشتق فيحتمل الضمير عند جميع النحاة (٣) .

أشار ابن القيم إلى ذلك ولكنه انتقد مسلك النحاة جميعا ورأى أن فلسفتهم
القائمة على المنطق العقلي البعيد عن واقع اللغة هي التي جعلتهم يفترضون وجود
الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ ، ويتكلفون ذلك في مواضع لا تحتمل الضمير
بينما الرابط غير ذلك يقول ما نصه : (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان
اتحادهما أعظم رابط يمكن ، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا ، فإن
المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ ، وأنه هو نفسه ، ومن هنا يهجم
غلط المنطقيين في قولهم إنه لا بد من الرابط إما ضمرا وإما مظهرا ، وهذا

(١) بدائع الفوائد ح ٣ ض ٣٦

(٢) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ض ٤٨

(٣) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تسهيل الفوائد ض ٤٨

كلام من هو بعيد من تصور المعاني وارتباطها بالألفاظ ، ولا تستنكر هذه العبارة في حق المنطقيين فإنهم من أفسد الناس تصوراً ، ولا يصدق بهذا إلا من عرف قوالين القوم وعرف ما فيها من التخبيط والفساد ، وأما إن كان الخبير اسماً مشتقاً مفرداً فلا بد فيه من ضمير ، ولكن ليس الجواب لذلك للضمير ربطه بالمبتدأ بل الجواب له أن المشتق كالفعل في المعنى فلا بد له من فاعل ظاهر أو مضمير ، (١) .

هذا الموقف النقدي محمد بن القيم لأنه يدل على إدراكه فساد إقامة النحو على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليوناني وفلسفته ، وقد كان له أثر في دراسة متأخري النحاة بصفة خاصة ، وهو هنا يهاجم النحاة بعامة ويكوفين بخاصة لتكلفتهم تقدير الضمير الرابط في كل موضع ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه ليس مطرداً عنده ، لكن مثل هذه المواقف تشير إلى إدراكه لهذه الحقيقة ، وهو ما يدعو إلى تأكيد فروضه من واقع اللغة لا من فلسفة خارجية ، وافترض احتمال الفعل على ضمير وهو ما بنى عليه ابن القيم تحمل المشتق للضمير بغيره عليه قائلاً : « الذي يدل على أن فيه للضمير تأكيداً له ، وعطفهم عليه ، وإبداءهم منه كقولك في التأكيد وإن زيدا سيقوم نفسه ، برفع «نفس» وفي العطف كقوله تعالى : « سيصلي نارا ذات لهب وامراته ، فامراته رفع عطفاً على الضمير في « سيصلي » ، (٢) .

وإذا وقع الخبر شبه جملة فأكثر النحاة يقدرونها متعلقة بمفرد مشتق ، وبعضهم يقدرها متعلقة بفعل ، والمتعلق فعلاً كان أو اسماً متحمل للضمير ، وقد سلك ابن القيم ذلك عن النحاة ولكنه رأى أن تقدير الجملة أي الفعل متعلقاً

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٦ ، ٣٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٧

مستغنى عنه في باب خبر المبتدأ وأنه خلاف الأصل ، وتقدير الفعل متعلقا
بوجبة النحويون في صلة الموصول وكذلك ابن القيم (١) .

ويحل ابن القيم تطبيق شبه الجملة بالمفرد دون الفعل تعليلا يرتبط بالمعنى
ويبين حرصه على تحديده ودقته كما هي عادته ، فالجار لا يتصور تعليقه بفعل
محض ، إذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ، ودلالته على الزمان ببنيته ،
فاذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان مع أن الجار
لا تعلق له بالزمان ، ولا يدل عليه ، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث وجره
إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، فلا تعلق له إلا بالحدث ، والحدث الذي هو
المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس هو الحدث . .
. . وإذا بطل القسمان أعنى إضمار المصدر والفعل لم يبق إلا القسم الثالث وهو
إضمار اسم الفاعل ، (٢) .

وهذا الذي أكده ابن القيم واحتج له بحجة قوية هو ما يستحسنه كثير من
النحويين وعلى رأسهم الأخفش وابن مالك (٣) ، ونسب إلى سيبويه وخالف
في ذلك جمهور البصريين ونسب إلى سيبويه أيضا ورأى هؤلاء تعلق شبه الجملة
بفعل ، وأجاز فريق ثالث الوجهين (٤) .

وجدير بالذكر أن ابن السراج جعل شبه الجملة قسما ثالثا لا يرتد إلى
المفرد أو إلى الجملة فلا حاجة بالتالي لتقدير متعلق ولكن هذا الانحسار لقي

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ح ٣ ص ٣٩

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٤٩

(٤) شرح ابن عييل على ألفية ابن مالك ح ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣

إنكار النحويين (١) .

واللهجة يتسمون المبتدأ إلى قسمين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، والنوع الثاني هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا نحو . « أقائم الزيدان ، و ما قائم الزيدان » ، ويشترط البصريون ما عدا الالف والواو والياء المذكور على النفي أو الاستفهام ، وذهب الالف والواو والياء إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا « قائم الزيدان » فقام مبتدأ ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد .

واستشهد من يجيز ذلك ببعض الشواهد كقول الشاعر :

فخبر نحن عند الناس منكم إذا الداعي المشوب قال بالآ

فخبر : مبتدأ ، و ونحن فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق المبتدأ بنفي أو استفهام ، وكذلك قول الآخر :

خبر بنو لهب فلانك ماغيا مقالة لهي إذا الطير مرت

فخبر : مبتدأ و بنو : فاعل سد مسد الخبر (٢) .

بيد أن ابن القيم يؤيد في هذا الموضع موقف البصريين الذين يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام ويعمل ذلك بقوله : « اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فإذا اقترن به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وكذلك غيره من كتب النحوي في باب

المبتدأ أو الخبر كشر الأثموني على الألفية

التي ذكرت التي يقوى بها معنى الفعل عمل عمل الفعل، (١) ذلك بأن اسم الفاعل وإنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر والحال فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا: وقائم الزيار، وذاهب إخوتك، عن العرب إلا على الشرط الذي ذكرنا، ولو جهد الأخص فيمن قال بقوله سماعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعا، وكان بالقياس مدفوعا فأحر به أن يكون باطلا مدفوعا، (٢).

ويحاول ابن القيم إبطال الاستشهاد بالبيتين السابقين اللذين اعتمد عليهما الكوفيون والأخص فيصف قول الشاعر: خير بنو طب، بأنه على شذوذه وندرته لا يعرف قائله، ولم يعرف أن متقدمي النحاة وأئمتهم استشهدوا به، وما كان كذلك فإنه لا يحتاج به باتفاق، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب لاحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا مضافا إلى «بنو طب»، وأصله «كل بني طب خير»، وكل «بخير عنها بالمفرد... ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فاستحق إعرابه، ويدل على إرادة العموم عجز البيت وهو قوله: «فلاتك ملغيا مفالة طبي»، أفلا ترى كيف يعطى هذا الكلام أن كل واحد من بني طب خير، (٣).

والشاهد الآخر «فخير نحن»، يبطل الاحتجاج به، ذلك بأنه لا متعلق فيه أصلا لأن أفعال التفضيل إذا وقع خبراً عن غيره وكان مقترنا به ومن كان

(١) بدائع الفوائد ح ٣ ص ٤٠

(٢) بدائع الفوائد ح ٣ ص ٤٢

(٣) بدائع الفوائد ح ٣ ص ٤٢

مفرداً على كل حال نحو : « الزيدون خير من العمرين » (١) . فهو عند ابن القيم .
من باب الخبر المتقدم والمبتدأ المؤخر وليس مبتدأ يرفع فاعلاً ، فلا وجه للاحتجاج
به من قبل الأبخش والكوفيين .

٣ - الشرط

تساؤل ابن القيم مبعث الشرط بإسهاب لانصالة بالمعنى وتحديدته ، وما
يرتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها في تنظيم حياة
الناس وبيان شئون معاشهم ومعادهم .

قدم لدراسة أسلوب الشرط بيان أنواع الروابط التي تربط بين الجملتين
وكيفية ربطها كل جملة بالأخرى ، وهو يبين لنا عقلية ابن القيم التي تدرك الصلة
بين الموضوعات التي تتصل بدراسة الجملة ، وكيف تعين على فهم النص وتحديد
المعنى الذي هو غاية جميع الدراسات اللغوية ، إذ أن المعنى في التركيب غير
المعنى في الإفساد . والروابط بين الجملتين « هي الأدوات التي تجعل بينهما
تلازماً لم يفهم قبل دخولها » (٢) .

وقد قسم الروابط - وهي المعروفة بأدوات الشرط - إلى أربعة أقسام
أحدها ما يوجب تلازماً مطلقاً بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو بين نفى
وثبوت أو العكس ومثال ذلك حرف الشرط « إن » وهو خاص بالاستقبال ،
والقسم الثاني أداة تختص بالماضي وتربط بين جملتين نفياً وثبوتاً في أربع صور
على النحو السابق مثل « لما قام أكرمه » ولما لم يقم لم أكرمه ، ولما لم يقم
أكرمه ، ولما قام لم أكرمه . والقسم الثالث أداة تلازم بين امتناع الشيء لا امتناع

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٣

غيره وهي دلو ، نحو لو أسلم الكافر نجاً من عذاب الله ، القسم الرابع : أداة التلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره ، وهي دلولاً ، نحو : لولا أن هدانا الله لضلنا (١) .

والنحاة في العادة يعنون في بحث الشرط بما يتصل بالإعراب ، وكثيراً ما يبحثونه ضمن عوامل الجزم ، فيبدأون بعوامل الجزم التي تجزم فعلاً واحداً ، ثم يتناولون أدوات الشرط لم يكملون بالأدوات غير الجازمة (٢) ، وتنفرد منهم إلى حصر الأدوات وبيان نوع كل أداة ، ومواضع الجزم أو الاقتران بالفاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل ، ولا يعنون إلا قليلاً بما يتصل بالوسائل التي تعين على تحديد المعنى وضبطه ، أما ابن القيم فقد انصرفت عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة ، فابتدأ ببحث الشرط بالحديث عن زمنه وأن المشهور تعلق الشرط والجزاء بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك : إن مت على الإسلام دخلت الجنة ، وتقدير النحاة لهذا ونحوه أن الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الأصل د إن تمت مساماً بدخل الجنة ، فتغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق ، وهذا التقدير يرجحه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو د أتى أمر الله ، و د ونفخ في الصور ، ويسرى أن ذلك أرجح من التقدير الآخر الذي يرى تغير الفعل في المعنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وهي لفظة على حاله (٣) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

(٢) هذا ما صنعه صاحب الألفية وشراحه تبع له ، انظر مثلاً شرح ابن عقيل ج ٢

ص ٢٨٥ وما بعدها

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجزاء بعد ، إن ، في المستقبل اضطررنا في تخريج قوله تعالى : « إن كنت قلته فقد علمته » ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لام المؤمنين عائشة : « إن كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبى إليه » ، لأن فعل الشرط هنا ماضى اللفظ والمعنى ، والقول باستقباله يخل بالمقصود ، وقد راعى ابن القيم المعنى ، وحاول أن يستشعره في تحديد التخريج النحوي المتفق مع المعنى المراد لا الخلل به ، فمضى الحديث الشريف : إن كان صدر منك ذنب في الماضي فاستقبله بالتوبة ، فلا محل هنا للقول بأن الشرط في المستقبل ، ومن التعسف تأويل الماضي بفعل مستقبل تقديره . إن ثبت في المستقبل أنك أذبت في الماضي ، لأنه أيضاً يخل بالمعنى ، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقولهم « إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته » ، هذا التأويل ضعيف جداً ولا ينبغي منه اللفظ (١) .

والحق أنا نلاحظ اضطراب النحاة في كتبهم لعدم استطاعتهم التوفيق بين قاعدتهم المشهورة أن الشرط بعد ، إن ، يقتضى الاستقبال وبين المعنى المقصود (٢)

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال محاولات ابن هشام تخريج ماضى المعنى من أفعال الشرط

نحو قوله تعالى « فاتقوا الله إن كنتم مؤمنين » وقول الشاعر .

أتهضب إن أذنا قتيبة حزنا جهارا ولم تهضب لقتل ابن حازم

والقول « حزنا » ماضى اللفظ والمعنى فقد قيل البيت بعد قتل قتيبة ، وكذلك قول الآخر .

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن طارا عليك ورب قتل طار

وتخرىجات النحويين في هذا ومحوه مضطربة نظرا لصور قاعدتهم من شمول الواقع

اللغوي بالنسبة لهذا الموضع ، انظر ابن هشام . معنى اللبيب ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

وقد استدرك ابن القيم على النحويين ما فاتهم في هذه المسألة ، وبين أن ما اشتهر من كون الشرط مستقبل المعنى على الإطلاق بعد إن ، وبعض الأدوات الأخرى خطأ ، وأن هذا الخطأ هو الذي أحدث اضطراب النحاة في تخريج كثير من النصوص التي ليس فعل الشرط فيها مستقبل المعنى ، وليس هناك ما يقتضى تأويله على الاستقبال ، وإنما ينبغي تعديل القاعدة القاصرة ، وخلص ابن القيم إلى أن الصواب أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل : هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفى قول من قال : قد كان كذا ، فهذا يقتضى الاستقبال ، وتارة يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل : هل وقع كذا أو رد قوله : قد وقع كذا ، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لا لفظاً ولا معنى ، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال ، كمن يقول لرجل : هل أعزقت عبدك ؟ فيقول : إن كنت قد أعزقته فقد أعزقه الله ، فما للاستقبال هنا معنى قط ، وكذلك إذا قلت لمن قال : صحبت فلانا فيقول : إن كنت صحبتته فقد أصببت بصحبته خيراً ، وكذلك إذا قلت له : هل أذنبت فيقول : إن كنت قد أذنبت فاني قد آتيت إلى الله واستغفرت له ، (١) .

وهذه محاولة طيبة لابن القيم حيث أدرك تصور القاعدة النحوية عن وصف الواقع اللغوي الصحيح وفسر في نعيم-ابن ما يبقى ماضياً في معناه ولا يحتمل الاستقبال وبين مستقبل المعنى ، بيد أننا نأخذ عليه أنه لم يضع قاعدة ميسورة تتلافى جانب القصور فيما وضعه النحاة ، ونحن نستطيع تصوير المسألة بطريقة أيسر نزعماً أنها تستدرك جانب القصور في القاعدة النحوية ، ويتمثل ذلك في أن الزمن كما هيئنا يتحدد بالسياق وبواسطة يمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الزمن لا تقصر على الأزمنة الثلاثة وإنما تشمل الأزمنة المركبة ، والنصوص

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥ ، ٤٦

التي نحن بصددها تشبه ما يسمى بالماضي التام ولذلك نجد ما تعتمد على الفعل
« كان » فعلا مساعداً ، أو يفيد السياق تمام حدوثه في الماضي كما في البيت

أنغضب إن أذنا قتيبة حزتا

والذي يتضح زمنه الماضي لاعتماده على « كان » أو بقرائن السياق فهو ماضى
المعنى ولا يصح تأويله بالمستقبل .

ويذكر ابن القيم متناول أسلوب الشرط وهمته منصرفه - كما هو شأنه
ومنهجه - إلى ما يتصل بالمعنى وخطبه وتحديدته ، فيفرق بين معاني أدوات
الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتمالها ، وهو متصل بسبب
بمسألة الزمن ، وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة « إن » لا يعلق عليها
إلا احتمال الوجود والعدم كقولك « إن تأتى أكرمك » ولا يعلق عليها محقق
الوجود فلا تقول : « إن طلعت الشمس أتيتك » بل تقول « إذا طلعت
الشمس أتيتك » ، أما « إذا » فيعلق عليها الوجهان (١) .

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيذكر « أن الواقع ولا بد لا يعلق به « إن » ،
وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذي يعلق بها ، (٢) ، ويرى أن لا وجه
لاستشكل من قال إن « إن » تدخل على معلوم الوقوع كما في قوله تعالى : « وإن
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ، وهو سبحانه يعلم أن الكفار في ريب منه » (٣) .
وإذا كانت « إن » تؤدي في الكلام وظيفة ومعنى إغتر الذي تؤديه « إذا » ،

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، وانظر التفرقة بين « إن » و « إذا » عند
الأصوليين في : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري ج ١
ص ٢٤٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

فإن النظم القرآني في استعماله لكل أداة يراعى دقة التعبير ومفاسدته ، وهو ما حاول ابن القيم الكشف عنه صدد قوله تعالى: وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها ، وإن تصبرهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور .

بين ابن القيم أسرار التعبير القرآني وفائدة وضع كل من الأدوات في موضعها داعياً القارئ إلى أن يتأمل كيف أتى في تعليق الرحمة المحققة إصابتها من الله تعالى - (إذا) وأتى في إصابتها السيئة بـ (إن) فإن ما يعفو الله عنه أكثر . وأتى في الرحمة بالفعل الماضي الدال على تحقيق الوقوع ، وفي حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق ، (١) .

ويضئ ابن القيم في تحليل النص القرآني كاشفاً عن أسرار النظم المحكم مبيناً كيفية اختيار الأفعال المناسبة إلى غير ذلك على منهجه في درس النصوص دراسة لغوية رائعة ، ويسرد أمثلة أخرى من الآيات القرآنية مبيناً فيها دقة التعبير القرآني في وضع كل من الأدوات ، إن ، وإذا ، في الموضع الذي يقتضيه السياق (٢) . وهذا الاتجاه إلى تناول النصوص ودراستها على هذا النحو مال إليه ابن القيم وهرع فيه ويعدهن أم خصائص منهجه .

ويؤيد ذلك إلى نقطة أخرى متصلة بالمعنى أيضاً وهي ما إذا كان الشرط محالاً ممتنع الوقوع ، فالحكم أن يكون الجواب محالاً كذلك ، وأصدق الشرطية دون مفردتها ، وعليه قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، ومنه أيضاً (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) ، وقوله : (قل لو كانت معه آلهة كما يقولون لاذأ لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً) ، وفائدة الربط بالشرط في

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨

هذا الموضوع أمران أحدهما : بيان استلزام إحدى القضيتين الأخرى ، والثاني أن اللازم منتهى فاللزوم كذلك (١) .

ولا يفوت ابن القيم أن يتناول بعض مسائل الشرط التي يعنى بها النجاة ، ونلاحظ عليه - كما لاحظنا كثيراً - أنه لا يتعصب لمذهب بعينه ، ولا لنحوى معين ، فتارة يؤيد البصريين وأخرى يؤيد الكوفيين ، وطورا يهاجم النحويين جميعاً ويدلى برأى جديد ، بيد أننا لاحظنا أن المسائل التي مال فيها إلى البصريين بعامة وسيبوية بخاصة أكثر من التي أيد فيها الكوفيين ، لكننا ليست كثرة غالبية وهو في هذا يتمشى مع روح منهجه الفقهي الذي يهاجم فيه التقليد ، ويهون من شأن أصحابها ، ويدعو إلى السير وراء الأدلة المعتمدة حيث سارت وتبعتها ، دون تعصب لإمام أو لمذهب ، ويذم التعصب المذهبي ذمًا قاسيًا ، ومنهجه النحوي تبدو فيه هذه الروح التي لا تعصب وانما تبحث عن الدليل ، فهو في منهجه موضوعي إلى أبعد الحدود ، لا تكاد تجد له هوى تشتم منه ربح التعصب المذهبي ، وما سقناه من قبل من الأمثلة يدل على ذلك ، وما نسوقه هنا يؤكد أنه حين يعرض للخلاف بين سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط ورأى سيبويه أن الاستفهام يتقدم على الشرط ، لأنه يعتمد عليه وعلى جوابه كقوله تعالى : (أفئن مات أو قتل انقلبتم) ورأى يونس أن يتقدم الاستفهام على الجزاء دون الشرط لأنه يعتمد على الجزاء ، حين يعرض لهذا الخلاف يؤيد رأي سيبويه ويرى أنه هو الأصوب لأن القرآن والقياس يؤيدانه (٢) ، فهو كما نرى يميل مع الدليل .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو (أقوم إن قمت) يرى البصريون أن الجواب محذوف يغنى عنه الفعل المتقدم ، وابن السراج يرى أن استعمال هذا على وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر ، وإما أن يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا نية ، ثم يبدو له عارض فيأتي بالشرط فيشبه الاستثناء ، وهذا القول يؤيده ابن مالك ويرى أن لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شبهه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (١) .

أما الكوفيون والمبرد وأبو زيد فيخالفون في ذلك ويرون المتقدم هو الجزاء ، وابن القيم يؤيد الكوفيين ويرى أن قولهم - هنا - هو الصواب (٢) .
ويفند حجج المخالفين الذين يقولون بوجوب تصدير الشرط وامتناع تقدم الجواب عليه ، ويرى القياس مسوغاً لجواز تقدم الجواب على الشرط كما يتقدم الخبر على المبتدأ ، والجزاء هو المقصود والشرط قيد تابع له فرتبته من هنا التقديم (٣) .

هذان مثالان يؤكدان ما وضحته الأمثلة من قبل من اتباع ابن القيم للدليل اللغوي ومنهجاً منهجاً موضوعياً دون تعصب لمذهب بعينه ، وإنما يرجح أو يؤيد ما تنجحه عنده أدلته ، وما يخدم نوعية دراسته .

ولا بد لدارس الشرط من تناول الحرف ولو ، وهو حرف له معان واستعمالات كثيرة في العربية حاول ابن هشام - معاصر ابن القيم - حصرها في خمسة أوجه ،

(١) ابن مالك : تيسير الفوائد ص ٢٣٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥١ ، ٥٢

وابن هشام أفضل نحوي تناول هذا الحرف بالدراسة المستقصية لوظائفه المتنوعة وكيفية استخدامة في اللغة (١) ، وقد حاول أن يوفق فيه بصعوبة بين الأحكام العامة النحوية وبين المقصود من النصوص ، وهذه - في نظرنا - أهم مشكلة واجهها ابن هشام في هذا الموضوع وتمثل في أن بعض العبارات اللغوية لو حللت وفقاً لبعض القواعد والتصورات النحوية لأجل ذلك بالمراد منها ، والمعنى المقصود الذي يدركه المخاطب أو القارئ من القرائن المتنوعة العديدة التي لا يمكن تكذيبها ، وهذه الظاهرة أشار إليها ابن القيم بما يبين إدراكه للحقيقتها فيما عرضناه آنفاً من حديثه عن « إن الشرطية وما يذكره النحويون من أن الشرط بعدها مستقبل المعنى ، وقد أشار إليها من بعد السيوطي صدد دراسة لعبارة تتصل بأسلوب الاستثناء (٢) .

هذه الحقيقة التي تنبئ إليها ابن القيم تكشف عن تصور في بعض القواعد والتصورات النحوية التي عمت دون تحفظات أو تفسيرات أو التي لم تستطع وصف الواقع اللغوي وصفاً سليماً ، وقد تبين تصور عندما اتضح الفرق بين نتائج التحليل النحوي وفقاً لهذه القواعد وبين المعنى المقصود الذي يمكن إدراكه بالقرائن المختلفة .

وقد أدرك ابن مضاء القرطبي جانباً من هذه الحقيقة في نقده للنحو المشرقي

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ج ١ ص ٢٠٥ - ٢١٥

(٢) السيوطي : الحاوي للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ ذكر السيوطي صدد دراسته لقول النبي صلى الله عليه وسلم . « لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ذكر أن تنزيل المقصود من الحديث على القواعد النحوية يخل به ، أي أن التحليل النحوي حسب القواعد المعروفة للنص يخل بمعناه انظر الحاوي للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨٤

عندما بين أن المعنى يختلف ويقسد على تقديرات النحويين ، وأهم مثال ضربته لذلك أسلوب النداء الذي يعد الحماية فيه حرف النداء نائبا عن فعل تقديره (أدعو) وكيف أن هذا التقدير يقرب الأسلوب من كونه إنشائياً إلى أسلوب خبري ، وبين الأسلوبين فرق واضح في المعنى والحكم المترتب عليه شرعاً أو عقلاً (١) .

هذه الحقيقة جعلت ابن هشام الذي أدرك قصور بعض القواعد والتصورات النحوية ، جعلته في دراسته للحرف ولو ، يذكر أن ما اشتهر عند النحويين من أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب باطل لأن ذلك لا يصدق في مواضع كثيرة منها قوله تعالى : « ولو أنما نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا » ، وقوله : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله ، وقول عمر رضي الله عنه : « نعم العبد صديب لو لم يخف الله لم يعصه » ، إذ يلزم على القول بأنها حرف امتناع لا امتناع ثبوت الإيمان مع عدم نزول الملائكة لأن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلام ما تكتب الكلمات ، وفي الأثر يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد (٢) .

ونرجح أن يكون ابن هشام قد أفاد في هذا الموضوع ما كتبه ابن القيم وفصله ، وترجيحنا يستند إلى أن ابن القيم آمن من ابن هشام فقد كانت حياة ابن القيم كما ذكرنا بين عامي (٩١ - ٧٥١ هـ) ، وكان ابن هشام أحدث منه

(١) ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة ص ٩٠ (تحقيق د. شوقي ضيف)

(٢) ابن هشام . مفتي اللبيب ج ١ ص ٢٠٦

صنا فحياته كانت بين عامي (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) ، كما أن ابن هشام ألف كتابه
«المغنى» قبل وفاته بأربع سنوات أي في حدود عام ٧٥٥ هـ ، أي بعد وفاة
ابن القيم بنحو ست سنوات ، وقد كانت الصلة بين الشام (موطن ابن القيم) ،
ومصر وطيدة وثيقة كما بينا في الباب الأول ، أضف إلى ذلك أن الأمثلة التي
ساقها ابن القيم (١) هي نفسها التي استشهد بها ابن هشام ، فضلا عن أن إدراك
ابن القيم للحقيقة التي نحن بصددتها يبدو في كتاباته أوضح وأدق من إدراك
ابن هشام.

وقد أورد ابن القيم تخريجات النحويين وغيرهم للأمثلة السابقة وبين فساد
بعضها واختار تخريج الشيخ محمد بن عبد السلام وهو : « أن الشيء الواحد قد
يكون له سبب واحد فينتفى عند انقائه ، وقد يكون له سببان فلا يلزم من عدم
أحدهما عدمه لأن السبب الثاني يخالف السبب الأول ... فأخبر عمر أن صهيبا
اجتمع له سببان يمنعانه المعصية : الخوف والإجلال فلو انتفى الخوف في حقه
لانتفى العصيان للسبب الآخر وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له ، (٢).

ويخلص ابن القيم إلى أن « لو ، حرف وضع للملازمة بين أمرين : أولهما
ملزوم والثاني لازم ، وتكون هذه الملازمة على أربعة صور : بين اثنين أو
ثبوتين أو بين ملزوم مثبت ولازم منفي أو عكسه ، ومثال الأول : «قل لو أنتم
تملكون خزائن رحمة ربي إذا لامسكم خشية الإنفاق ، ونظائره ، ومثال الثاني
قوله صلى الله عليه وسلم في ابنة عمه وأخيه من الرضاعة حمزة : «لو لم تكن ربيتي
في حجرى لما حلت لى» وقول عمر في صهيب «لو لم ينغف الله لم يعصه» ، ومثال

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٣

الثالث قوله تعالى : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، ومثال الرابع قوله صل الله عليه وسلم : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم . . . »

وأما حكم ذلك فأمران أحدهما نفى الأول لنفى الثاني لأن الأول ملزوم والثاني لازم ، والملزوم عدم عند عدم لازمه ، والآخر تحقق الثاني لتحقيق الأول لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق لازمه ، فليس في طبيعة « لو » ولا وضعها ما يؤذن بنفى واحد من الجزئين ولا إثباته ، وإنما طبيعتها وحقيقتها الدلالة على التلازم المذكور (١) . وهذا التلازم يتضمن نفى اللازم أو الملزوم أو تحققتهما ، فالنفي أو الإثبات سببه التلازم وليس الحرف « لو » ، فإذا دخلت على جزئين متلازمين قد انتفى اللازم منهما استفيد نفى الملزوم من قضية اللزوم لا من نفس الحرف ، ويبرهن ذلك أن قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » لم يستفد نفى الفساد من حرف « لو » ، بل الحرف دخل على أمرين قد علم انتفاء أحدهما حصاً فلازمت بينه وبين ما يراد نفيه من تعدد الآلهة ، وتقضى الملازمة بانتفاء الملزوم لانتفاء لازمه .

وبعد هذا التحليل الراجع للجملة الشرطية بعد « لو » ينطلق ابن القيم فيخرج جميع الآيات التي أشكلت على النحاة بمقتضى قضية الملازمة التي اهتدى إليها بفكره ، ولم يسبقه إليها — على هذا النحو — أحد الدارسين .

ويمتاز ما قدمه ابن هشام عن « لو » الشرطية بتفصيله فيما يرد منها مقيسداً بالزمن الماضي وما يكون حرف شرط في المستقبل ، كما يعنى بتخريج كثير من

(١) بدائع الفوائد ح ١ ص ٥٥ ، ٥٦

الآيات والأحاديث والنصوص الأخرى المعتمدة في الاحتجاج ، ومن أم
ما انتهى إليه إبطال التصور المشهور عنها بأنها حرف امتناع لامتناع ،
واستحسن تعريف سيبويه لها بأنها « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » (١) ،
هذا بالإضافة إلى حديثه عن وظائف هذا الحرف واستعماله في غير أسلوب الشرط
حيث يستعمل حرفا مصدريا أو للتمنى أو للعرض .

ولم يتناول ابن القيم الاستعمالات غير الشرطية للحرف ولو ، لأنه كان
في معرض الحديث عن أسلوب الشرط بأدواته المختلفة ، ولم يكن يقصد إلى
بيان الحرف « لو » بصفة خاصة ووظائفه واستعمالاته كما كان قصد ابن هشام .

ويعنى الأصوليون بدراسة أسلوب الشرط والامتناع باعتبارهما وسيلتين
من وسائل تقييد المطلق (٢) ، أو تخصيص العام ، ويعرف الغزالي الشرطه فرقا
بينه وبين العلة بقوله : « الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن
لا يلزم أن يوجد عند وجوده ، وبه يفارق العلة ، إذ العلة يلزم من وجودها
وجود المعلول ، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده
وجود المشروط » (٣) .

والشرط - عندم - عقلي وشرعي ولغوي ، فالعقلي كشرط للحياة للمسلم ،
والعلم للإرادة ، والشرعي كشرط الطهارة للصلاة ، والإحصان للجسم ،
واللغوي كقوله : « إن دخلت الدار فأنت طالق ، وإن جئتني أكرمتك ، فإنه

(١) ابن هشام . مفتي اللبيب ج ١ ص ٢٠٧

(٢) الغزالي . المستصحب ج ٢ ص ١٦٣ الباب الخامس . الاستثناء والشرط والتقييد
بمد الاطلاق

(٣) الغزالي . المستصحب ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١

يقضى باتفاق أهل اللغة اختصاص الإكرام بالمجىء ، فنزل الشرط منزلة
تخصيص المعلوم ومنزلة الاستثناء إذ لا فرق بين قوله : اقتلوا المشركين
إلا أن يكونوا أهل عهد ، وبين أن يقول : اقتلوا المشركين إن كانوا
عسارين (١) .

وقد عنى ابن القيم مما يتناوله الأصوليون بمسألة دخول الشرط على
الشرط ، وحصر صورها في عشر ، وبين حكم كل صورة من حيث المعنى
وما يترتب عليه من حكم شرعي إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعي
كالطلاق مثلا ، ثم خرج على هذه الصور ما ورد فيها من آيات أو إشعار في
مبحث رافع لم يسبق إلى تفصيله وتنسيقه على النحو الذي أورده (٢) .

لقد استطاع ابن القيم في هذا المبحث أن يفيد من ثمرات الدرس البيهقي
وأن يصله بالدرس النحوي ، وأن يفيد إفادة طيبة مما كتبه الأصوليون من
قبله ، وأن يخرج ذلك كله في ثوب جديد وصورة منسقة لم يسبق إليها ، أتضح
فيها معالم منهجه المميزة ، ويدلى بآراء وتصورات لم يسبق إليها .

يقين مما تقدم منهج ابن القيم في الدرس النحو والذي يتميز فيه عن سائر
النحاة ، ولا يتبع فيه مذهبا بعينه ، أو يتأثر فيه بنحوي معين ، ولا يتعصب
لأحد ، على الرغم من تقديره لآراء سيبويه ، فهو تارة ينتقد جميع النحاة
ويستدرك عليهم ، وتارة يميل إلى رأي سيبويه ويهاجم غيره وثالثة يناصر
البصريين ورابعة يناصر رأي الكوفيين ، وهو في كل ذلك يتفق مع منهج العلي
بصفة عامة والذي تحدثنا عنه في درسه الفقه الأصولي الذي يتميز فيه باتباع

(١) الفزالي . المستصفي ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٨ - ٦٠

الدليل ، والسير معه حينئذ سار ، ومهاجمة التقليد ، ورفض التعصب لأي مذهب من المذاهب أو لأي إمام ، وهو فيما عرضناه في هذا البحث يسير وفق هذا المنهج .

وقد رأيت أن اكتفى فيما يتصل بدراسة الجملة بهذين الباحثين إذ مقصودنا أن نعطي أمثلة لأرائه ومواقفه يتضح بها منهجه ونقدها منها مكانه من الدرس اللغوي .

وجدير بنا أن نشير إلى أبحاث ابن القيم المتصلة بدراسة الجملة إشارة بجملة ، فهي أبحاث متميزة تعكس منهجه الذي وصفناه وبيننا معالمه في أكثر من موضع ، ومن أهمها مبحث الاستثناء الذي يحظى بعناية الأصوليين الكبيرة لصلته بالمعنى ، ولكونه وسيلة من وسائل تقييد المطلق (١) ، وتتميز فيه دراسة الأصوليين بالعناية الفائقة بتحديد المعنى ومحاولة تجنب اللبس الذي تجلبه بعض الاستعمالات ، وقد تناول ابن القيم بإسهاب ، وفصل قضاياه تفصيلاً يميز به عن غيره من الدارسين الأصوليين والنحاة إذ وعمل الدراساتين بعينها ببعض ، وتناول اختلافات النحاة ، وعرضها عرضاً طيباً ، وهاجم بعضها وناعى بعضها آخر أو انتقدها جميعاً ، ولولا خوف الإطالة لعرضنا للبحث والراء التي اشتهر بها وتقردها ، ولكننا نكتفي بالفت إليها (٢) .

وعني أيضاً مما يتصل بدراسة الجملة بمبحث العطف بحروفه المختلفة

(١) الفزالي . المستصحب ج ٢ ص ١٦٣

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٥٦ - ٧٥

ومعانيها والفروق الدقيقة بينها (١) ، والنعمة (٢) ، والتوكيد (٣) ، والبديل (٤) والظروف (٥) ، والحال (٦) ، وغير ذلك من الأبحاث والإشارات الهامة التي يتناولها صدد موضوعات أخرى ، وهو في كل ذلك يتناول بالدراسة الرائعة والتحليل الطيب الدقيق ما يتصل بما يبحثه من آيات الكتاب العزيز محاولاً أن يبين وجه الصواب في درسها لغويًا درسًا يدرك به معناها المقصود دون أدنى تحريف أو زيادة أو نقصان ، ويكشف عن أسرار التعبير ومناسبة كل لفظ لموضعه من النظم .

-
- (١) ابن القيم . بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٨٩ - ٢١١
(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ - ١٨٦
(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٢١١ - ٢٢٣
(٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٨ - ١٩ ، ص ٤١ - ٤٧
(٥) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩٨
(٦) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٦

ثالثاً : الاعراب

نقصد بالإعراب هنا مدلوله الواسع الذي يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية ، وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما يعين على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوي له أثره في الدرس اللغوي بعامة إذ يعين على تحديد وإدراك المعنى الذي هو غاية كل فرع الدرس اللغوي ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل الهامة في تناول الإعراب .

لسنا - إذن - نقصر على الاعراب بمفهومه الضيق الذي يقابل البناء والذي يعرف بأنه الأثر الظاهر أو التقدير الذي تجلبه العرامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، إنما مقصودنا يشمل ذلك وينجأنا إلى ما هو أهم وما يمكن أن يسمى بحق بالتحليل النحوي للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .

ودراسة النحو بعامة والإعراب بخاصة يوجه إليها النقد من قبل بعض الباحثين المحدثين بأنها تعنى بالتحليل أكثر من عنايتهم بالتركيب ، وأنه كان يجب على النحويين أن ينظروا إلى التحليل باعتبارها طريقاً للوصول إلى التركيب ، ذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة ، ولكن الاعتبارات العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أسفله مكوناته وعناصره ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه

العناصر ، والنتائج التي يوصل إليها بواسطة التحليل تحمل في طياتها زعما اعتباطيا
بصدقها واطرادها ... وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على
المكونات التحليلية هي حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب
أو هي بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا في السياق
المنطوق وبسببه ، (١) .

وهـذا النقد صحيح في جملته ، لسكنا تستدرك عليه في التفصيل أن بعض
الدارسين القدماء لم يفهم التنبيه على ما يمكن أن يحدث من تضارب بين ما يفرضه
السياق وبين نتائج التحليل ، وقد بينا - في تناواننا لمبحث الشرط - كيف
تنبه ابن القيم إلى هذه الحقيقة في أكثر من موضع وكيف أفساد منه ابن هشام
ونبه على قصور بعض التصورات والقواعد النحوية وكيف أن نتائج التحليل المبنيّة
على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق كما تنبه إليها السهوطي
في دراسته لبعض النصوص . (٢) وسنرى هنا كيف أن ابن القيم جعل
للسياق اعتبارا هاما في الدراسة النحوية بعامة وفي الإعراب أي التحليل
بمخاصة .

تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك
من المؤمنين ، ، فبين أن المعنى الذي تدل عليه قرائن السياق هو أن الله وحده
كافيك وكافي أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد ، (٣) . ثم تعرض للوجوه
المحتملة في إعراب الواو وإعراب د من ، بالتالي وما يترتب على ذلك من تغير في

(١) د. تمام حسان . اللغة العربية . معناها ومبناها ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) راجع ما كتبناه عن ذلك صدد مبحث الشرط وبمخاصة عن الحرفين وإن ، ودلو ،

(٣) ابن القيم . زاد المعاد في هدى خير العباد ص ١ س ٤

المعنى يقول : «وهنا تقديران : أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « من » على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهد كثيرة ، وشبه المنع منه واهية . والثاني : أن تكون الواو واو « مع » وتكون « من » في محل نصب عطفاً على الموضع فإن « حسبك » في معنى « كافيك » ، أي الله يكفيك ويكفي من أتبعك كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانثقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مرغد

وهذا أصح التقديرين ، وفيها تقدير ثالث : أن تكون « من » في موضع رفع بالابتداء أي : « ومن أتبعك من المؤمنين فحسبهم الله » وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى وهو أن تكون « من » في موضع رفع عطفاً على اسم الله ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة قال الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين » ، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده، وجعل التأييد له بنصره وبعبادته، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى : « الذين قال لهم إن للناس قسداً جمعوا لكم فأنشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه فكيف يشرك بينهم

وبينه في حسب رسوله، هذا من محل المحال وأبطل الباطل .. والأداة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكره هنا « (١)

إن هذا المثال - فضلا عن غيره - يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقرائنه اعتبارا هاما في الإعراب، بل أنه يتخذ منه أساسا يبنى عليه، وألة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة، فقد رأينا كيف فند ابن القيم ما يمكن أن يفهم بناء على ما يميزه التحليل النحوي من أن المعنى (الله وأتباعك حسبك) وهو فهم قد يبدو قريبا إلى الذهن، والنحو يميزه عطفًا له (من) بالواو على (حسب)، وبالرغم من جوازه نحويا فإن السياق يعطاه، وقد أورد ابن القيم من آيات القرآن الكريم ما يدل على أن سياق النص القرآني بعامته ومدلول كلمة (الحسب) فيه لا يستقيم مع فهم الآية على هذا النحو.

وقد أورد تخريجات إعرابية أربعة، أبطل أحدها وأبقى ثلاثة تدل على المعنى الذي تؤدي إليه قرائن السياق المتنوعة.

ويبدو من الملاحظة الأولى أنه يميل إلى ترجيح التخريج الإعرابي الذي يعطى دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص، بعبارة أخرى: التخريج الذي يتجاوب بتجاوبا أكثر مع قرائن السياق المختلفة ويصايرها، ولذلك كان أصح التخريجات عنده ما يعتبر الواو للهية، إذ تكون (من) على هذا التخريج مفعولا معه، وتكون دلالة النص التي تبنى على ذلك قاطعة بلا شبهة في دخول أتباع الرسول معه في أن الله تعالى حسبهم وكافهم.

(١) ابن القيم. زاد المعاد ج ١ ص ٤ وقد أورد ابن بعض الآيات القرآنية التي بين بواسطتها معنى الحسب في السياق القرآني وكيف أنه يختص بالله وحده

أما التخريج الأول الذي يحتمله النص أيضاً فإنه يجعل الواو عاطفة لـ «من» على (الكاف) المجرورة بالتقدير أحسبك الله وحبس من أتبعك ، وفي هذا التخريج يصرح ابن القيم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وبأن هذا هو المذهب المختار عنده ، وهو بذلك يخالف جمهور البصريين الذين منعوا هذا النوع من العطف ، ويتابع الكوفيين ويونس والآخرين وابن عقيل وأبا حيان وابن مالك وغيرهم من المتأخرين (١) ، الذين أجازوا هذا العطف وشواهدة بالفعل كثيرة ، فابن القيم في اختياره يتفق مع منهجة الذي يراعى الدليل - فيما كان دون تعصب لمذهب .

والتخريج التحليل أو الإعرابي الثالث يجعل (من) في موضع رفع بالابتداء ويجعل الواو بذلك عاطفة لجملة على جملة أى استثنائية ، فالتقدير : ومن أتبعك من المؤمنين حسبهم الله ، وهذا التخريج لم يعلق عليه ابن القيم بغير ما يفيد احتمال صحته ، وقد ذكره في آخر الوجوه الصحيحة وقدم عليه الوجهين الآخرين ذكراً ويبدو أنه قصد ذلك لأن هذا الوجه في دلالة على المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف هو الخبر ، والتخريجان السابقان له لا يحتاجان إلى تقدير محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى في عطف النحويين ما يحتاج إلى تقدير .

وهناك مثال آخر لا يقل عن السابق في دلالة على استصحاب ابن القيم لسياق النص ، واستخدامه في الوصول إلى المعنى وتصحيح نتائج التحليل النحوي (الإعرابي) وتقويمها ، واتخاذها من السياق حكماً لاختيار الوجوه المحتملة ، هذا المثال يتضح

(١) راجع على سبيل المثال في هذه المسألة شرح الأثوني على ألفية ابن مالك ج ٣

من تناوله بالتحليل لقوله تعالى : (وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة) حيث يبين أن معنى الاختيار في الآية هو الاصطفاء والاجتباء ، ثم يقول : (وأصح القولين أن الوقف التام على قوله تعالى (ويختار) : ويكون (ما كان لهم الخيرة) نفياً أي ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المتفرد بالخلق ، فهو المتفرد بالاختيار منه ، فليس لأحد أن يخلق ولا يختار سواه ، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره ، ومحال رضاه ، وما يصلح للاختيار ما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه في ذلك بوجه ، وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل إلى أن (ما) في قوله : (ما كان لهم الخيرة) موصولة وهي مفعول (يختار) أي : ويختار الذي لهم الخيرة ، وهذا باطل من وجوه : أحدها : أن الصلة حينئذ تنخلو من العائد لأن (الخيرة) مرفوع بأنه اسم كان و (لهم) خبره ، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذي كان الخيرة لهم ، وهذا التركيب محال من القول ، فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفاً ويكون التقدير : ويختار الذي كان لهم الخيرة في اختياره ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر وهو أن هذا ليس من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد فإنه إنما يحذف مجروراً إذا جر بحرف جر الموصول بمثله مع اتحاد المعنى ... الثاني : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب الخيرة ، وشغل فعل الصلة بضمير يعود على الموصول فكأنه يقول : ويختار ما كان لهم الخيرة ، أي الذي كان هو عين الخيرة لهم ، وهذا لم يقرأ به أحد البتة ، مع أنه كان وجه الكلام على هذا ، التقدير الثالث : أن الله سبحانه وتعالى يحكى عن الكفار اقترابهم في الاختيار وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم ، ويبين تفرد الله بالاختيار كما قال تعالى : (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ...

الآية) فأنكر عليهم صيغانه تخيرهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس لديهم، بل إلى الذي قسم بينهم معا يشتم المتضمنة لأرزاقهم ومدد آجالهم) (١).

وتمضى ابن القيم مستشهدا بآيات أخرى من الذكر الحكيم ليستعين بها على تحديد وظيفة (ما) في هذا السياق ولتخلص إلى أنها نافية وليست هو صوله وهكذا يستعين بسياق النص القرآني ليس في هذا الموضع فحسب بل في مواضع كثيرة متنوعة ليصل منها إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفة النحوية، وهو نفس الوقت تحديد للوجه الإعرابي الذي يختاره بحيث يكون متفقا مع المعنى الذي استدل عليه بالقرائن الحالية والسياقية المتنوعة.

والإعراب بمفهومه الخاص أي الذي هو قسيم البناء يعرف بأنه أثر ظاهر أو مقدر تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع. ونظرية العامل من أهم الأسس التي بنى عليها النحو العربي، ومهما قيل في شأنها من قبل الناقدين القدماء كابن مضاء أو المحدثين الذين هاجموا النحو العربي من خلالها بحق وبغير حق، مهما قيل في ذلك فإنه لا بد بل حتى الآن يصلح أساسا ليقام عليه النحو إذا ما ألفينا فكرة العامل.

لم يستطع ابن مضاء أن يفسر شيئا في المنهج النحوي القديم، ولم يستطع المحدثون وعلى رأسهم صاحب كتاب «إحياء النحو» أن يقيموا منهجها جديدا لدراسة اللغة يكون هديلا للمنهج القديم، وفشلت تجربتهم وظهر قصورها الواضح عند التطبيق.

ويكفي أن نشير إلى أن هجوم ابن مضاء على النحو العربي بعامة ونظرية العامل

(١) ابن القيم: زاد المعاد في هدى خير المبادج ١ ص ٥

بخاصة قد بناه على فلسفة غير لغوية هي الآن مرفوضة في الدرس اللغوي الحديث ، ففى محاولاته إنكار وجود عامل لفظى أو معنوى أحدث الإعراب يرى أن « القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرحا ، لا يقول به أحد من العقلاء . إمان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) (١) .

والكلام عن عدم النظم بعد نطقه وأن المعدوم لا يعمل فى الوجود أمر عقلى بعيد عن واقع اللغة ، يعكس فلسفة رابطة فى ذلك العصر لكنها لا تمت إلى اللغة بصلة ، ولا يشك أحد من دارسى اللغة فى تأثير أجزاء الكلام بعضها فى بعض إذا ما نظمت فى تركيب معين ، وليس هذا التأثير مقصورا على الأثر الإعرابى فى لغة معربة كالعربية ولكنة يمتد إلى المعنى والاصوات ، فاحتجاج ابن مضاء ضعيف بعيد عن الصواب .

لقد أيد ابن القيم - شأن جمهور النحويين واللغويين - نظرية العامل واحتج لها فى بعض المواضع مبينا أن العمل النحوى يكون من تأثير المعانى الداخلة من بعض الالفاظ على بعض يقول : (أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليس لها معان فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله ألا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى لأنه افتضاء معنى فيقتضيه عملا ، لأن الالفاظ تابعة للمعانى فكما تشبث الحرف بـ ا - دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظ - ا وذلك

(١) ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة ص ٨٧

هو العمل (١) .

ولم يفت ابن القيم أن يعلل تعليلا مقبولا ورد بعض الحروف غير عامة
اللغة (٢) وقد تبع السابقتين في تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي وبين أن (الف
أقوى من المعنوي) (٣) .

وبرى أن (إلا) في الاستثناء (موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعد
كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها) (٤) وهي بذلك
كانت موصلة الفعل والفعل عامل فكأنها هي العاملة ، فإذا قلت : ما قام إلا
فقد أهملت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت : قام زيد لا عمرو (وقا
(إلا) مقام نفى الفعل عن (عمرو) ، فلذلك قامت (إلا) مقام
إيجاب الفعل لزيد إذا قلت : ما جاءني إلا زيد) فكأنها هي العا
فاستغروا عن أعمالها عملا آخر) (٥) .

وما ذكره ابن القيم موافق لمذهب السيرافي ونسب إلى سيوييه وأ
ابن عقيل ووصفه بأنه (الصحيح من مذاهب النحويين) (٦) ، وكذا
الشلوبين .

ومن النحاة كابن مالك من يرى أن (إلا) هي الناصبة للمستثنى بنفسه
والمذهب الثالث يرى أصحابه أن العامل هو الفعل الواقع قبيل (إلا) د

- (١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٠ .
- (٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣١ ، ٣٢ .
- (٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
- (٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
- (٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
- (٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠٦ .

وساطتها، والمذهب الرابع يرى أن العامل فعل محذوف تدل عليه (إلا) والتقدير
استثنى زيدا. (١).

ويرى ابن القيم نفس الرأي في حروف العطف فمن موصلة للعمل وليست
عاملة بنفسها (٢).

ويعلل اختصاص الأثر الإعرابي بالأواخر بأنه (دليل على المعاني
اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته
فوجب أن يتروك الإعراب بعده، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في
المعرب) (٣).

ويبدو منهج ابن القيم الذي يتسم بالبحث عن الدليل واتباعه وعدم التعصب
لمذهب أو لإمام واضعها فيما يتصل بقضايا الإعراب وما يتصل به من بحث
العوامل، فهو - مثلا - يخالف سيبويه في الألف والواو والياء التي تلحق
آخر الأسماء الخمسة، فبينما يرى سيبويه أنها حروف إعراب يختار ابن القيم
أنها علامات إعراب وليست حروفاً و (برهان ذلك أنك تقول: (أخى)
و (أبى) إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: (يدى) و (دمى)؛ لأن حركات
الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما تجتمع معها واو الجمع، فلو كانت الواو في
(أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك هذا أخى [بتشديد الياء]
كما تقول: هؤلاء (مسلمو) فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه

(١) انظر تمليق الشيخ محمد محي الدين علي شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥٠٦ ،
وراجع: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الجزء الأول للسئلة رقم ٤٠ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٤ .

وعند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم وهو غير زائدة، وهي عند غيره علامة إعراب، فكيف يحذف لام الفعل وهي أحق بالثبات منها (١).

وابن القيم - في هذا الموضوع - يناصر رأى الكوفيين لأن الدلائل أداة إلى ذلك، ويخالف جمهور البصريين وسيبويه الذين يقولون بأنها حروف إعراب، ويخالف كذلك الرأى الثالث الذى يذهب أصحابه إلى إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة فوق نفس الحروف، وهو رأى بما أول التوفيق بين الرأيين السابقين (٢).

ويرى جمهور النحويين فى الأمثلة الخمسة المهروفة بالأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون (٣)، ويرى بعضهم أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل (٤)، منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر (٥).

ولم يناصر ابن القيم رأى الجمهور وهو الرأى المشهور بل قال بالرأى الآخر واحتج له بأنه (يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل

-
- (١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٠ .
 - (٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وانظر تلميح الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وابن عقيل أحد الذين رجحوا الرأى الثالث ، انظر : ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٩٠ ، ٨ .
 - (٣) انظر مثلاً : شرح ابن عقيل ج ١ ص ٧١ .
 - (٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ .
 - (٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٩٨ .

أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء ، في أصل
الكلام (١) . أي أن الفصل بالخمير بين لفظ الفعل وبين النون التي اعتبرها
معظم النحاة علامة إعراب غير جائز ، كما أن الحذف عدم فكيف يكون العدم
علامة على شيء ؟

هذا التعليل يبدو — من وجهة نظرنا — عقليا غير مقنع في تناول اللغة ،
واعتبار النون حرفا دالا على الإعراب ثبوتا وحذفا وأظهر وأوضح ، وهو
أصوب من ناحية الوصف الشكلى للغة ، بينما يتجه ابن القيم وأصحابه في هذا
الموضوع اتجاها عقليا منطقيا .

وشبيه بهذا المثال موقفه من المضارع المتصل بنون النسوة ، فهو في اللغة
ملتزم للسكون ولذلك اعتبره سيبويه وجمهور النحويين مبينا ، وهو الرأى
القريب المأخذ والأصوب لأنه أدق في وصف الحالة اللغوية وصفا شكليا ، أما
ابن القيم فقد ناصر الرأى الآخر الذى يرى أن الفعل في هذه الحالة مغرب
لوجود المضارعة الموجبة للإعراب « فتم وجدت الزوائد الأربع وجدت
المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدت الإعراب » (٢) ، وهذا الرأى — كما
هو واضح — أبعد مأخذا من الأول ويستلزم من المغرب أن يقدر حركات
فوق الحرف المبني وفي ذلك من التكلف ما فيه ، كما أنه يتجه اتجاها
عقليا بعيدا عن الوصف الواقعى للظاهرة اللغوية التي لا يحكمها المنطق العقلى .

ونعود إلى الإعراب بما هو تحليل نحوى للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .
ف نجد ابن القيم — فضلا عما أشرنا إليه من استخدامه قرائن السياق في تحديد

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٣ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٤ .

الوجهة الصائبة لهذا النوع من التحليل - يستخدم التحليل الصرفي للكلمة ليتم به تحليله السابق ، وقد مررنا ما يدل على ذلك في بعض ما قدمنا من أمثلة ؛ لكننا نسوق مثالا يتضح فيه هذا النوع من التحليل وهو إعرابه لعبارة « يسم الله الرحمن الرحيم » . حيث بين اختلاف النوعين في إعراب « الرحمن » وهل يعرب بدلا أم نعمتا ، فالقائلون بأن « الرحمن » علم يجعلونه بدلا ، والقائلون بأنه صفة لله تعالى يعربونه صفة ، وقد بين ابن القيم أن أسماء الله تعالى أعلام ونهوت في نفس الوقت ولا تنافي فيها بين العلية والوصفية ففي هذا الموضع يجوز فيها الوجهان ، وقد اتبع ابن القيم ذلك بتحليل صرفي له دلالة هامة على المعنى وذلك في الفرق بين اسم « الرحمن » و « الرحيم » فالرحمن « دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعاقبها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثاني للفعل ؛ فالأول دال على أن الرحمة صفته ، والثاني دال على أنه يرحم مخلقة برحمته ، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله « وكان المؤمنين رحيمًا » ؛ « إنه بهم رهوف رحيم » ، ولم يجيء قط « رحمن بهم » فعام أن « رحمن » هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم هو الراحم برحمته » (١) .

وأمثلة أخرى تدل على منهج ابن القيم الذي وصفناه - في التحليل النحوي ، وتبين استقصاءه لأقوال النحاة ودراسته لها بعناية ، وتكشف عن سعة اطلاعه ، ويكفيها بعد ما قدمنا من أمثلة وضححت ما تذكره أن نحيل إلى بعض هذه الأمثلة (٢) .

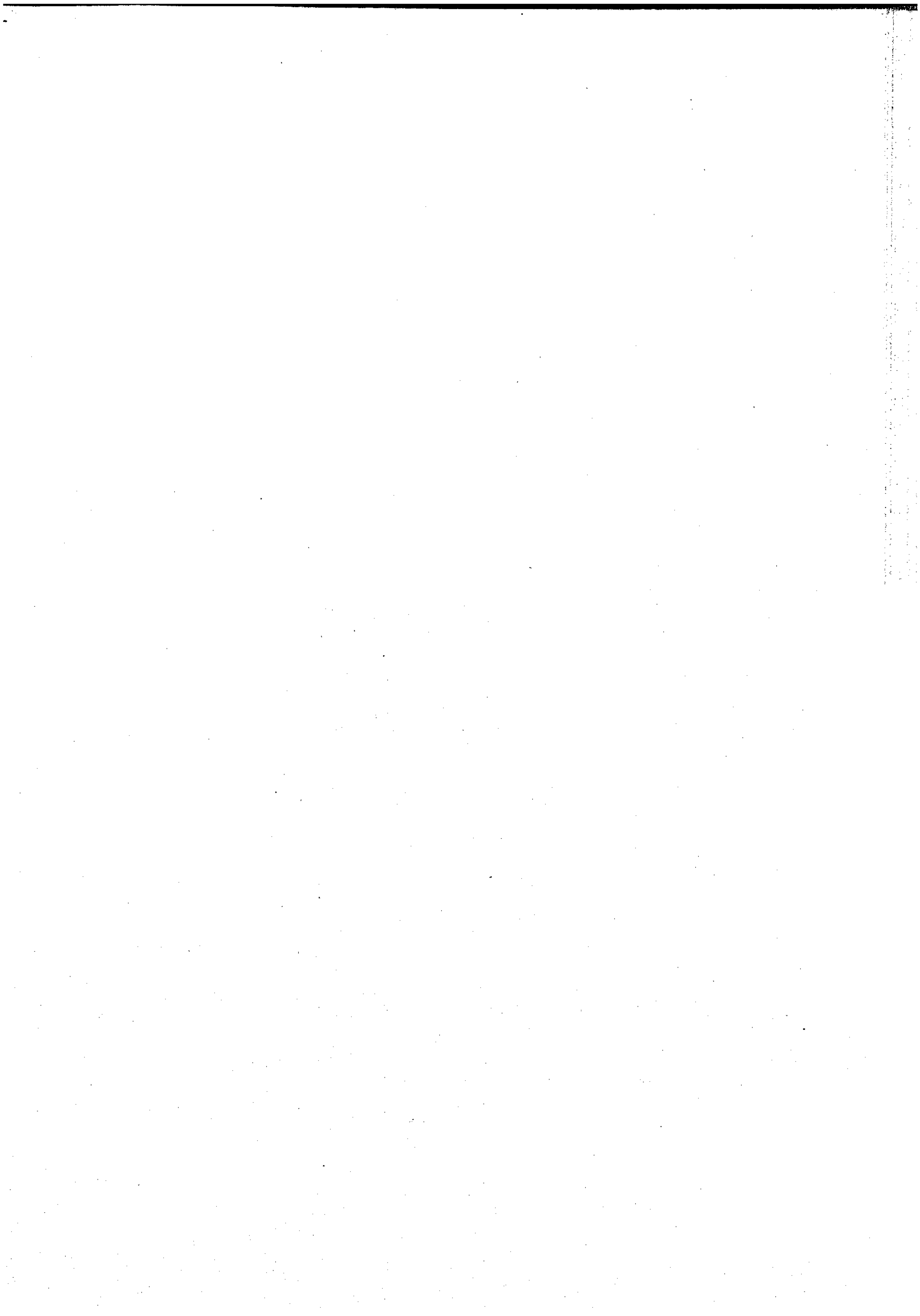
(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٢٤ .

(٢) انظر مثلاً في بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٩ حيث تناول بأسباب عبارة « هذا يسراً أطيب منه رطباً » ، و ج ٣ ص ٤٥ إعراب قوله تعالى : « سراء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم » .

وجدير بالذكر أن جهد ابن القيم في هذا النوع من التحليل لم يكن مستقصيا لموضوعات الاعراب وأقسامه وأدواته كما فعل معاصره ابن هشام في كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«مغنى اللبيب»، وإنما كان من فروع الدراسة لبعض الآيات والنصوص والأساليب؛ ولكل من الأجهاميين في التصنيف الاعرابي طريقته الخاصة به، وما قدمه ابن القيم يفهم عن شخصية متميزة ومنهج واضح مستقيم.

الفصل الثاني

دراسة المعنى



يشغل المعنى اللغوي جميع المتكلمين باللغة ، ومن ثم شارك في تناوله بالدراسة علماء ومفكرون من عيادين مختلفة ، فالفلاسفة والمناطقه وفقهاء الشرائع المهارية والقوانين الوضعية وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادباء كل هؤلاء وغيرهم قد عنوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها ، وكان لكل طائفة منهجها الخاص ، واهتمامها المميز في تناول المعنى .

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى ويسمى بالسيانتيك Semantics فرع من فروع علم اللغة ، وهذه الدراسة هي غاية جميع الدراسات اللغوية : الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية ، وهذه الأنواع من الدراسة من صميم عمل اللغويين ، ومن ثم فإن دراسة المعنى بقيامها على أساس منها تبدو أقرب إلى اللغويين وألصق بمعانهم (١) .

وكما تدرس الأصوات والفونولوجيا والنحو باعتبارين مختلفين هما الوصفى الثابت ، والتاريخى المتطور ، كذلك يدرس المعنى من الناحية الوصفية بدراسة معانى الكلام فى لغة من اللغات فى فترة من فترات استعمالها فى مكان محدود ، وتدرس من الناحية التطورية عن طريق دراسة تغير معانى الكلام فى لغة من اللغات من عصر إلى عصر (٢) .

ويرى بعض اللغويين أن السيانتيك يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى فى المعجمات وما يشبهها من كتب اللغة التى تعنى بالثروة اللفظية (٣) وفضلا عن أن هذا النوع من الدراسة لم يضاف جديدا للدراسة القديمة المعروفة

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

نجد (المعنى المعجمي) ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فهناك عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى ، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام كـ شخصية المتكلم ، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام من ملائسات وظروف ذات صلة به كالجو أو الحالة السياسية إله غير ذلك ، ويتضح ذلك على أجلي وجه في الكلام الحى الذى نستطيع أن نسجيل فيه نطق الكلام بمخاضه البارزة مثل التنعيم والارتكاز (١) ، وهذه العناصر نسميها مع القداماء قرائن السياق .

وهناك فريق آخر من اللغويين وسعون علم الدلالة بحيث يشمل الجانب المعجمي ، ويتناول دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب ، ومن ثم كان عندهم فرعان لعلم الدلالة هما السيميائيك المعجمي Lexical Semantics والسيميائيك النحوي Syntactic Semantics ، والآخر يلتقى مع نظرية النظم عند عبد القاهر (٢) .

وهناك فكرة ثالثة تخصص السيميائيك لدراسة المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما ، ولكن مع مراعاة العناصر غير اللغوية أى العناصر الاجتماعية ومن زاوية الاستعمال الحى فى البيئة الخاصة (٣) .

مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين :

يحسن بنا أن نشير إشارة سريعة بجملة إلى أهم المناهج الحديثة فى دراسة المعنى :

هناك المدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية التى يعددى سومير

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٨٨ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ١٥٣ .

مؤسسها (١) ، وتبنى هذه المدرسة نظريتها في اللغة على أساس نظريه دور كيم الذي يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) مستقلا عن أى فرد من أفراد المجتمع ، ويفرق دى سوسير بين ما يسميه (القيمة اللغوية) للكلمة وبين ما يسميه (المقصود) من الكلمة ، ويكفى لدراسة (القيمة اللغوية) عنده أن ندرس عنصرين هما (الفكرة) التي تدعو (صورة سمعية) أو (أصواتا) معينة و (الصورة السمعية) التي تدعو (الفكرة) .

إن معنى كلمة من الكلمات عند دى سوسير هو ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة وهي الصورة السمعية وبين الفكرة . والكلمة (علامة لغوية) ودى سوسير يرى أن (العلامة اللغوية) لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ولكن بين فكرة وصورة سمعية .

وهناك المدرسة السلوكية الأمريكية وخير ممثل لها هو بلومفيلد والمعنى عنده ينبغي أن يعرف عن طريق أحداث عملية أى فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة به ، فعنى (الجوع) في قولى : (أنا جائع) يعرف بالتقاص العضلى ، وما يحدث فى المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش ... الخ ، ويرى بلومفيلد أن الأفكار ، و (التصورات) ينبغي أن يعاد وصفها بالفاظ فيزيقية ، وحتى (الحب) و (السكره) وما إليها ينبغي وصفها بمثل هذه الطريق وكلمة مثل (الملح) نستطيع تعريفها عن طريق العناصر الكيميائية المكونة له (٢) .

ويرى بلومفيلد بين الكلام وبين ما يسبقه وما يتلوه من أحداث عملية عن

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٣٢٧ - ٣٣١ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٣٢١ - ٣٣٦ .

طريق مثاله المشهور جاك وجيل والتفاحة فعلى فرض أن (جيل) تستشعر الجوع وتقرى تفاحة على شجرة فتحدث ضجة بمنجرتها فيقفز (جاك) من على السور ويقساق الشجرة ويقطف التفاحة ويحضرها لجيل فتأكلها فهذه الواقعة تتكون من ثلاثة أقسام :

١ - أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامي

٢ - الكلام

٣ - أحداث عملية تلي الحدث الكلامي

والمعنى يتكون من الأشياء الهامة التي يتعلق بها الكلام أى من الأحداث العملية (التي تكون القسمين الأول والثالث من قصة جاك وجيل والتفاحة) فتعريف المعنى ينبغي أن يعتمد على موقف المتكلم وموقف السامع ، ويدخل بلومفيلد في اعتباره - بالرغم من منهجه السلوكي - العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام ، ويعدّها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام ، فالمدرسة السلوكية لا تهتم بما يسمى بالعناصر الاجتماعية ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها .

وبلومفيلد يرفض مذهب العقليين الذين يعرفون معنى أية صيغة لغوية بأزى الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم و سامع عند نطق أو سماع هذه الصيغة ، فالمتكلم الذي ينطق كلمة "تفاحة" مثلاً لديه صورة ذهنية لها ، وهذه الكلية تستدعى صورة مماثلة في ذهن السامع فاللغة عند العقليين وسيلة للتعبير عن الأفكار والشعور والرغبات (١) .

وعلى الرغم من موقفه من المدرسة العقلية فكلامه في هذا الموضوع يتضمن

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦٥ .

اعترافا بإمكان دخول العناصر الذهنية أو العقلية في المسائل اللغوية غير أنه ينصح بعدم الالتجاء إليها لصعوبتها (١) .

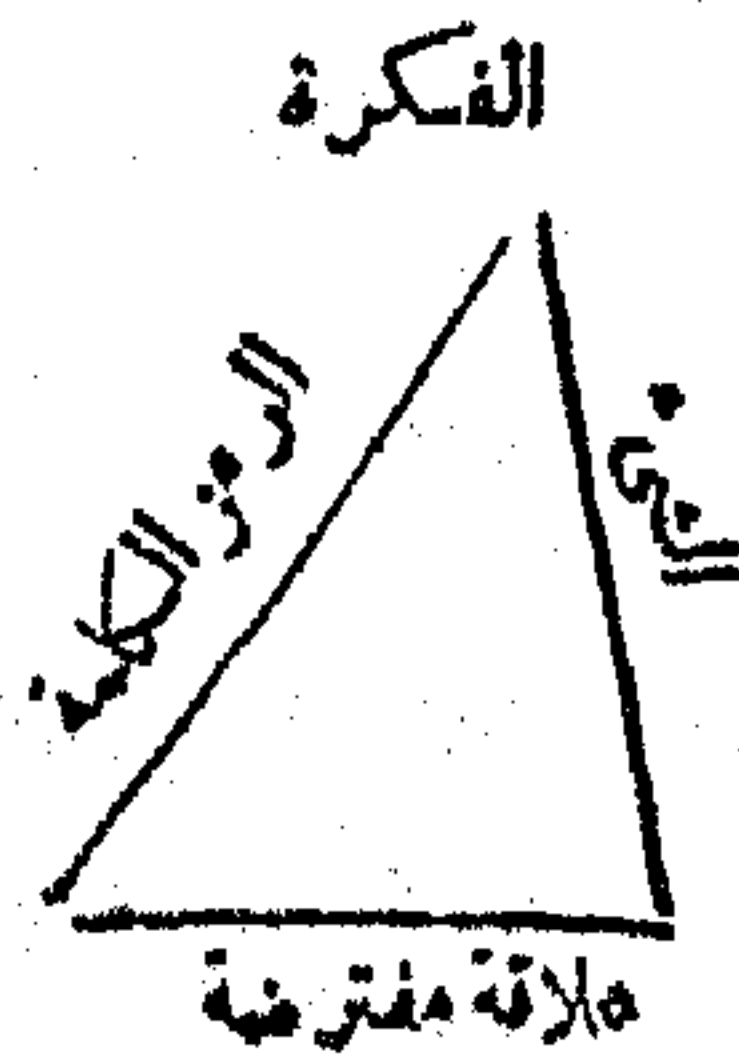
وهناك نظرية أولمان (٢) في دراسة المعنى والتي أقامها على أساس ما سماه أوجدن وريتشاردز بالمثلث الأساسي (٣) الذي يحدد الجوانب الرئيسية لاية علاقة رمزية فالجانب الأول وهو الرمز وفي اللغة هو الكلمة المكونة من مجموعة من الأصوات مثل «منضدة» ، والجانب الثاني هو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع ، أما الجانب الثالث فهو الشيء نفسه وهو في مثالنا «المنضدة» وقد يطلق عليه «المقصود» أو «الشيء المعنى» .

والعلاقة الأصلية في المثلث المذكور هي العلاقة بين الشيء وبين الفكرة أي بين الواقع الخارجي وبين صورته المنعكسة في الذهن ، وهذه العلاقة من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف ، أما عالم اللغة فيعنى بالجانب الأيسر من المثلث أي بالخط الذي يصل الرمز بالفكرة ، هذه العلاقة المتبادلة التي تربط اللفظ بالدلالة أو الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى العقلي هي أساس العملية الرمزية ، وهذه العلاقة هي ما يمكن أن نطلق عليها مصطلح «المعنى» ، ومن ثم يعرف المعنى بأنه «العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمردول» ، تلك العلاقة التي تمكن أحدهما من استدعاء الآخر ، بيد أن أسماء الأعلام لا ينطبق عليها هذا التحليل لأنها لا معنى لها فهي تعلم وتميز لكننا لا نفهم أي لا يقال فيها قد فهمت علما من الأعلام.

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧١ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٥٨ - ١٦١ .

(٣) يوضح بالشكل التالي :



وتشير أخيراً إلى المدرسة الاجتماعية الإنجليزية التي يعد فيرث مؤسسها (١)، وقد اشتهر برفضه كل المناهج والأساليب التقليدية في بحث اللغة، وابتكر لنفسه منهجاً يمتاز بالبعد عن كل الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها مما يعد أجنبياً بالنسبة للتفكير اللغوي. ولمنهجه ثلاثة أركان رئيسية هي:

أولاً: وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation، وسياق الحال أو الماجري هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، أو للحال الكلامية وهذه العناصر هي:

١ - الكلام الفعلي نفسه.

ب - شخصية المتكلم والسماع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد للكلام غير المتكلم والسماع إن وجدوا، ويبان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي، وهل يقتصر دورهم على الشهود، أم يشاركون في الكلام، والنصوص التي تصدر عنهم.

ج - الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام وموقفه.

د - أثر الكلام الفعلي.

هـ - العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجوارح إن كان لها دخل والوضع السياسي ومكان الكلام... إلى آخره:

ويمكن من أهم خصائصه وسياق الحال، إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشاركين في الموقف الكلامي.

(١) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة: القسم الثاني من ١٧٢ - ١٧٨،

د. محمود السمران: علم اللغة من ٣٣٧ - ٣٤١.

ثانياً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وعيونه حتى نضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

ثالثاً : وجوب النظر إلى الكلام اللغوي على مراحل لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة ومعقدة ، وتحليله على هذا النهج أيسر وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى في سهوله ، وهذه المراحل هي فروع علم اللغة ، والنتائج التي تصل إليها هذه الفروع هي مجموع خواص الكلام المدروس ، وهذه الفروع وثيقة الصلة فيما بينها وغايتها بيان المعنى اللغوي ، فالمعنى اللغوي - عنده - له وسائله الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والمعجمية والوظيفة الدلالية لسياق الحال . ولا بد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التي توصل إليها هذه التحليلات جميعاً وربطاً يدخل في اعتباره سائر عناصر و سياق الحال .

وهكذا يرى فيرث أن الوصول إلى معنى أى نص لغوي يستلزم ما يلي :

١ - أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والمورفولوجية والمورفولوجية والنظرية والمعجمية) .

٢ - أن يبين سياق الحال (الماجريات) ويشمل : شخصية المتكلم ، شخصية السامع ، جميع الظروف الملازمة للكلام .

٣ - أن يبين نوع الوظيفة الكلامية (تمن - إغراء - نفى - تعجب ... الخ) .

٤ - أن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك - منغرية - اقتناع - بكاء ... الخ) .

إن المعنى عنده ليس شيئاً في الذهن أو العقل ، وليس علاقة متبادلة بين

اللفظ والصورة الذهنية للشئ كما قرر أولمان ، كما أنه ليس مجموعة من الارتباطات العقلية والذهنية المستترة ، وإنما هي مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

« المعنى » بين الأصوليين واللغويين القدماء :

إن تحديد المعنى أمر على جانب كبير من الأهمية والصعوبة ، وهذه المشكلة صاحبت البشرية في حضارتها على مر الحقب ، وما اختلفت مذاهبها ، وتشعبت طرقها إلا وكان من أسباب ذلك مشكلة المعنى ، وما حكاه القرآن الكريم عن اختلاف الأمم بعد تلقيها وحى السماء كنا منكم يتصل بما نحن فيه بسبب وثيق .

كانت قضية المعنى والاختلاف في تحديده سبباً هاماً من أسباب اختلاف الفقهاء ، في الفروع حتى صار منهم المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي وغير ذلك ، وكانت سبباً من أسباب اختلافهم في أصول الدين حتى صار منهم الأشعري والجبلي والقدرى والمشيبي والجهمي ومن شيعتهم الزيدي والرافضي وغير ذلك ، وقد أدرك أحد اللغويين القدماء خطورة قضية المعنى وخطورة الاختلاف بين المذاهب الإسلامية فحاول أن يلم بأطراف القضية ويحصر أسباب الخلاف فكان لخصها أسباباً تنصل بقضية المعنى ، يقول : « إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه ، كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها ، الأول منها : اشتراك الألفاظ والمعاني ، الثاني : الحقيقة والمجاز ، الثالث : الإفراد والتركيب ، الرابع : الخصوص والعموم ، الخامس : الرواية والنقل ، السادس : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، السابع : النسخ والمنسوخ ، الثامن : الإباحة

والتوسيع ، (١) ، فهذه أسباب لغائية للاختلاف ، الأربعة الأولى منها تتصل بقضية المعنى :

كان الأصوليون (علماء أصول الفقه) أكثر الطوائف الإسلامية عناية بدراسة المعنى ، وكان عنايتهم في ذلك تفرق عناية اللغويين فضلا عن كونها البلاغيين أصحاب علوم المعاني والبيان والبديع ، ولكل بيئة خصائصها المميزة في الدرس .

والمعنى ، عند الأصوليين ليس عرفيا ولا اجتماعيا ، وإنما هو عقلي فنى لاصلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطقة (٢) . ولكن ذلك لا يعنى - في نظرنا - عدم إدراكهم للعناصر غير اللغوية التي يستعان بها في تحديد المعنى والتي تتمثل في عناصر سياق الجمال ، أو الموقف الكلامي ، فاهم نصوص وإشارات تدل على إدراكهم لذلك .

لقد اتجه الفقهاء إلى أن يجعلوا اللغة علمية أي بمدة الدلالة واضحتها حتى يمكن لهم استنباط الأحكام منها ، واللغة العلمية كما يحددها التهانوي « مثلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص ، وتخليصها من آثار الانفعال التي عاقت بها منذ الوضع الأول ، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم » (٣) .

(١) ابن السيد البطليوسي : الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ص ١٠ ، ١١ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٧١ .

(٣) التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون : للقلمة .

والإنصاف يقتضى منا أن نذكر ما تنبه إليه الأصوليون من وجود وظيفة اجتماعية للغة فالإنسوى يذكر أن سبب الوضع أن الإنسان مدنى بالطبع أى لابد فى بقائه من التمدين ، أى اجتماعه مع بنى النوع ، إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه فى المعاش والغذاء واللباس والمسكن والسلاح لبقاء للبدن وعمره فله عن الحر والبرد والاعتداء من السباع ، بل هى لا تتحقق إلا بالاعتراف والتعارف... ولم يكن يد فى ذلك من تعريف بعضهم بعضاً ما فى ضمائرهم ، وكان المفيد لذلك إما اللفظ أو الإشارة... وكان اللفظ أفيد من الإشارة ، (١) .

وقضية وضعية اللغة وعرفيتها أى يتناولها الأصوليون تشبه إلى إدراكهم لتطور اللغة تبعاً لتطور المجتمع وتغيره ، ولا بد من الوقوف على طبيعة هذا التطور ومراحله تمهيداً للتحليل الأصيل للنص حتى يمكن تحديد مفهومه الواضح (٢) .

ولا يتسع المقام هنا لاستتصاء ما يتناوله الأصوليون فى مقدماتهم اللغوية من أبحاث تتصل بالمعنى ، أفاد منها ابن القيم وهى أبحاث متميزة عما قام به اللغويون فى مواضع كثيرة ، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عناية اللغويين .

ونلاحظ على ابن القيم أنه لم يستقص الأبحاث التى اعتاد الأصوليون أن يتناولوها فى كتبهم وإنما تناول بعض القضايا ، وأدلى فيها بدلوها ، ويتضح لنا ذلك من مقارنته ما خلف فى كتابيه : «إعلام الموقعين» و«بدائع الفوائد» ببعض

(١) الإنسوى : نهاية السؤل لنهاج الوصول فى علم الأصول ج ١ ص ١٦٤ .
(مطبعة صبيح)

(٢) الفزالي : المستصنى : (تقسيم الأسماء إلى وضعية وعرفية) ج ١
ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

كتب الأصوليين كالمستصفي للغزالي والإحكام الأمدى، بيد أن ما خلفه ابن القيم
ينم عن منهج أصيل متميز في دراسة المعنى سنعرض له في ختام هذا الفصل بعد أن
نتناول بعض قضايا المعنى التي أدلى فيها بدلوه مقارنين بهوده وآراءه بآراء غيره
من الدارسين ومواقفهم .

العام والخاص

قسم الأصويون الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام كثيرة ، فمن حيث
الوضع هناك الخاص والعام والمشارك ، ومن حيث الاستعمال هناك الحقيقة
والمجاز ، ومن حيث الوضوح تقسم الألفاظ إلى الجلى والغامض وهذا الأخير
ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل ومجمل ونحفي ، والواضح ينقسم إلى ظاهر
ونص ومفسر ومحكم ، ومن حيث القصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو
بالفحوى أو بالاقتصاد ، وسنكتفى هنا ذكرنا بالحديث عن العام والخاص :

أدرك الأصويون في هذا الموطن أن الألفاظ العامة تنبج إلى التخصيص
في قولهم المشهور : (ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص) وفي هذا الاتجاه
ذهب أحد علماء الغرب وهو بريل Breal في كلامه عن تحديد المعنى إلى أن
التطور الطبيعي يكون من الاتساع إلى التضييق ، أما الطريق المضاد وهو
توسيع المعنى فإنه يوجد بدرجة قليلة ، وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث
تاريخية (١) . والتقسيم المنطقي للتغير الدلالي تقسيم ثلاثي فهناك توسيع
للمعنى ، وتضييق له ، وانتقال من معنى إلى آخر ، ومع بساطة هذا التقسيم
وشموله يتعرض لنقد بعض اللغويين (٢) .

(1) A.S. Diamond , The history and origin of language p: 175

(٢) استيفت أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥ - ١٦٦ (ترجمة

د. كمال بشر) .

وهناك وسائل كثيرة يمكن بها تخصيص العام أو تعميم الخاص ، وقد عني ابن القيم ببيان أن ما نسميه بالموقف الكلامي أو سياق الحال قد يكون مخصصاً للعام أو معنياً للخاص ، فالموقف الكلامي - عنده - أهم وسائل تحديد المعنى والوصول إليه ، فنحن نفهم من قوله تعالى : (ولا تقل لهما أف) وهو خاص ، نفهم منه معنى عاماً وهو إرادة النهي عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل وإن لم ترد نصوص أخرى بالنهي عن عموم الأذى (فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لذراتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كناية أو بإيماء أو دلالة عقلية ، أو قرينة سماعية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها) (١) .

هذا القول وغيره يصور لنا منهج ابن القيم في دراسة المعنى والذي يتفق مع ما نادى به فيرث ، فابن القيم يرى - هنا - أن النص وحده لا يدل على المعنى وإنما لا بد من تلمس الأدلة الأخرى التي تمثل ما نسميه بالموقف الكلامي بعناصره المختلفة ، هذا الموقف بما فيه من دراسة لشخصية المتكلم وظروف الكلام التي أشرنا إليها يعد أهم وسائل تحديد المعنى عند ابن القيم .

وما يحدث بالنسبة لتعميم الخاص يحدث في عكسه (فإذا دعى إلى غداء فقال : والله لا أتغذى ، أو قيل له : (نم) فقال : والله لا أفام ، أو (أشرب هذا الماء) فقال (والله لا أشرب) وهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر) (٢) .

(١) ابن القيم : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) ابن القيم : أعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨ .

وقد اختلف الأصوليون في وجود الفاظ في اللغة يدل على العموم فذهب الشافعي والمعتزلة وكثير من الفقهاء إلى دلالة بعض الصيغ على العموم مثل (أى) في الجزاء والاستفهام ، والجويع المعرفة إذا لم يكن عهد ، والمنكرة نحو (رجال ومسلمون) ، والأسماء المؤكدة لها مثل كل وجميع ، واسم الجنس إذا دخله (ال) لغير العهد كالرجل والدرهم ، والنكرة المنفية وهناك ألفاظ عامة فيمن يعقل مثل (من) في الجزاء والاستفهام ، وعكسها ما فهمت عامة فيما لا يعقل في الجزاء والاستفهام إلى غير ذلك (١) .

وقد خالف المرجئة في ذلك فذهبوا إلى أن العموم لا صيغة له في لغة العرب ، ومن الأصوليين من خالف في الجمع المنكر والمعرف واسم الجنس إذا دخله (ال) وهو مذهب أبي هاشم ، ونقل عن الأشعري قولان أحدهما القول بالاشتراك بين العموم والخصوص ، والآخر الوقف وهو عدم الحكم بشيء مما قيل في العموم أو الخصوص أو الاشتراك بينهما (٢) .

وقد أيد ابن القيم رأى جمهور الفقهاء في مجرود هذه الصيغ للعموم ، واحتج لها بآيات من القرآن الكريم توضح مجيئها للعموم ، فالنكرة في سياق النفي تعم كما في قوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) ، وفي سياق الاستفهام كما في قوله تعالى : (هل تعلم له سمياً) و قال ، لغير العهد تفيد العموم كما في قوله تعالى : « إن الإنسان لفي خسر ... » إلى آخر صيغ العموم المذكورة (٣) .

والمغويون يتناولون العام والخاص في معاجم المعاني ، فهناك ألفاظ عامة

(١) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣٠٢ .

بأقية على عمومها يعتقدون لها ما يسمى بالكليات نحو كل ما علاك فأظلك فهو سماه ، وكل أرض متسوية فهي صعيد ، والنوع الثاني ما وضع في الأصل عاما ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده فالرث أصله التحسيس ثم خص بالملابس ، وهناك الخاص الذي تحول إلى عام مثل « الورد » أصله أتيان الماء ثم صار أتيان كل شيء ورداً ، وهناك ما وضع عاماً واستعمل خاصاً ثم أفرد لبعض أفراده اسم يخصه كالبعوض لفظ عام والفرك بين الزوجين خاص ، والنظر إلى الأشياء عام ، والشيم للبرق خاص ، والتسمم الأخير ما وضع خاصاً وبقي على خصوصه كالنتابع ومعناه الثمات ولا يستعمل إلا في الشر (١) .

وما يذكره اللغويون هو ما يعرف عند الفقهاء بالتعميم والتخصيص العرفي ، وقد يعم اللفظ أو يخص عن طريق الشرع ، كالحج الذي أصله في اللغة القصد وتخص في الشرع بالعبادة المعروفة وقد ذكر ابن القيم أن الشارع يتصرف في الأسماء اللغوية بالنقل تارة ، وبالتعميم تارة ، وبالتخصيص تارة ، وهكذا يفعل أهل العرف ، (٢) .

حدود الدلالة

لا بد عند الأصوليين من وضع حد لكل اسم علق الشارع عليه الحمل والحرمة ، بحيث لا يدخل في الحد غير موضوعة ولا يخرج منه شيء من موضوعة .

ويختلف الأصوليون فيما بينهم في توسيع مدلول اللفظ وتضييقه ، وتلاحظ

(١) نقل السيوطي في الزهر أمثلة لهذا المبحث وقسمه إلى خمسة أقسام: الزهر في علوم اللغة ج ١ ص ٤٢٦-٤٤٩
(٢) إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٤

أن القائلين بالقياس المعتمدين عليه أصلا من أصول الاستنباط يميلون إلى
تضييق مدلولات الألفاظ ، لأنهم يستطيعون استنباط الحكم الذي لا تستفهم فيه
النصوص عن طريق القياس الذي يتجسد فيه الفرع المقيس مع الأصل المقيس عليه
في علة جامعة هي مناط الحكم . فتمت وجدت العلة وجدد الحكم ، وهذا الاتجاه
يبدو واضحا - بصفة خاصة - عند الحنفية والشافعية .

أما أهل الظاهر الذين ينكرون القياس ، والحنابلة الذين لا يعتمدون عليه
إلا في الضرورة فإنهم يتجهون إلى توسيع الدلالة حتى تفي النصوص بأحكام
الحاجات العملية المتطورة المتجددة فضلا عن الأحكام التعديدية دون حاجة إلى
القياس .

وابن القيم يتجه هذا الاتجاه الأخير الذي يميل إلى توسيع الدلالة ، ولذلك
يعنى ببحث الحدود اللغوية والشرعية والعرفية للألفاظ ، فن الألفاظ ماله حد
في اللغة كالشمس والقمر والبحر والليل والنهار ولا يجوز أن تمتدى حدودها
في الوضع اللغوي ، ومنها ماله حد في الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة ،
وحكمها في تناولها لمسمياتها الشرعية كحكم النوع الأول في تناوله لمساه اللغوي
ونوع ثالث له حد عرفي لم يأت الشرع بغيره كالسفر والمرض المبيح للفطر ،
وهذا النوع في تناوله لمساه العرفي كالنوعين الآخرين في تناولها لمسمياتهما (١) .

ويخلص ابن القيم من بحث حدود الدلالة إلى أن معرفة حدود هذه
الاسماء ومراعاتها معن عن القياس غير محوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس من
قصر في هذه الحدود ، ولم يحط بها علما ، ولم يعطها حقا من الدلالة ، (٢) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٧

إن هذا الاتجاه نحو توسيع دلالات الألفاظ واضح عند ابن القيم وهو إحدى سمات منهجه المميزة في دراسة المعنى ، فهو يسرى أن اسم الخمر شرعاً يتناول كل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر خمر ، هذا الحد يعنى عند تحرير غير المعتصر من العنب بطريق القياس ، لأنه - عنده - محرم بالنص وكذلك لفظ السارق يعم عنده نباش القبور فليس قطع بد النباش عن طريق القياس - كما يقول أصحاب المذاهب - وإنما عن طريق النص لأن مدلول لفظ السارق يشمل النباش (١) .

وينتقد ابن القيم موقف الفقهاء الذين ضيقوا حد النباش ، فجاءوا اللفظ مقصوراً على الشاهد ، بينما يرى هو أن مدلول اللفظ أوسع من ذلك ، وأن البيئنة تشمل كل ما يبين الحق من شاهد أو يمين مردودة ، أو دلالة حال ، أو وصف يبين الحق كما في اللقطة ، أو غير ذلك ، وليست مقصورة على الشاهدين كما يذهب كثير من الفقهاء المقلدين ، ومن أمثلة البيئنة التي يقوم بها الحد الجبل في الزنا ، والرائحة والقىء في حد الخمر .

وليس التوسع الدلالي مقصوراً - عنده - على الألفاظ التي علق الشارع عليها أحكاماً معينة وإنما هو اتجاه عام عنده في دراسة المعنى ، فهو يخالف معظم الأصوليين والبلاغيين الذين رأوا في لفظ القرية ، المقورية ، مجازاً في قوله تعالى : « واسأل القرية ، وقد روا فيها محذوفاً هو المضاف فالتقدير ، واسأل أهل القرية ، ذلك أنهم قصروا مدلول اللفظ على المسكن الذي به المساكن المجتمعة أما ابن القيم فسرى أن مدلول اللفظ في اللغة أوسع من ذلك وأنه يطلق على المسكن تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه ... فلا إضمار في

ذلك ولا حذف فتأمل هذا الموضوع الذي خفي على القوم ، (١) .

ولكى يدعم ابن القيم مسلكه في بيان دلالات الألفاظ قسم الدلالة باعتبار المتكلم والسامع إلى قسمين : حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لتعريف المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلف ، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره ، وصفاء ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في هذه الأمور (٢) .

وضرب ابن القيم أمثلة لتفاوت مراتب الصحابة ، واختلافهم أحياناً في فهم النصوص ، وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواجه بعضهم إلى الفهم الصحيح ، وخالص إلى تقريره وتفاوت الناس في مراتب الفهم ، وأن عنهم من يفهم من الآية حكماً أو حكماً ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمانه وإشارته وتبيينه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر متعلق به فيفهم من اقتراءه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده ، (٣) .

وابن القيم يحاول استناداً على الفكرة السابقة أن يزيد اتجاهه الذي يسير فيه نحو التوسع الدلالي للألفاظ والنصوص ، ويتم المضيقيين في الدلالات بأنهم لم يفهموا الألفاظ والنصوص فيها صحيحاً وأن مرتبتهم في ذلك أدنى من مرتبة الذين يستطيعون أن يستخلصوا من النص أحكاماً كثيرة بعد فهمه بإيمانه وسياقه وإشارته وتبيينه واعتباره ، وعلى هذا الأساس يرى أن النصوص قد بينت

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

(٢) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٠ ، ٢٥١

(٣) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٤

بدلالة انما مسائل مما اختلف فيه السلف ، كما انها اغنت عن القياس لان مفهومها يعطى الحكم دون حاجة الى استنباطه في بعض الافراد بطريق القياس ، يقول :
« ان النصوص محيطه باحكام الحوادث ، ولم يحلنا الله ورسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الاحكام كلها والنصوص كافية وانفية بها ، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص ، فمما دليلان الكتاب والميزان وقد تحفى دلالة النص او لا تبلغ العالم فيعدل الى القياس ، ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا ، وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا ، (١) .

واتجاه التوسع في دلالة النص يبدو واضحا عند الظاهرية الذين يمثلهم ابن حزم في كتبه التي انكر فيها القياس انكارا تاما وهم يغالون في اتجاههم مغالاة بعيدة جعلت ابن القيم يتحفظ في السير معهم ويصرح بأنه لا يوافقهم موافقة تامة لان هنالك من الحالات ما لا يمكن استنباط الحكم فيه عن طريق النص بل لا بد من الاعتماد على القياس ، فمثلا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يقاس عليه بيع العنب والزبيب ، والتحرير ثبت بالقياس ولا يمكن للنص ان يشبهه ، وفي قوله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ، اى ان طلقها الثانى فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول ان يتراجعا ، هذه الصورة يقاس عليها مفارقة الزوج الثانى بموت او خلع او فسخ ويكون نفس الحكم ، وقد ثبت في هذه الحالات بالقياس لا بالنص (٢) .

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٧

(٢) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

منهج ابن القيم في دراسة المعنى

ينقسم الأصوليون بصفة عامة حسب تناول النصوص الشرعية إلى قسمين رئيسيين : أولهما يسمى أصحابه بأهل الرأي أو أصحاب المقاصد وهم يضعون أمامهم الهدف التشريعي ووعو الحفاظ على مصالح العباد ، ومراعاة الاماسيات المعروفة من حفظ النفس والمال . . إلى آخره ، ولا يتمسكون بحرفية الالفاظ ، وإنما يراعون مقصود الشارع ومراده ، ويعولون على المقتضى الكلى العام للتشريع . والقسم الآخر يعرف أصحابه بأهل الظاهر الذين يلتزمون بحرفية معنى الالفاظ ، ويذهبون إلى أن الشريعة إنما أنت بتلك النصوص لا بتلاها المكلفين أيهم أحسن عملاً .

ويحاول الأصوليون بحثاً عن الدلالة وضبطها لاستنباط الحكم الصحيح أن يتناولوا الدلالة للفظ المفردة ، ثم ينظرون في دلالة الالفة مستعملة في التراكيب وما يتوارد عليها من تغيرات ، وما يظلمها من مفاهيم ، وهم في ذلك - لا سيما أصحاب المعاني - يحاولون أن يتبعوا قصد الشارع ومراده .

وابن القيم يعد واحداً من أصحاب المقاصد الذين ينظرون إلى النص مراعين في تحديد معناه قصد الشارع ومراده ، ولذلك عني بتقسيم للدلالة إلى حقيقية وإضافية ، فنقصد الشارع ومراده بما هو متكلم أمر ثابت لا يتغير والاستدلال على مقاصد الشارع ممكن بوسائل كثيرة فينبغي معرفة المقاصد بما هي مراد المتكلم ثم تحديد المعنى تبعاً لها ، أما فهم الناس بما هم مستمعون لخطاب الشارع في تفاوت بحسب حظوظهم من جودة الفكر وصفاء الذهن وإتقان اللغة . . وغير ذلك .

إن المعنى عند ابن القيم ليس مجرد علاقة ذهنية بين اللفظ والصورة الذهنية

للشئ ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

إن ابن القيم بهذا يتفق مع فيرث الذي عرضنا فيه آتفا فهو يقسم الألفاظ بالنسبة لمقاصد المتكلمين إلى أقسام ثلاثة . أحدها تظهر فيه مطابقة المقصد للفظ ، وهذا الظهور يعرف من الكلام و ما يتقون به من القرائن الحالية واللفظية ، وحال المتكلم به وغير ذلك ، (١) . والقسم الثاني ما يظهر أن المتكلم لم يرد معناه ويدخل فيه كلام المسكره ، والنائم ، والمجنون ، والسكران وكذلك المعرض والمورى والملغز والمتأول ، وللقسم الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له وإرادته لغيره ، ولا دلالة له على واحد من الأمرين (٢) .

المعنى - عنده - لا يتحدد بمجرد النظر في العبارة أو حتى عن طريق تحليلها لغويا وإنما لا بد من استصحاب الموقف الكلامي بعناصره المختلفة وهذا ما يقوله اللغويون المحدثون وعبر عنه ابن القيم وقصده وإن كان بغير مصطلحاتهم لكننا ينبغي أن ننظر في الأمر - صور إلى جوهرها وحقيقتها وينبغي ألا نلتجئ بظاهر الألفاظ .

ويهاجم ابن القيم الذين يقفون عند ظواهر النصوص ولا يتجاوزونها إلى المقاصد قائلا : وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ، ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه ، أو قيل له : اذهب قاملا هذه الجسره فذهب ففلاها ثم تركها على الخوض وقال : لم تقل ايتنى بها ... ويلزم من وقف مع الظواهر

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١١٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٠

والإلفاظ أن لا يحدد من فعل ذلك بالخبر ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن من الأمة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه ، (١) .

السياق :

وإذا كان المعنى — عند فيرث — لا يتحدد بتحليل النص لغويا وإنما يقتضى استصحاب سياق الحال فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق في تحديد المعنى ، فالإلفاظ عنده « لم تقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح أى طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها » (٢) .

وما ذكره ابن القيم هو عناصر السياق التي يستعان بها في الوصول إلى المعنى .

والعناية بالسياق وسيلة الوصول إلى المعنى وتحديدته تتمثل في قول ابن القيم : « السياق يرشد إلى تبين الجمل ، ونهين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمه غلط في نظره ، وغايط في مناظرته فانظر إلى قوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » كيف نجد صياغته يدل أنه الدليل الحقيق » (٣) .

إن إجملاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص ،

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨

(٣) بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩٠٠

وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، متمزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية (١) .

هناك فرق بين المعنى المقالي الذي يعتمد على المعنى الوظيفي والمعجمي ويشمل القرائن المقالية فحسب ، وبين المعنى المقامي أو السياقي الذي يضيف إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال (٢) .

لقد تنبه ابن القيم إلى هذه الحقائق ، وأشار إليها في ثنايا كتبه إشارات كثيرة تنم عن فهمه وإدراكه لها ، وطبقها في دراسته للنصوص تطبيقا رائعا ، وبين كيف يختلف المعنى اختلافا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحال .

التحليل اللغوي :

عنى ابن القيم فيما تناوله من نصوص بتحليلها تحليليا لغويا يستثمر لتساخجه في الوصول إلى المعنى بالإضافة إلى قرائن السياق وعناصر الموقف الكلامي المختلفة ، ولكننا لا نزعم أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوي وإنما كان يكتفى بالتحليل النحوي في بعض الأحيان وينوعى التحليل النحوي والصرفي في أحيان أخرى ، ويضيف إلى ذلك تحليلا معجميا في بعض المواضع .

وقد بينا — في حديثنا عن الأعراب — كما أشارنا في مواضع سابقة إلى عنايته بالوصول إلى المعنى في جميع النصوص التي تناولها بالتحليل ، وبيننا كيف أن استخدامه لقرائن السياق أو ما يسمى بعناصر الموقف الكلامي كان

(١) د. تام حسان : اللغة العربية . معناها ومبناها ص ٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) د. تام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٩

يعينه في تحديد المعنى ، وكان تحديد المعنى بعينه بالتالي في التحليل وتوجيهه
وجهة سليمة ، ونفى الاحتمالات التحليلية التي لا تتفق مع المعنى .

إن خير مثال — فضلا عما قدمنا — يوضح لنا منهج ابن القيم في التحليل
بغية الوصول إلى المعنى يتمثل في تناوله لقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقتيه إلى عشرين مسألة:

« أحدها : ما فائدة البديل في الدعاء والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ،
وبالدل المقصد به بيان الاسم الأول . الثانية : ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم
باللام وملا أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال : « وإنك لتهدى إلى صراط
مستقيم » ، الثالثة : ما معنى الصراط ؟ ومن أي شيء اشتقاقه ؟ وإم جاء على
وزن (فعال) ؟ ، ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ وفي سورة
الاحقاف ذكر بلفظ (الطريق) فقال (يهدى إلى الحق وإلى طريق مستقيم) ؛
الرابعة : ما الحكمة في إضافته إلى قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) بهذا اللفظ
ولم يذكرهم بخصوصهم فيقول صراط النبيين والصديقين فلم عدل إلى لفظ المبهم
دون المفسر ؟ الخامسة : ما الحكمة في التعبير عنهم بلفظ (الذي) مع صلتها دون
أن يقال : المنعم عليهم وهو أنصر كما قال : (المغضوب عليهم) وما الفرق ؟
السادسة : لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال في أهل النعمة (الذين
أنعمت) وفي أهل الغضب (المغضوب) بحذف الفاعل ، السابعة : لم قال : اهدنا
الصراط المستقيم) فعدي الفعل نفسه ولم يعبه بـ (إلى) كما قال تعالى : ، وإنك
لتهدى إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (واجتنبناهم وهديناهم إلى صراط
مستقيم) ، الثامنة : أن قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)
يقضي أن نعمته مختصة بالأولين دون المغضوب عليهم ولا الضالين ، وهذا حجة

ان ذهب إلى أنه لا نعمة له على كافر فهل هذا صحيح أم لا؟ التاسعة أن يقال: لم وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى (لا المغضوب عليهم) كما قال: (ولا الضالين ... ، العاشرة: كيف جرت (غير) صفة على الموصول وهي لا تتعرف بالاضافة وليس المحل محل عطف بيان ... ، الحادية عشر: . . كيف جاء (صراط الذين أنعمت عليهم) بدلا؟ وما فائدة الإدخال هنا؟ ، الثانية عشرة: إنه قد ثبت في الحديث تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود ، والنصارى بأنهم الضالون فما وجه هذا التقسيم والاختصاص ، وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه ، الثالثة عشرة: لم قدم «المغضوب عليهم» في اللفظ على «الضالين» ، الرابعة عشرة: أتى في أهل الغضب بصيغة مفعول الماخوذة من فعل ، ولم يأت في أهل الضلال بذلك فيقال: «الضالين» بل أتى فيهم بصيغة فاعل الماخوذة من فعل ، الخامسة عشرة: ما فائدة العطف به ، لا ، هنا ولو قيل: المغضوب عليهم والضالين لم يحتل الكلام وكان أوجز ، السادسة عشرة: إذ قد عطف بها فيأتي العطف بها مع الواو للمنفى نحو: ما قام زيد ولا عمرو ... وأما بدون الواو فياها الإيجاب نحو: مررت بزيد لا عمرو فهذه ستة عشرة مسألة في ذلك ، السابعة عشرة: هل الهداية هنا هداية التعريف والبيان أو هداية التوفيق والإلهام؟ ، الثامنة عشرة: كل مؤمن مأمور بهذا الدعاء أمرا لازما لا يقوم غيره مقامه ولا بد منه ، وهذا إنما فضأله في الصلاة بعد هدايته فما وجه السؤال لأمر حاصل ، وكيف يطلب تحصيل الخصال؟ ، التاسعة عشرة: ما فائدة الإنياف بضمير الجمع في «اهدنا» والداعي يسأل ربه لنفسه في الصلاة ونحوها ولا يليق به ضمير الجمع ... المشرون: ما حقيقة الصراط المستقيم الذي يتصوره العبد وقت سؤاله ، (١) .

إن النظرة في هذه المسائل التي عرضها ابن القيم رهوسا للموضوعات التي يتناولها صدد للنص القرآني تكشف عن قدرته الفائقة على التحليل اللغوي بجوانبه النحوية والصرفية والمعجمية تحليلا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده .

لقد استغرق هذا التحليل صفات طوا لا تدل على تمكن صاحبه في أنواع التحليل التي تناولها ، وتدل على سلوكه منهجا واضحا في دراسة المعنى ، ويكفيها هنا تجنبنا اللطالة ان نحيل إلى هذه الدراسة القيمة التي قدمها ابن القيم والتي أردنا أن نمثل بها التحليل اللغوي أساسا من أسس دراسة المعنى (١) .

يتضح لنا - مما قدمنا له أمثلة ومن غيره - أن ابن القيم قد تنبه في دراسة المعنى إلى كثير مما نادى به وفيرثه وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليزية .

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدم في كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل كالمثال الذي سقناه آنفا ، كما فيه في أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشمله من دراسة المتكلم والسامع وتناول جميع الظروف المحيطة بالكلام ، بل إنه هاجم الذين لا يراعون سياق الحال في استنتاج المعنى وبين أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة بل داعية إلى السخرية في بعض الأحيان .

ولقد عني في دراسته للنص ببيان نوع الوظيفة الكلامية من ثمن أو إغراء

(١) انظر ما قدمه ابن القيم في شرح هذه المسائل التي أثارها بدائع الفوائد

أو نقى أو غير ذلك لئلا من أثر في تحديد المعنى .

كل ما عنالك من فرق بين ابن القيم وبين منهج فيرث ومدرسته يتمثل في أن معظم النصوص التي تناولها ابن القيم نصوص مكتوبة غير حية وهي نصوص من نوع خاص فهي وحى منزل من قبل الله تعالى ، ولم يفت ابن القيم في هذه الحالة أن يبين أهمية دراسة المتكلم ، وهو في هذا المقام الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم ، فينبغي - عنده - على دارس النص القرآني أن يعرف صفاته الحسنين فقد كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم في زمن الوحي ، وهذا استدلال على المراد بغير لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته ، وأنه لا يقر على باطل حتى يبينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفت من حكمة الرب تعالى ، كمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يخزي محمداً صلى الله عليه وسلم ... وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له ، ولما كانوا يدفنون حول معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه إلى غيره البتة ، (١)

فالمتكلم في هذا المقام وهو الله تعالى ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم ينبغى معرفة كل منها ومعرفة صفاته ليكون ذلك معيناً على تبين مراده ومقصوده ، ومن ثم على الوصول إلى المعنى الصحيح .

وسياق النص أو تحليله ليس كافياً لإدراك المعنى بل لا بد من إشراف العناصر التي يتألف منها وقد نبهنا على ذلك ابن القيم - أيضاً - صدد حديثه عن النص القرآني إذ شرط أن يكون دراسته عارفاً بطرائقه وعرفه ذلك أنه لا يجوز أن يجعل

كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام له معنى ما ، (١) ، وذلك أنه ، للقرآن عرف خاص ، ومعان معهوده لا يناسبه تفسيره بغيرها ، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) .

تلك أهم المعالم المميزة لمنهج ابن القيم في دراسة المعنى رأينا كيف أنه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون في الغرب ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من يعنى بمقتضى الأمور وجوهرها ، ولا يتخذع بالظواهر الزائفة لبعض المصطلحات والتقسيمات والأسماء .

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .
(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧ .

[The body of the document contains extremely faint and illegible text, likely bleed-through from the reverse side of the page. No specific content can be transcribed.]

بيان بأسماء المراجع

أولاً : مصنفات ابن القيم

أورد فيما يلي قائمة بمصنفات ابن القيم ، راجعت منها إلى ما أثبت طبعته ،
وبقية المصنفات استخلصتها من كتب التراجم والفهارس ولم يتح لي الوقوف
عليها .

- ١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)
- ٢ - أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٩ هـ)
- ٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر عن طبعة وقد رجعت إلى
الطبعة التي حققها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٧٤ هـ -
١٩٥٥ م)

- ٤ - إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام ١٣١١ هـ)
- ٥ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ)
- ٦ - أقسام القرآن (طبع بمكة عام ١٢٢١ هـ) ، وقد طبع بالقاهرة
باسم : التبيان في أقسام القرآن - مطبعة حجازي ١٣٥٢ هـ)
- ٧ - أمثال القرآن (ذكره ابن العماد ولم يذكره غيره)
- ٨ - بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين - طبع بالقاهرة بإدارة
الطباعة المنيرية طبعة بدون تاريخ)
- ٩ - هطلان الكيمياء من أرومين وجها (ذكر ابن العماد أنه مجلد ولم يذكره

غيره ، والكيمياء تعنى ... عند القدماء ... ذلك الذى يزعم أهله قدرتهم على
تحويل بعض المعادن أو المواد إلى ذهب ، وقد أنكره كثير من الفقهاء لأنه
يشبه السحر والطلاسم ويخضع به العوام ،

١٠ - بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن العمار
أنه فى مجلد)

١١ - التحرير فيما يحل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن العمار أنه
مجلد)

١٢ - تحفة المودود فى أحكام المولود (ذكر ابن العمار أنه مجلد لطيف)

١٣ - تفضيل مكة على المدينة (ذكر ابن العمار أنه مجلد)

١٤ - تهذيب سنن أبى داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من
الاحاديث المعلولة (ذكر ابن العمار أنه مجلد)

١٥ - جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة - إدارة
الطباعة المنيرية - ١٣٥٧ هـ)

١٦ - جوابات عابدى الصلبان وأن ما هم عليه دين الشيطان (ذكره ابن
العمار)

١٧ - الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء للشافى (طبع بالقاهرة عام ١٣٢٢
وطبع غير هذه الطبعة)

١٨ - حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح (القاهرة عام ١٣٢٦ هـ)

١٩ - حكم إغرام هلال رمضان (ذكر ابن العمار أنه مجلد)

٢٠ - حكم تارك الصلاة (القاهرة ١٣٢٢ هـ)

- ٢١ - الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره الشوكاني)
- ٢٢ - رفع اليدين في الصلاة (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره ابن حجر والشوكاني)
- ٢٣ - الروح (مطبوع بحيدرآباد عام ١٣١٨ هـ ، ١٣٢٤ هـ)
- ٢٤ - روضة المحبين وقرحة المشتاقين (مطبعة القرقى - القاهرة ١٣٤٩ هـ)
- ٢٥ - زاد المسافرين إلى منازل السعداء في هدى خاتم الأنبياء (ذكره ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٦ - زاد المعاد في هدى خير العباد (طبع أكثر من مرة ، والطبعة التي رجعنا إليها تقع في أربعة أجزاء - المطبعة المصرية ومكتبتها - القاهرة طبعة بدون تاريخ)
- ٢٧ - الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار - القاهرة ١٣٢٢ هـ)
- ٢٨ - شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٩ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من طبعة - وقد رجعنا إلى طبعة مصورة لطبعة القاهرة عام ١٣٢٣ هـ ، قامت بها مكتبة الرياض الحديثة)
- ٣٠ - الصراط المستقيم في أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن العماد أنه بجلدان)
- ٣١ - الصواعق المرسله على الجمجمة والمعطلة (ذكر ابن العماد أنه بجلدان ، وقد ذكره ابن حجر والشوكاني)

- ٣٢ — الطاعون (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)
- ٣٣ — الطب النبوي (المطبعة العلمية ١٩٢٧ م)
- ٣٤ — الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد — القاهرة —
(١٣١٧ هـ)
- ٣٥ — طريق المهجرتين وهاب السعادتين (إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة
(١٣٥٧ هـ)
- ٣٦ — عقد محكم الاحكام بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب
السماء (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
- ٣٧ — الفتح القدسي والنفحة المكية (ذكره ابن العماد)
- ٣٨ — الفرق بين الخلة والمحبة ومناظرة الخليل لقوما (ذكر ابن العماد
أنه مجلد)
- ٣٩ — الفروسية الشرعية للنبوية (مطبعة الانوار — القاهرة — ١٣٦٠ هـ
(١٩٤١ م)
- ٤٠ — فضل العلم (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
- ٤١ — كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان (الطبعة الأولى
مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٢٧ هـ)
- ٤٢ — مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين (الطبعة الأولى
مطبعة المنار بالقاهرة ، وهو شرح منازل السائرين للمبروي)
- ٤٣ — مسائل ابن تيمية التي جمعها ابن القيم (مكتبة المنار القاهرة ١٣٢٢ هـ)
- ٤٤ — المسائل الطرابلسية (ذكر ابن العماد أنه مجلدان)

٤٥ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المتنبي
مطبعة الإمام بالقاهرة طبعة حديثة عام ١٩٧٦)

٤٦ - نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول (ذكر ابن العماد
أنه جلد)

٤٧ - نكاح المحرم (ذكر ابن العماد أنه جلد)

٤٨ - نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه جلد)

٤٩ - بداية الحيارى من اليهود والنصارى (طبع بها مش كتاب الفمارق

بين المخلوق والخالق لعبد الرحمن زاده - القاهرة مطبعة الموسوعات عام ١٩٢٢)

ثانيا : المراجع العربية والترجمة

الأمدي (سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي المتوفى

عام ٦٣١ هـ)

١ - الإحكام في أصول الأحكام (الناشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح -

القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م)

إبراهيم مصطفى

٢ - إحياء النحو (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥١ م)

ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي

سعيد المتوفى عام ٥٧٧ هـ)

٣ - الإغراب في جدل الإعراب (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني - مطبعة

الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م)

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين النصريين والكوفيين (تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة

(١٩٤٥ - ١٩٦٤ م)

٥ - لمع الأدلة في أصول النحر (تحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني - مطبعة

الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م)

ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى المتوفى عام ٥٩٣٠ هـ)

٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور المعروف بتاريخ مصر (الطبعة الأولى

بالمطبعة الأميرية ببولاق . القاهرة ١٣١١ ، ١٣١٢ هـ)

ابن حبيشى (أبو الفتح عثمان بن حبيشى المتوفى سنة ٥٣٩٢ هـ)

٧ - الخصائص (تحقيق الاستاذ محمد على الفيهار طبع دار الكتب المصرية

صدر الجزء الأول في عام ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م والجزء الثانى عام ١٣٧٤ هـ -

١٩٥٥ م والجزء الثالث عام ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م)

ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢ هـ)

٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع

دار الكتب الحديثة)

ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى عام ٤٥٦ هـ)

٩ - الأحكام في أصول الأحكام (طبع على نفقة مكتبة الخانجي مطبعة السعادة

القاهرة الطبعة الأولى صدرت أجزاءه في الفترة ما بين ١٣٥٤ هـ ١٣٤٧ هـ)

١٠ - ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل (تحقيق الاستاذ

سعيد الأفغاني - مطبعة جامعة دمشق - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م)

ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون المتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ)

١١ - المقدمة (طبعة دار الشعب بالقاهرة)

ابن دقاق (إبراهيم بن محمد بن أيمن العلاءي المصري المتوفى عام ٨٠٩ هـ)

١٢ - الانتصار بواسطة عقد الأمان (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية -

القاهرة - ١٢٠٩ هـ)

ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي

المتوفى عام ٥٢١ هـ)

١٣ - الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين

في آرائهم (طبع بمطبعة الموسوعات ببياب الخاق - القاهرة -

١٣١٩ هـ)

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

١٤ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين

عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية - الطبعة الثانية عشرة . صفر ١٣٨١ هـ - يولية

- ١٩٦١ م)

ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحمى بن العماد الحنبلي المتوفى عام ١٠٨٩ هـ)

١٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب (المكتب التجاري للطباعة

والنشر بيروت)

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٣٩٥ هـ)

١٦ - الصحاح في لغة العرب في كلامها (الناشر : المكتبة

السلفية - القاهرة - ١٣٢٨ هـ)

ابن كثير (أبو الفدا عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى عام ٧٧٤ هـ)

١٧ - البداية والنهاية (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١ هـ -

١٩٣٢ م)

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى بدمشق عام ٦٧٢ هـ)

١٨ - تسجيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات، الناشر:

دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)

ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد)

١٩ - الرد على النعاعة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار الفكر

العربي - القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م)

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

٢٠ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد - الناشر: المكتبة التجارية - الطبعة السادسة - القاهرة - ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٣ م)

٢١ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب (طبع دار إحياء الكتب العربية

بالقاهرة وبهامشه شرح الأمير)

الإسنوي (جمال الدين الإسنوي)

٢٢ - شرح الإسنوي المسمى نهاية السؤل لمنهاج الوصول في علم الأصول

(مطبعة صبيح بالقاهرة ١٩٦٩ م)

الإشعري (أبو الحسين علي بن محمد المتوفى عام ٩٢٩ هـ)

٢٣ — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب
العربية بالقاهرة)

أمين الخولي

٢٤ — محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية (مطابع دار الكتاب المصري -
القاهرة ١٩٥٨ م)

٢٥ — مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب (دار المعرفة -
الطبعة الأولى - سبتمبر ١٩٦١ م)
أولمان (استيفن)

٢٦ — دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر القاهرة ١٩٦٢ م)
تمام حسان (دكتور)

٢٧ — اللفظ العربية معناها ومبناها (الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة -
١٩٧٣ م)

التهانوي (محمد بن علي الفاروق التهانوي المتوفى عام ١١٥٨ هـ)

٢٨ — كشاف اصطلاحات الفنون (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
والنشر - القاهرة ١٩٦٣ م)

٢٩ — دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية)

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى ببغداد عام ٣١٠ هـ)

٣٠ — إعراب القرآن (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر -

القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م)

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المتوفى بدمشق عام ٨٣٧٧)
٣١ - الإيضاح في علم النحو (الناشر : مكتبة دار العروبة - مطبعة
المدني - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

الزخشري (جاز الله محمود بن عمر الزخشري المتوفى عام ٥٣٨ هـ)
٣٢ - المفصل في علم العربية (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ،
الناشر محمود توفيق الكتبي - مطبعة حجازي - القاهرة)
سعيد عاشور (دكتور)

٣٣ - العصر الماليسكي في مصر والشام (الطبعة الأولى - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٦٥)
سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

٣٤ - الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر دار القلم ودار
الكتاب العربي والهيئة المصرية للكتاب - صدرت أجزاءه فيما بين
١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى عام ٩١١ هـ)
٣٥ - الاقتراح في علم أصول النحو (للطبعة الثانية - حيدرآباد -
عام ١٣٥٩)

٣٦ - الحاوي للفتاوى (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة
مطبعة السعادة - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

٣٧ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (مطبعة إدارة الوطن -
القاهرة ١٣٤٩ هـ)

٢٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد المرزوق وآخرين
- دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

الشوكاني (محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠ هـ)

٣٩ - البدر للطالع بمحمد بن من بعد القرن السابع (الطبعة الأولى - مطبعة
السعادة بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ)

الصبان (محمد بن علي الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ)

٤٠ - حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

عباس محمود العقاد

٤١ - أشنات مجتمعات في اللغة والأدب (نشر دار المعارف - القاهرة

١٩٦٣ م)

علي عبد الواحد وافي ، دكتور ،

٤٢ - علم اللغة (الطبعة الثالثة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٦٩ هـ

- ١٩٥٠ م)

٤٣ - فقه اللغة (الطبعة السادسة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٨٨ هـ

- ١٩٦٨ م)

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد المتوفى عام ٥٠٥ هـ)

٤٤ - المستقصى من علم الأصوات (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية

ببولاق - القاهرة ١٢٢٢ هـ ، ١٢٢٤ هـ)

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى عام ٢٠٧ هـ)

- ٤٥ - معاني القرآن (مطبعة دار الكتب بالقاهرة) .
فندريس (جوزيف) .
- ٤٦ - اللغة (ترجمة الاستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص -
الناشر : مكتبة الالو المصرية - القاهرة . ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م) .
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى المتوفى عام ٤٧١هـ)
٤٧ - الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الثانية - دار الكتب المصرية -
القاهرة ١٣٧٢هـ - ١١٥٢م ، والطبعة المصورة عنها - نشر دار الكاتب العربى
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
القلقشندى (أبو العباس أحمد المتوفى عام ٨٢١هـ) .
- ٤٨ - صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (المطبعة الاميرية بالقاهرة
١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) .
كمال بشر (دكتور) .
- ٤٩ - دراسات فى علم اللغة (الطبعة الثانية - دار المعارف -
القاهرة - ١٩٧١م) .
محمد بن نظام الدين الانصارى .
- ٥٠ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (طبع مع كتاب المستصنى
للغزالي - المطبعة الاميرية - القاهرة - ١٣٢٢هـ ، ١٣٢٤هـ) .
محمود السمران (دكتور) .
- ٥١ - علم اللغة مقدمة للتارىء العربى .
(دار المعارف - فرع الإسكندرية - ١٩٦٢) .

٥٢ - اللغة والمجتمع رأى ومنهج (المطبعة الاملية ببغداد -
عام ١٩٥٨) .

المقريري (تقى الدين احمد بن علي المتوفى عام ٨٤٥ هـ) .

٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك (الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٥٧) .
النعماني .

٥٤ - المدارس في تاريخ المدارس (طبع مطبعة الترقى بدمشق
عام ١٩٤٨) .

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي المتوفى
عام ٦٢٦ هـ) .

٥٥ - معجم البلدان (طبعة ليبزج ١٨٦٧ م) .

ثالثا : المراجع الأجنبية

Bloomfield (Leonard)

1 — Language (London, 1962, printed in Great Britain)

Diamond

2 — The History and Origin of Language.

Jespersen (Otto)

3 — The philosophy of Grammar (London,—1948)

4 — Language; Its Nature Development and Origin (London 1959)

الفهرس

صفحة	المقدمة
٨-١	الباب الأول : عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكري
٦٤-٩	الخصائص العلمية للعصر
١٣-١٢	معاهد الدرر
١٥-١٣	دمشق في عصر ابن القيم
١٩-١٥	نظام الدراسة
٢٢-١٩	مدارس دمشق (الظاهرية العادلية - الصدرية - الجوزية) ٢٤-٢٢
٢١-٢٤	الحياة السياسية
٣٢	حياة ابن القيم وثقافته
٣٣-٢٢	شيوخه
٣٧-٢٣	ابن تيمية
٤٠-٣٧	المذهب الحنبلي
٤٢-٤٠	ثقافة ابن القيم
٤٣-٤٢	آثاره
٤٤-٤٣	نصوه وأنصاره
٤٤	آلامه
٥١-٤٤	خلقه وشخصيته
٥٧-٥١	منهجه العلمي وخصائصه
٦٣-٥٨	أسلوبه
٦٤-٦٣	وفاته

صفحة

١٦٠-٦٥	الباب الثاني : جهوده في الدرس اللغوي
٧٥-٦٧	تقديم
٧٩-٧٧	الفصل الأول : النحـو
٨١-٨٠	أولاً : الفصائل النحوية
٩٥-٨١	١ - الجنس (المذكر والمؤنث)
١١٠-٩٦	٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)
١١٩-١١٠	٣ - فصيلة الزمن
١٢٠-١١٦	٤ - فصيلة الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب)
١٢٢-١٢١	ثانياً : الجملة
١٣١-١٢٢	١ - المبتدأ أو الخبر
١٤٦-١٣١	٢ - الشرط
١٦٠-١٤٧	ثالثاً : الإعراب
١٨٩-١٩١	الفصل الثاني : دراسة المعنى
١٦٤-١٦٣	تقديم
١٧٠-١٦٤	مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين
١٧٣-١٧٠	المعنى بين الأصوليين واللغويين القدماء
١٧٦-١٧٣	العام والخاص
١٨٠-١٧٦	حدود الدلالة

صفحة

١٨٩-١٨٦

منهج ابن القيم في دراسة المعنى

١٨٤-١٨٢

أ - السياق

١٨٩-١٨٤

ب - التحليل اللغوي

٢٠٤-١٩١

بيان بأسماء المراجع

١٩٥-١٩١

أولاً : مصنفات ابن القيم

٢٠٢-١٩٥

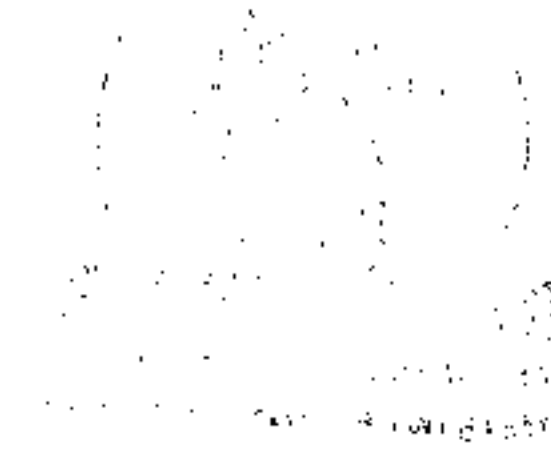
ثانياً : المراجع العربية والمترجمة

٢٠٤

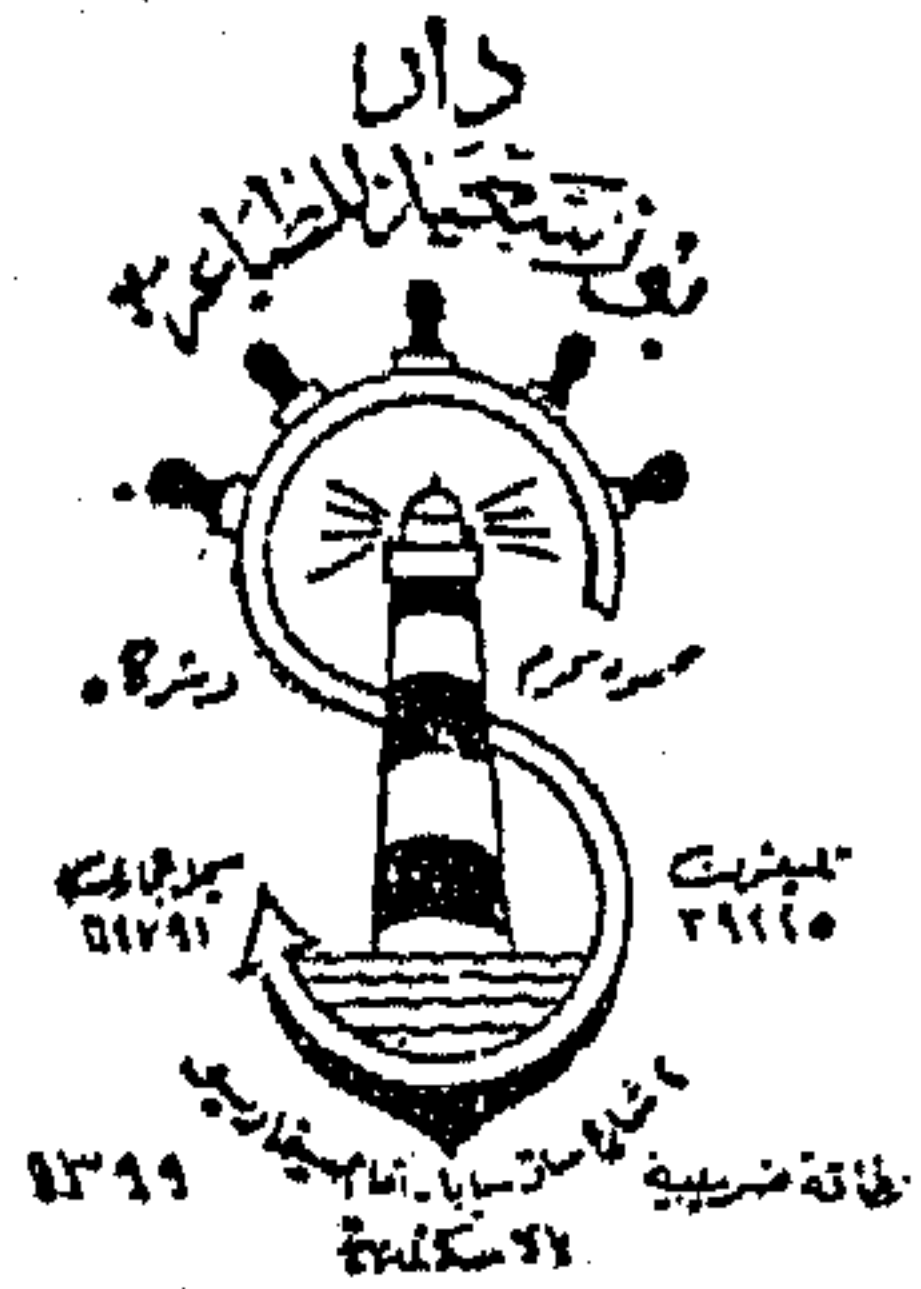
ثالثاً : المراجع الأجنبية

٢٠٧-٢٠٥

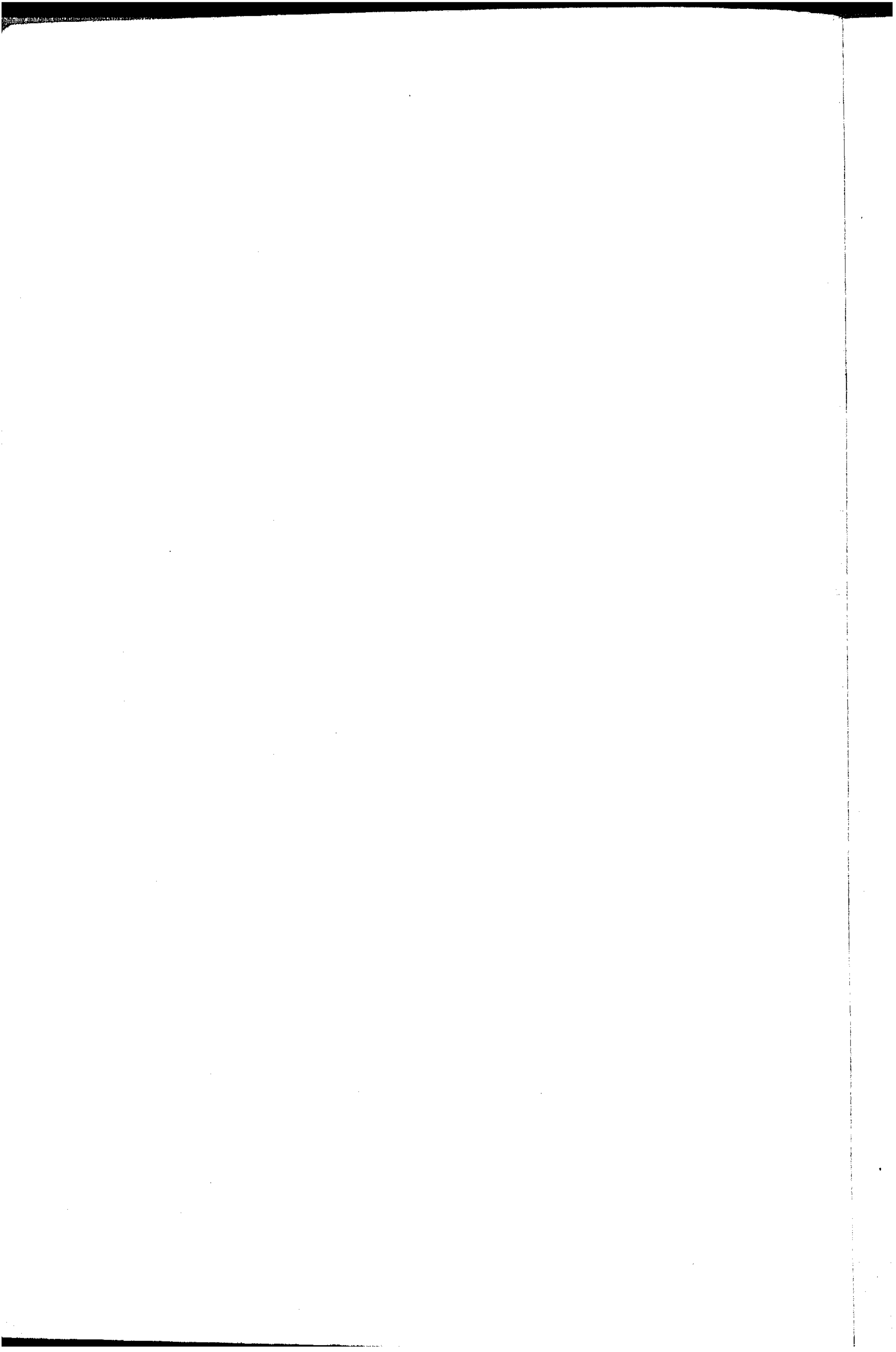
الفهرس

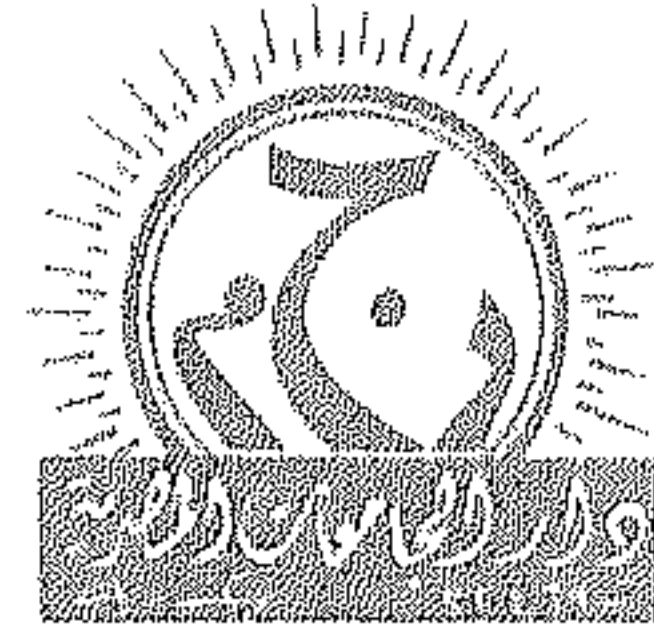


Faculty of Science, Alexandria
University (A.U.)
Department of Chemistry



رقم الايداع ٣٥٥٠/٥٣٥٢/١٩٧٦





دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع الدكتور مصطفى مرسدة
اكندرية ٢٢٤٦٩

٥١